







3.

ASIMBY.

ما سبب طلاقه  
ما سبب طلاقه



حاشية طالع لواجد ياشا

~~مكتوب~~

علاوة على ما ذكره في القصة  
التي ذكرها في القصة  
التي ذكرها في القصة



استمروا بالآتياء الشرع والعقد المبرور

سيدنا محمد رضى الله عنه من خلفات صاحب الخط الاعلى عليه السلام  
حاشية مطالع لواجد ياشا

٢٢٩



الآن انهم الذين انما هم في  
الآن انهم الذين انما هم في  
الآن انهم الذين انما هم في

فما  
والذي ينبغي ان يكون







فيه سقاء من الآس سقاء من الجهالات فان كل ما في النفس استعداده لا كلفه  
 حصوله بل يستقيم روحاني تنادى سقاء من الآس ومن طهرت على قواها الكمال  
 منارة البدن وعدم حصوله سقاء من الجهالات فان كل ما في النفس استعداده لا كلفه  
 والعلايق الجسمانية والام في العرف اذ اراكم المنادى من حيث موافق واشارات  
 الى كثر الحقيق ومن المسائل المدونة في العلوم الجارية فيها مجرى قواها او على مقاديرها  
 وتبصيرها على رتبه التدقيق من نكتها ودقاييقها والاشارة في العرف حكم يحتاج في اثباته  
 الى دليل وبرهان والتبصير حكم لا يحتاج في اثباته الى دليل بل يكفي في اثباته  
 ملاحظة بصوراته او النظر في السابق وكشف الاسرار وبيان القويصيات الافكار  
 والقويصيات المشكلات بل انوار الهداية وقطع المعاد وسائل الدراية ودر  
 يعاين جميع ذريعه وهي الواسيلة ومباحث كاشفة عن الحقائق وصفا صفا صفا  
 ادرج في سياق كلام بطريق الايهام اسماء ما يميز كتب هذا النوع كالغناء والنجاة  
 والاشارة وكشف الاسرار والبيان والهداية والمطالع وسائل الدراية وجامع الرقابي  
 من راجع الى طلب اختيار العلوم سواء في علم المنطق وغيرها او مختارها وحدها  
 او رتبته في اعتقاد نقود المعارف او اراد الاعتقاد الدراية او اجماع النسخ منها  
 والاربع ندران وازن جيد كذا في الصحاح فهو اي علم المنطق ففضله وغيرها ان ذنبها لا  
 يؤمن من الاغاليط جمع اغلوطة وهي ما يغلب به من المسائل المعضلة والمراد منها المعطلة  
 ويقتل ان يكون جمع اغلاط جمع غلط بطريق التباس كاتابيم وازايم وعزيميات  
 الاوهام اي تلبسها والشئ الموع الذي يظن ظاهرا بالعلم بالافعال والرتب  
 وبالله حديد او نحاس فان الوجود بما يحتمل في تروج الباطل ويستمر السبب  
 الببارات الصحيحة ويعرض على العقل في صورة الحق ويلبس عليه الالبس الذي  
 الى سواد البتيل اي وسط الذي يوصل السالك الى مطلوبه لا يبدل في مطالعته ولا

(ورعاه)  
 لما

لما اتجه لخطائين الصواب وهو الامر الذي لا يشوبه انكاره وهو نقيض الخطاء  
 ولم يتغير الشراب من لايح الشراب والاسرار الذي تراه نصيب الشراب كان  
 حاد كذا في الصحاح وان لم يكن علم المنطق لم يقار بالمتغير والاعتبار الذي يعاين  
 به غيره ويسوي كذا في المغرب اي تيسر بقدره النظر في المواد الجنية والنظر ملاحظ  
 العقل ما هو حاصل عند يحصل ما ليس بالحاصل على ما يسمى تحقيقه اي شأه الله به وميزان  
 التامل والافتكار ان ما يوزن به الفكر في تلك المواد فكذلك نظر لا يتغير بهذا الميزان  
 بصيغة المجهول يقال وزنت له الدراية فانها من وزنها النفس كذا في المغرب يتوزن  
 موضع البطلان ان يظهر في مبرزه وزنه والموضع في الاصل الثوب الذي تقع فيه  
 الامة على البيع وكذا في غير هذا المعيار اي لا يتغير وفي الصحاح والمغرب الصواب  
 لا يتغير وفي مجمل اللغة يقال عرفت الدنيا نيرة اذا وزنتها واحدا واحدا فهو لا يكون الا فاسدا  
 المعيار يقال عايرت المكابيل والاراس عيارا اذا قاسمتها والعيار المعيار الذي يقيس  
 به غيره ويسوي ويمار الدراية والذنا نيرة ما يجعل فيها من الفضة الخالصة او الذهب الخالص  
 كذا في المغرب فيه اي في المنطق معالج مع علم وهو الموضع الذي ينصب فيه العلامة على الشئ  
 وقد راد بها نفس العلامة اي فيها انما يستدل بها التالك على الطريق للهدى الى الهداية  
 ومصابيح جمع مصباح حذف الياء اكتفاء بالكسرة ومحافظ على الوزن ورعايم للكتاب  
 معالج كما يقال مغارج في منافع تجلو الدج ان يكشف الظلمة وصياقل الاذهان والصياقل  
 جمع صقل وموصاغ الصقل الذي هو جلاء السيف ونحوه وازال صداه والاذهان جمع  
 دهم ومرفق للنفس معلة لا كتاب الارادة في المنطق ما يزيل الصداع عن الاذ  
 هان اذ من كذا ان تصديا للدورات التناسلية في لائس المعقولات كما في محتاج  
 الى الصقل والجلاء من نظم الاسناد الشارح سماعانه قبل موما فوز من قوله  
 لمن الروح اراوهم ووجودهم كوسيوهم في الحاديات اذا دجوت نجوم منها معالج

قايده حاج باشا



لهدي ومصباح تجلوا الرب والافرات رجوم ولا امر ما اي الشئ عظيم اجمع العلماء  
اي صار العلماء الراحمون اي القاسيون في العلم المتقنون به الذين تكالوا في  
علم اليالي جمع ظلمة انوار مراحهم الوقادة القراج جمع قرحه ومن اول ما استبط  
من اليه ومنه قولهم لفلان قريحه ومن اول ما عيى يراد به استنباط العلوم بخودة  
الطبع كذا في الصالح والمعاد بانوار قراجهم العلوم التي استجوها بقوى قرايحهم وجوده  
طبايرهم ومهم رحلوا وتلك بعيد بعد علم ثابت لنا من لغائهم بل عليهم خبرا علم  
لهم عن احسن الجاهل النادر الوقادة المتبعة للرب واستناروا افناء على صفات الا  
يام اي جواهرها وصفه كل شئ جابها نادر ضوابطهم حج خالصة ومن ما يخطى باليالي من الكفا  
والمراد منها محله اي الاذهان المتقادة التي تتنهدا لجيد وتتميز من الدنوي يحكمون بوجوب  
معرفة ما فرض عين كما رتب اليه بعضهم لتوقيق موقف الله عليهم ببيان ما حرفة الله مع  
واجبه لانه من شئ الخير واجب وهو لا يكون الا بعد معرفة ومن ليست برميته بل  
يتوقن على انظار صيحه لا يعلم صحتها الا بالانطق وما لا يتم الواجب المطلق الا بغير  
واجب وما فرض من كفا تتنهدا من لان اقام شعائره الذين يحفظ عتاييد لا يتم الام  
ويحفظون الافراط الجاوز عن الحد الاطراف الغلو المدح ودرجته المدقة بتسليم  
المدح وهو الثناء الحسن حتى ان الشيخ ابا علي بن سينا اذا حاول التنبيه ان فضل  
على طلبة قواعيد بلال العظمة وفضلها اي فضل تلك التواضع قال اي الشيخ المنطق  
يتم العيون على ادراك العلوم كلها لانه لا يعجز مراعاتها من الخطا فيها وكان الشيخ  
يسميه خادم العلوم لانه وسيلة اليها وفيه اسرار الى سيادة ورياسته والتمار الى  
يسميه رئيسها لحكمه فيها واما في القار التي عطف على الشيخ ذلك فيكون هو  
المنشبه بالبادي علمي وعلا من هذا معناه ذلك اليونانيين سماه من ويؤكد ما ذكر  
في تفسير الفلاس انه التشبيه بالاله يجب لطاف البشر وقبل موكلهم يونانيين واهلها

قبلا سوفاء معناه محبا حكمته اذا المعنى فله هو المحب وشوق الحكم لم يقطن عمله  
في تحقن المعاني ومن المعاصد ويستفيد المبدأ والتشيد من الرفع والاصحاح  
والمباني حج المبني وهو الاساس والمراد الدلائل لا ببناء المعاصد عليها وتوثيق  
أمره اي ارتفع واستمر الى حيث لفت بالعلم الثاني اي بالمعنى الثاني نظر الى  
العلم الاول اسطورة اي الفارابي المنطق كعلق النقيض العلق بكلمة المعنى  
وسكون الهم الثاني النقيض المزعوب فيه فوصفه له للمعاد والاكيد واداء  
قائه بالعلوم الاخر اقل منها اي انزل المنطق من سائر العلوم محل الرئيس اي منزلة  
الرئيس اذ كان حج زمر بفتح الهاء وسكونها وزمر البت ثوب بفتح النون  
زمرت اي ضاقت يقال زمر البراج اذا تلالا اعراق ظهرت مع ظهر عرف  
سبح المعنى وسكون الداء وهو الداء الطيبة وقد يطلق على الخبثه ايضا والناد  
من الاول انواع جمع نور بفتح النون مهور اي غلبت معالي بهر القمر اذا  
غلب ضوءه على ضوء الكواكب في ظلمة الليل واني كنت فيما مضى من الزمان  
الى هذا الاوان اي الوقت شغوقا اي حريضا غاية الخصب معالي شغف  
الحب اي ارق قلبه وقيل مرضه وقد شغف بكلامه وهو مشغوف كذا في الصحاح  
بفتح صيمه مشتق اي باجتماع اجمال وتفصيل شاعرا اي متبعدا محاورا للحد  
معالي سطر الدار نشط شطا وشطوطا بفتحت كذا في الصحاح على قطوف  
التامل والشوط التقطوف بفتح القاف العرس البسط وقيل معالي نورس  
الضيق لظهور الشوط الطوي والعذر اذ انه كان يتساعد في العذر والى  
راكبا على قوس التامل يعني لانه يتامل على القمير والالهيميان ولحي تامل  
على اجزاء ما يتامله من المعاني واما بعد وادع ولا يفوت جزء منه قال الا  
مسادا المراد بقولي شاعرا ما اشتق من الشوط وهو ما بعد لامن الشوط



وهو الجوز كما زعم بعضهم ومعنى قول شاطا على قطوف التامل في الشوك  
 هو الفكر البليغ سماعنا ضيلا اذ ايمنا على طريق المسالفة يقول نافلت  
 فلانا فضيلة اذ اقلبه نبال اللوح ايتنا جمع نبل وهو السهم والاربع الحرف  
 وهو الصواع اللوح بالسي الولوع به وقد كره به بالكسر يلوح النجا اذا اذى  
 به ما ير عليه من قوس القوط يقال افرط في الامر اي جاوز فيه الحد والاسم  
 منه الفكر بالتكسين وقرط اليه من قول ان سبق كذا في الفتحاح والمسمع  
 من الشارح الفاصل هنا القوط بمعنى الافراط اذ اذى كان به حرص  
 شديد متجاوز الحد في تحصيل اشئ كلامه فالاولى حمل القوط على معنى الافراط  
 دون السبق وانما اي معتمدا في استنباطه ان جعله ثابتا اذ استنجا  
 بصدق مئة اي مئة صادقة لا يشوبها فتور تلفظ اي ترمى تلك المئة مرا  
 منها سبع الميم الاول وتحفيق الماء جمع فرماة بكسر الميم ومي السهم الصغير  
 المدور النصل يرمى به الى الهدف الى المطالب مع مطلب وهو الذي  
 يتوجه اليه المطالب ويجوز ان يكون جمع مطلوب وذلك ظاهر وجهه  
 فبحر عطف على صدق مئة اي اذ انشا انشا في استنباطه يكون في حجة  
 تسوق حاوية اي سايقها من الحد وهو يسوق الابل بالنخ ومننا  
 محاز من الحث الى الما كذب اي لغا قصد لم ارع من علمي والبيان  
 متنا اليه في البيان اي بيان المقاييق والدقائق بالبيان اي بالاعلة  
 يعني مشهورا في زمانه الا وقد استطلع اي استخبرته يقال استطلعت  
 رأي فلان اذا نظرت بوابه طلع بدايه اشكاله الطالع بكسر الطاء الا  
 سم من الاطلاع كذا في الصلح وبعال الحقيق التي ايضا والاد  
 منها الثاني سماعنا من الا اشكال حية شليل وهي الاشكال الاربعون

المعروف وسالته الكشف عن موافق اشكاله بكسر الهمزة ولا يبق كتاب فيه  
 اي في المنطق يباي بعضا ان يفتد بامر او يلتفت اليه ويرغب في انتمها  
 سنن صيدا نزل انتمها في السلوك والسنن الطريق والبيان بكسر الميم الموضع  
 الواسع المتحد لامه القوس ونحوها الا وقد تصفحت بعال نصفت  
 الشئ اي نظرت صفتا سينة وشينة ان ما يبق كتاب الامتصغ اليه والسنن الماد  
 بالسنن المسائل العاطلة وبالسنن المسائل المحلات المنة باطل على سماعنا منه وانما  
 كنى عنها بالسبي والسنن لان السنن فالية من الشق واذن مزية  
 بالنقط الثلث وزينة المائل بد لايلها وامثلةها وبالجملة بما يتعلق بايقانها  
 واصحابها وتعرفت عنه وسببه العث المهزول واليسين صدي اي ميزت جهده  
 وردية وقوية وضعيفه لايتما كتاب الشفاء الذي لا يطلع على مقاصد الادوية  
 بقدر واحد من الاذكباء ولا يهتدي الى دقايقه الا واد بقدر واحد من الفضلاء  
 ليس المقصود من هذه العيان حرفة ومن يطلع ويدع عليه واحد او اثنين  
 بل بيان قدس تحقيق كتاب الشفاء الوارد الحاضر من التورود وموادها  
 الالماء وهذا ما قد مر مما ذكر الشيخ في آخر مقامات العارفين من كتاب الاشارة  
 حيث قال جل جناب الحق ان يكون شريعة لطلواري او يطلع عليه الا واحد بعد  
 واحد الشريعة مورد الشارحة والماد بيان قدمه عدوا واصليين الى الحق وقيل  
 الماد من واحد بعد واحد القطب لان الاطلاع الكامل على جناب الحق لا يحصل  
 الا للقطب ومولا يكون في هذه فان الادوية فلكم منقذ نظري فيه اي في كتاب  
 الشفاء وصوب اي ارتقى وتحرك الى العلو ونزل وتحرك الى السفل مرت  
 بقدر اخر يري طالع من اوله الى اخره او كثره وكثرت عن معضلات  
 المعضلات بكسر الضاد الشدايد وعظمت عليه ضيقت كذا في مجمل اللغة

انتهى



المشكلات التي تعسر حلها والذراء العضال الذي قد عياها الالهام، واعظ الامم  
 والمعضلات الشدايد ومضلت عليه ضيقت كذا في مجمل البصر وتنبها  
 ووصل الى اعماقها والمراد منه التنشيط والتفتيش حتى وجدت في اكثر ما نقل عنه  
 المتأخرون خلافا بينا الى الامم التنشيط والتفتيش الى ذكر والفتيش الى وفت  
 في مجمل ما نقلوا عليه من النسخ اكثر ولا ينبغي ان يحكى عن الشارح الفاضل انه قال  
اشكل على وجه موضوع مما نقله صاحب الكشف من الشفاء فراجعت اليه فا  
نكتل لي انه غير مطابق له فشرت الدليل بعد ذلك المراجع اليه فيما نقله المتأخرون  
ومن بين الشفاء حتى ظهر له جلية الحال فظهر ذلك والاختلال ما قدروا  
على اقواله اباكاد معانيه الا فتراع الافتراض وانما البكارة هي اي تلك  
المعاني بعد تحت حجب الالهام مستورة ولا فتقوا الفتق المشق رفق بها  
الرفق الالهام المراد بالمباين الاصول والادلة المتداخلة الملتصقة ولهذا  
بجدة القيمة سها على مخرج الفتح المصنوع وصاحب الكشف كلفه سيلة يمشي  
كلمة الجواب شيئا لغيره في قوله لا يفتا في المعاني في المشايكة والاول اقرب  
وازا ميرة حاجه اذ هادوس جيب زمير من وراء الامام وراى الشئ جانبا من  
قدام او خلف والامام جيبكم بكرة اللاني وسووعا، الطلع او غلا في المنور امرة  
اي مشرقه منظورة او مدركة بالبحر مبالغة الظهور بشواذ لم يكن للمراقبين  
صحيحة فلا غرو ان يرناب اي لا عوت ان يشك والحال انما البصر مشغول اي  
منصفي ظاهر يعني لا حضور في الكتاب وانما التصور فيهم كما انه لا نقصان في  
اسفار البصر وانما النقصان في بشار العين فحاجه اليه اي خالطه وحرك  
فيه ان اربيت في هذا الفن كتابا انتقد فيه افكارا ومثيرة بين صحيح  
البيان منها فاسد واوضح الا سار يعني الدقائق التي لم تشر على

خلافا

على سطره عليه

من الاعيان احقق ما غفلت من اوضح وتقدر لما ذكر وغفل بالثريد اي غفلهم يعني  
 الماضي والتحقيق اتعان النظر في حقيقة الشئ وجعلنا بتاسود الفهم اي قوادة ففهمهم  
 عن حقيقة وابتين ما نطرق اليه وجد الطريق يعني جاء وعوض يقال نظرف واستطرقا  
 طريقا الشبهة في طريقه كما شفا حال من ضمير بين من مواضع اليبس قال في الصحاح اليبس بالفتح  
 مصدر قولك لبست عليه امر اليبس خلطت الامر في المنافع اليبس الالباس يعني  
 بين السرى والشمس اي بين الضعيف والقوى من جملة الكواكب المنسوبة الى نبات  
 الشمس الكثير في بياض الصفر والظفار بقرب العناق من كواكب يمتحن به الناس حدة  
 بصوهم لا اي لا اقتصر على ما ذكر من دفع المفاسد المتطرفة الى الفن بل انتهى الى رفع  
 واعلم مع ما ذكر قواعد الكلام مع قاعدته وممالا سلس يعني اصول علم الكلام بما بالادلة  
 على التي يسطح اي يعلو وينشأ يقال يسطح العباد والرايح والبعج يسطح سطوعا اذا ارتفع  
 كذا في الصحاح وفي النسخ المعروفة على الشارح الفاضل بما يطالع صحيح الحق من افق بيانه الا فاق  
 واد هذا الافاق وهي النواحي والاطراف السما، واوضح اي اوضح معناه ونحت المرة بوشى افترحت  
 انما لبست الوشاح وهي شئ ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر وشربا المراه بين عما  
 يقتضها وكشيء بالذات الصحاح معا قد لا ينام المعاهد جمع مخفد وهو موضع عقد القلايد  
 يعني الا عنان عما ينظمه بمسائل ينظمها القيد والحرار المنسج الواضح من الاله تبيان  
 الفيم يورد الى التوير ومن بيان شرواح عقد الدر المعدي بكرة البين القلاق بعد شيئا  
 اي تفرقة بين جواهر الوشاح الاجتهاد بذكر الوشاح والوسح والسعد الميت والحالة  
 هو الوشاح مبذول يقال لبست الثياب ابذل هذا اي اعطيته ومبدت به من ذلك  
 في الصحاح ولم غرمت الغرم عقد القلب على الشئ فانتهى الغرم وتقدمت وتأخر  
 الغرم لغتليل الانتفاض والتأخر انا في زمان صار اهل فيه محمول مشهورا وصار  
 العلم كما كان لم يكن شيئا، مذكور لا درست يقال درست الرسم ليس

اذا



والجنت  
من المحو

ذرو ساء اي عفا ودرست اليه يقدى ولا يقدر كذا في الصلح المعلوم وعلى مواضع  
العلامات وقد تبادر العلامات انفسها والمراد مواضع العلوم ومذايرها و  
عفت آثارها اي بليت واعميت بفال عفت الدار يعز عفا او اعطاه الطريق  
كذلك يحمل العلم والاثار حجة انزوالها بالحق ما بقي من دسما الشئ من السيف كذا  
في الصلح وارتفعت الجاهل وعلى جمع مجمل و حوزة الاصل المفازة التي لا اعلام  
فيها وصال موضع الجاهل ايضا وهو الماد سنا و قد يراد به الجاهل انفسها وارتفعت تاركا  
اي ارتفعت لهيب نارها العالم فيه في ذلك الزمان مطروح على الطرف في زمان صغير  
القدر لا يلتفت اليه كالتى للظروص على الطرق والجاهل يحمل على الحرف جمع حرفة  
قال في الصلح مدقة العين سوارها الاظم والجمع خرق وصدق يعني الجاهل في غاية  
الاعزاز والاکرام لو قلت بحيث اتمى الزمان حيث لم يمتين بين من يجب الكرامة و  
بين ما يجب لها نية وعكس ما يقتضيه العقول ونكس مما يرضيه المتبول كما كبرت او  
غيرت بالغنى المرحل على صنف المصطفى واللووم سماعا منه او ان الفلك  
الدوار عن سمت الصواب اي عن طريق الحق الجارو للبحر فيقول ما تجبت  
بالجسيم حال ماسد و كانبه وجنبه واجتنبه كنه معنى ان الوعيت او واد الفلك لما اجبت  
عن طريق الحق الصواب ولكن عذرت وتبري بستر اكل مما ذكر من مساوي الزمان و  
غيرت اي طرقت بعد انبوت الشئ ابتداء اذا التفت من كيد كذا في الصلح فطيرة بالفتح  
يشمل في التبع وراى ظهري يعني نسيب ما وقع منه فلم اعتد به من غايشت حنة كبرى من  
اذن شامها حسات كثيرة وشا طرقت ان عظمى من الابنة اي علامته كبرية اذ يسهل يدرى  
عما الى طليات عزله حتى اطعمه التي تقطع على جميع السيات اي كعمل على جميع سيات  
الزمان عطاء فيسرها لكانتها ومنزلةها يقال مكن بالضم مكانة اي اذن مكانا والمراد هنا  
القوة والعظمة لا لا يكثر اي لا يبالى بشأن الزمان وهو لا يتردد في كونه في دايمة

والقرون

فأعلى كبر

صانها

صياستها اي صيانت تلك الحنة وما لم يأت تلك الحنة الا دولة الصايب الدولة والدولة  
وكذا بالفتح والغم لغتان ويقال الدولة بالغم في المال وبالفتح في الحرب ويقال بالغم اسم الشئ الذي  
للعمل ويتداول بينه وبالفتح الفتح والصاحب على الاطلاق في العرف الوزير لانه يصاحب السلطان  
وقبل هو الدولة الذي يصاحبه الاقبال وهو توجه السجادة والمجد وهو الشرف والكرم  
وسر السيادة بل الجورة في كل شئ المخدم الا عظم دستور اعظم الامراء وهو بغم الوال  
فادى شرب معناه في الاصل الدفتر الذي فتح فيه قوانين الملك ومناوطة في منافع العلوم  
الدستور شئ الجاهل المنقول من السوايم يسمى الدولة بالكبير الذي يرضع الاماير سره  
احوال الناس كونه حاشا حاشا الدفتر ومنه في وفي الشا من الوزير دستور مالك نظام  
احكام العبر والبرافغ راتب العلم الى الفاية المصوى مظهر كلمة الله العليا والمراد من العلم  
الكلام المعين يعني كلمة التوحيد المخصوصة بالتفصيل القدسية اي الظاهرة عن دس التقايم  
المكم بالبر تاسسة الانسية بالظن وديوان الوزارة وفي الصلح الناظر والناظر ما فظا كرم  
والجمع النواظر ويقال فلان نظير قوم ونظرون وقوم الذي ينظر اليه منهم ويجمعان على نظاير  
وعدا الخارج الفاضل الناطور بالظاء المجهمة بالذات الناطر بمعنى الجاهل في كثير النطر والحفظ  
فعلى هذا الوجه لعله مبالغة المنتظور على الجاهل على انظر اليه مع لكون بعير الفلكان  
وجه والديوان الدفتر من دون الكتب اذا جمعت لانها قطع من القرا ليس مجموع كذا في التوبر  
بحين انجان الامان ان ليعنى يحتمل ان يكون بمعنى المختار اي مختار اشراق الامراء ويجعل  
ان يكون بمعنى الباصرة واعيان القدم انشأهم كذا في تحمل اللغة العايزة القوز النجاه واللفظ  
بالفكر كذا في الصلح من قدام الفضل القدام جمع فذة بكسر القاف مؤنسهم الميرة بالفتح المعلى  
موسايع ساهم الميرة مؤاخر السهام والكثرة انصبا المشهور في المعارف اي في العلوم  
باليد الطولى اي الا فتد ان الكلام كاشت استار لطايق الاستارجي يشتر بكسر السين وهو  
كلاما يشتر كذا في المعارف بفكره الصايب يقال صايب السهم يصوب ميبوب اي قد

والقرون

كفا في الحواس السبع







على جميع يد النية تغدق أسافلها ان تكثر في الصلح القدر الكثرة وقد غدت عين  
 الماء بالكثر من غدت يعني ان شجب عطايه يشغل الاعالي والاسافل والاكابر  
 والاصغر سماءا منه ويورق اعاليه يقال اورقت النخلة ان خرج ورقها وقال  
 الاصمعي وورق النخلة وورق والاليف الكثرة وورق توزيقا مثله كذا في الصلح الموشية  
 بالثمن الميرة كذبت او غلتها بالثمن الميطر بنوع المير الكثرة المطر لما ثبت  
 من ابن الشمس من ذوابه الكذب الاول وقابق معان بتره الاباب اي يغلبها وبلا  
 بل عيارايت ينشر الفضل للباب اي الخالص وهو صفة الفضل واي شجب اب من  
 ايت له من ذوابه الكذب الثاني من الانعام ماع وشغل جنه نور الانام اي الكثرة الخلق قال  
 في الصلح والجور من الناس جثلم ان الكثرة ودام منه الليالي والايام المدي بفتح  
 الغاية ومنه الخادى في الكثرة وهو بلوغ المدي كذا في المورب قيل من المبالغة وصف المورب  
 ما هو من قول الشاعر وصف الحقد ما انت ما دحها بان شجتها بالشمس والبرق  
 انت ما جبر من ابن الشمس خال ان شاة فوق وجنتها ارفقا ومضجك ان سن  
 في نظام الرقة فيها من ابن البدر جفان مكحلة يقال كل عينه كذا من باب طيب  
 وكله كذا في كذا في المورب بالشجر والبيع يجري في حواشي النج الشكيب  
 رجل اشكل العين فيها شكلة وهو مخرب في رايها ولما قصدت شكيب بعض فقه  
 بتظا من عطف على قوله ولكن عطف فقيه على قصية والنظام هو التفاوت لا زواجر  
 ممدت ذكر شجي اي قصدت ذلك من فواضل جمع فاضله ومن النقة التي تنشق  
 النور ما يقال تنشق النور الى وجر الطريق اليه وطرف فلان ليل اذا اتى ليلتين  
 يربو ان شجرت النيرة النيرة وان شجرت النيرة اذا انتمت كذا في الصلح وسن او  
 والنوم والنوم الذي يسكن النوم وقيل النعاس وهو النوم او النور  
 النور بسو النوم وقيل النور من النور النعاس وقيل النور من النور

حس

من الغفلة من ايتس الزمان وسنا في دما جملته ان السنا بالعصر هو  
 الفجر والديا جرح وجور وهو الظلام وليلته وجور ان منظم كذا في الصلح والصلح  
 الين والنهار وقهرت الغيرة الغيرة والعزم عقد القلب على الشيء يريد ان يفعله كذا في  
 يحمل النعم على يقض العلابيق يعني على ترك العلابيق والاستغفار ان قهرت الغيرة على  
 الاستغفار بالقدوس الايق وهو التصرف في الامر والتفكير فيه وبغض النسخ والتدبير  
 الايق وهو التفكير لما حطت الكتب المصنفة يقال لما حطت اذ ارغبت في الحاذق بالسرعة  
 كذا في الصلح في الفنى المشار اليه اي المنطق واخرت كتاب المطالع من امور علمية  
 والتعرج على الشئ الا فاقه عليه بالمرح فلان على الشئ ان اجس مطبقة عليه وافام كذا  
 فيه ايضا لارايست الا صاحب يتنوع من الامتاع ان يتنوع بمحنة ودرسه ويتكلفتون  
 ان يطلبون الكيف من مظان ليه اي من مواضع البتانة واستبانته قال في  
 الجمل النية فطنة الشئ موضع وهو الف قال ابو عبد الله المصنف المصنف المصنف ان انشده  
 شعرا برفع متاين ومبرج سيات بالرسين وما يستره وكذلك السيرة بفتح السين والسر  
 بالكر واما السور والاسرار فكذا قال الجور وفي هذا اشار الى الفرق بين السيرة  
 وبينها وما ذكره المورب والاعنان في السيرة الى السيرة وقد ذكر قبل ويوضح سراب  
 من جمع سريرة قال الصلح السر الذي يكتتم والجمع الاسرار والسر من مثله والجمع الرارير  
 ملجبين في ذلك معنى في الشرة غايه الاطلاع الى الحاح من المبالغة في السؤال مقبلة حين  
 على يقال اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية واقرت الكلام ان يقال كذا في  
 الصلح بتوافع الاقتراج جمع شرافعة شغفت العين اذا كان وقهر جملته زورا والمواد  
 انهم اقترحوها مرة بعد اخرى فاخذت في شريه ككشف ان ذلك السيرة من ومعه فابعد  
 بقائها واليقاب ما يشد المراء على قهرها وذلك اي شجرت وجعل ذلك لا لئلا من مبالغة  
 واليقاب جمع يقب بالكر وهو الطريق في اطل كذا في الصلح صوابه او من صعب وهو

شبابه



خلاف الدلول ولم أستقر على قوله فافذت على تركيبه والافضاح اي الاظهار وحل  
 التبيين عن تلك استالبيه التلك ان ينكت في الارض بقضيب اي بغير  
 فتد شرفه والثلثة كالنقطة كذا في العوار ومضى في الوفاء يقال الكلام وفيه ثوب في  
 النفس ويخرج بدقه النظر اذ يقاربه عالما تلك الارض باصبع او كفوها وقيل في  
 الحبل المنوي الحزوة والنسوة واساليب الكلام فتوزن وطوقه قال الجوهري الا يلزم  
 ما فهم الشئ يقال فلان افذت اساليب من القول اي فتوزن فيه بل حقت ايضا  
 والتجني جعل الشئ حقا بنا وافتان النظر في حقيقة قواعد الشئ اي اصوله  
 ويثبت تقاضيا لقوم وبالغت في تقويم الكلام وايزاد ما سجد الى ان يقال سجد  
 ران في كذا اي عرض وظهر كذا في العوار من الرد والقبول والتقص والابرام  
 التقص الرقم يقال نقص البناء والجميل نقصا وانقص بنفسه كذا في المذهب  
 والا بام الاحكام يقال انقص الشئ اي احكمته مع تعديده لما سبق وتقدر  
 لما لم يقد اخرجت من بحر الفكر فزادها هو الغيد الذي اذا اطلع نظم وفصل  
 بعين ويقال فرايد الذر كبارها كذا في العوار وتنظمها في سخط العبارات  
 الزواجر السخط الخيط ما دام فيه الجز واللؤلؤ والافهوسلك كذا في المذهب  
 الزواجر جمع زاجر وهي المنفعة اي العبارات الظاهرة والواجر وسخطها  
 لمولوا مع الاسرار واللواجر جمع لا يقع من طبع اذ ابرقة شدة سخطه  
 الانوار قدمت بها حرة العلية حقة الرجل قرية وفيها كذا في العوار وسدته  
 السينة سدة القناء قول البيت ويقال السدة الباب كذا في مجل اللغة والسينة  
 الرفعة العالية لازالت مدين الغضايل مدين اسم قرية شعيب عليه السلام  
 منسوب اليه بن ابراهيم عليه السلام والمراد من المنزل والمنازل جمع  
 ما بين بفتح الفاء ومنها ومن المكنة لانه لا يؤتى الا يذكر وناظر من قرن

يتجربون بها كذا في العوار ومخبر رجال الا فاضل والا كما بالخط المسقط والرجال جمع  
 مالى مع المسافر من الاثمة ويقال للماوى وزيل البعير كسج الفرس والمناسب المعنى  
 الاول وتثبت بعروة ذممة الاستمال عرفة الشئ ما بينه الذي يمكنه كوفه الكوف وغيره  
 وز سلك قوى الاختصاص به الا ينسلك السلك الخط والسلك بالفتح مصدر قولك  
 سلكت الشئ في الشئ فانسلك اذ خلته فذل كذا في العوار اه ثبت الاستمال  
 بعروة ذممة وتثبت الا سلك في سلك الاصحاب الاختصاص به لغيره فافذت  
 الطافه اي اولها وفاحة الشئ اوله بفتح يقال فاع المسك يفتح فيها ويغوص فوحا اي احسن  
 براجه طيبه منه والمراد منه هو الشئ اليسير كما يطلق الشئ على الشئ اليسير  
 ويتفرع اي ينشق يقال اقربت الشئ اشغف فانقر اي انشق وانقذ الليل عن صبحه وفرة الذب  
 ينطق الشاة اي شق لبلى البهم او المظلم الشدة الظلمة لا تجال الشئ من الغنى صارفا اي مافيا  
 ومو حال من الضمير المبرم فوله اظهر حجب غنايته عادية الزمان وغدوانه ومضرة الحوان اي كثر  
 الحيانة فشطاي مخلصا من انشطت القعدة اي طلتها ومنه قولهم كانهما انشط من عقال اي قل  
 ومو مثل في سره وقوع الامور كذا في المذهب بلطف اغزاره عن عقال الهوان العقال القيود والهوان  
 اللان فان رقرع الرواح ضد الكس وذلک ليرى معنى الشرح ودرهم زيف وزايف اي منشور  
 ناقط طبعه القوم يقال قدرت درهم وانقذتها اذا خرجت منها الزيف والقوم المستقيم  
 ولا مظهر يقين انعام البهم فشاعة شعاع الشمس ما يرى من صوبها عند زروق  
 كفضاء الواو شعاع كذا في العوار وفي النسخ الاصل فشاعة مريدا بها البريق واللمعان  
 نظر الاستمال العام فكان الشارح الفاضل انما غيرها الى فشاعة لعدم اطلاع على  
 استعمال الشعشع بمعنى البريق واللمعان في اللغة قال الجوهري في كل شعشع اي  
 ليسا بكتيف وشعشع ايضا وشعشعت لشارب من صفة الشعاع المتفرق  
 ورجل شعاع ان طوبى حسن ومكذاف مجمل اللغو ليس في اصول اللغة استعمالا لذلك



لذلك المسمى لكن كثيرا ما يقع في كلام المصنفين حتى الشيخ في اخر قصيدة مبسطة حيث  
قال انهم يزوجون ابنته فاختاروا له من ذوات شعث يعني ذوات شكاك مرتفع من  
ذكاء انما يسمى يسطر انما يسطر ليلادهم انما يسطر الظلمة بل شئت اعرف من اخزم  
الشنة الطيبة والعارة مثل يضرب في قرب الشبه واول من قال هذا الطائي  
لان ابن عبد الله بن سعيد بن الطنج بن ابي القيس بن اخزم بن الطائي بن عدي بن  
وذلك انما خالفه وتقبل اخلاق اخزم في الجود قال جده شنة اعرف من اخزم  
الشنة الطيبة والعارة مثل يضرب في قرب الشبه واول من قال هذا الطائي  
الطائي لانه ابن عبد الله بن سعيد بن الطنج بن ابي القيس بن اخزم بن عدي بن  
اخزم بن الطائي وذلك ان خافا خضن وتقبل اخلاق اخزم في الجود قال جده شنة اعرف  
من اخزم وقد غفل بها غفل بن غلظة المدي حين جوده بوجه فقال ان بني خرم يوفون بالدم من يلقى  
اسادا الرجال يكلم شنة اعرف من اخزم قال الجوهري ومن ادعى ان المثل لم يقدسه كذا  
في المغرب يعني لولا خطبة الصاحب المذكور عيين الانعام والافضل فذلك له بالارش  
فان عادة انا وانه وابدان الكرام زعماء اصل العلم وعلماء اصل العلم وعلماء اصل العلم  
فقط مدي يكون المجا شه مرتبة من المغرب والمورد وطها للتيب الا ابيض ابرنوض يقال  
افانوه في الحديث انه انفقوا فيه كذا في الصحاح من السائر يوم تقدم اظطمة وما سبق  
بدل على يافى فافا لم ان اما الاضافه في العرض واحكامه ما مضى بصيغة الحال استحضار الصورة  
المردود الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتجليل هذا اشار الى بيان المعنى اللغوي قوله  
موا الوصف يشتمل الوصف بالجميل والوصف بالقيم وقوله بالجميل مجمع الوصف  
بالجميل الاعلى منه التعظيم وهو استعزاء قيل للمراد بالجميل معنا الاختيار لا الظاهر كعبادة  
الوم ورشاقه القداسة لا يمد عليه سماء من قول يزيد هذا ما ذكره الشارح  
الفاضل في شرح الكشاف ان الحمد هو البناء على الجميل الاختيارى من نعمه

بغير وصف  
وقوله على وجه التعظيم  
عن الوصف

وغيرها فان قيل كيف يؤيد والجميل مناجي عليه ومناك محمده فابن احمد من  
الامرا جيب بان الغرض ان فان متعلقا بالمدح مطلقا سواء صدر به او عليه فاذا حصل  
باجد مما لا يحتاج الى الاخر ولهذا لا يكرر ان في المصنفات معا فمن يوجب الالف  
فببيله فيما لا يكرر ليجوز ولعمل الكلام على ظاهره يتناول الاختيارى وغيره وحيث  
الحمد به وعليه يقرر على عدمه وذلك طامى والمدح هو البناء على الجميل مطلقا ومنه ما لم  
يقيد به او اعتداه على شهرته او الكفاء بلام العهد والمدح اعم مطلقا من الحمد لا نه شامل  
لا في فقال الاختيارية وغيرها والحمد لا يكون الا على الاضارته ولان الحمد مختص بالفضل  
العلم خلاف المدح وهو ان الحمد باللسان وقد كفى متعلقه يكون النعمة وغيرها والشكر وهو  
فعل يشوبه تعظيم المنعم كونه متعلقا بالنعمة فانه كفى مورد مع اللسان والجان والاركان  
اي الجوارح فينبغي ان يمدح ويخصص من وجه فالمدح باعتبار ما عليه الحمد والخص باعتبار ما به  
والشكر بالنسبة من ذلك اي اعم باعتبار ما عليه لان ما به الحمد ليس باللسان وما به الشكر  
موا اللسان والقلب والجوارح وما عليه الحمد هو النعمة وغيرها وما عليه الشكر هو النعمة فانه  
سما عا منه ولما كانت صورة اجتماعها ومنه ما اذا كان الحمد على الانعام وصورة وصورة  
الشكر يدور الحمد فيهما اذا كان الاشعار بالتعظيم لاجل الانعام بفعل القلب والجوارح  
طامى وكان في صورته وجود الحمد يدور الشكر نوعا فانه تركها وذكرها فقال لان الحمد  
قيد يرتب على النصايل مع فضيله وعلى الصفة للجميل التي لا يمتا ومنها اثر ومنفعة غير  
الممدوح كالشجاعة والشكر مختص بالفضل جمع فاضله وعلى الصفة للجميل التي يحصل  
منها منفعة لغير الممدوح كالانعام والاحسان والالاف جمع الاى وعلى الصفة النعمة على الا  
طلاق وقد فقاى على النعم الظامى هو النعماء في اللغة صناديد الباساء وقيدها ايضا فقال  
على النعم الباطنة كالطهرى على اعم من ان يكون ظامى وعلى خفى السمع والبصر والشم  
والذوق واللمس او باطنه وعلى خفى ايضا الحسن المشترك والكمال والوم والحاظ

الكلام الجوهري

باعتبار ما به  
والشكر

ال



والمنصرف حتى يكون مثالا للشم الظاهري والباطني وكل ما ياتي في مناسبة من  
المجسبات فان الكلام محسوسا يناسبه بالشم البصر يدركه الالوان ولا يدرك  
الروائح والشم بالعكس وكذا الكلام في البواقي وانما اخص لظن الالوان فخص الشكر  
بالشم بقوله والحمد لله الذي لا شك في نعمائه لا فتنه له لخصه بالظاهر اي  
بالمورد من الظاهر وهو اللسان وعدم اختصاص الشكر به اي بالظاهر يعني جعل الحمد  
من النعم الظاهرة باعتبار حصوله بالظاهر قطعا وهو اللسان وانكر من النعم الباطنة  
لكنه باعتبار حصوله في الظاهر وعدم اختصاصه بالظاهر من اللسان والجوارح والاعانة  
للتناسب وحقائق التقابل والحق ما يمتدح اي بيان مفهوما للتحقق من قوا  
يقدم بيان المفهومين الجازمين يعني المعنيين اللغويين احدهما موضوع الحمد  
بالنعم وثانيهما وهو معنى الشكرين بالاشارة لانه يفهم من قوله والشكر على النعمة  
اي وقد صرحناه ايضا وكونه حقيقة او مجاز ابناء على ان اللفظ عند اهل العرف حقيقة  
في معناه العرفي مجاز في معناه اللغوي وعند اهل اللغة بالعكس على ما بين في موضع  
المعنى الحقيقي بغير ما فيه الشيء الازمة والمجازي بمنزلة عوارض الفارقة عن ذلك  
قال وحققت ما مئنه بان الحمدان ما مئنه الحمدان المسمى العرفي ليس ببيان عن  
قول القائل الحمد لله فهذا لا ينافي كون هذا الفعل من افرادها فخص هذا القول بالشم  
لان رجاء سبق الى الوهم العام ان الحمد ما يشتمل على الفعل الحمد وما يشتمل منه بل هو  
فعل يشتر بتعظيم النعم بسبب كونه متعلما من ان يكون متعلما لخاصة وغير ذلك  
الفعل المشعر بتعظيم النعم اما فعل القلب اعني الاعتقاد بانصافه اي انصاف  
النعم بصفات الكمال والجلال يعني بصفات الكمال الشبوتية المنسبة عن صفات  
الكمال او بصفات الجلال بصفات السلبية المشعة بالشم من سمات النقصان  
او فعل اللسان اعني ذكر ما يدل عليه قيل الغمير يرجع الاعتقاد وقيل الى الاتصاف

اي باطن صمو

وعلق بها صفات  
بجانب

الم

والله اعلم

والله اعلم ان يرجع الى قوله بتعظيمه وبه فبذرة النعمة المروءة على الشارح الفاضل او  
فعل الجوارح اي الاعطاء وهو الالوان بافعال والهيل ذلك والكلام في لفظة ذلك  
في الكلام في الغمير والشكر كذلك اه كل من ليس قول القائل الشكر لله كما يسبق الى  
الوهم ولا القول المطلق الذي يدل على التعظيم ايضا وهذا لا ينافي كون القول  
المطلق جزءا من مامية الشكر وكون القول المنصوص فزاد من المطلق بل هو  
العبد جميع ما انعم الله عليه من النعم والبصر وغيره الى ما خلق الله من اعطاه اي  
المنع من لاجله الغمير لما في ما خلق كصحة العبد النظر الى مطالع مصنوعة والاطلاع على ما  
فبلا من دقائق الصنع وعجايب الحكمة ثم عرف القلب الى النامق فيها والاشارة الى  
والاستدلال بها على وجود الصانع وهو السمع الى تابع ما ينشئ عن مضمانيه من  
احوال او امر الله به وبني عن كمال اجتناب عن منهية من نواحي الدعوى ثم استعمال  
الالات في كلامه وامر النواحي واعتبر ما ذكرنا في ما يه القوي الظاهر والباطن وعلى  
هذا ان على اعتبار المعنى العرفي فيها يكون الحمد عام من الشكر مطلقا لوجهين احدهما  
اشارته اليه بقوله لعمري النعم العاصلة الى الواحد وغيره اذ السبب كونه متعلما مطلقا  
فان المنع المذكور في تعريف الحمد العرفي يتناول المنع على خاصه وغيره لا لخاصه خلاف  
المنع المذكور في الشكر فانه مقيد بكونه على التام كما اشار اليه عند بقوله ولخصاص  
الشكر بما يصل الى الشاكر وثانيهما ان الشناء بحسب القلب متلاحدا وليس شكر لانه  
اعتراف بحول الالات في مفهوم الشكر وكون الحمد من ادعى وجرانا لثاوان الشكر  
بهذا المعنى لا يتعلق بغيره بخلاف الحمد كما يظهر من الشك وتبين صفة الجلال  
بالشم عن سماء النقصان ولا يخفى انه ينبغي ان الاختصاص بالله تعالى ولذا قوله  
الشارح العاقل ليس الاعانة عن قول القائل الحمد لله بل كذا الخ بانه في ذلك  
وكذا قول الشارح العاقل ليس عبارة عن قول العاقل الحمد لله بل كذا الخ لانه

القول به

ذكر المنع به



ولا يخفى انه بين سائر الاختصاص بالمدح بعضات الجمال والجلال عند الوهم المذموم  
 لا يتصور الا الله والاصل ان لكل من الحمد والشكر معنى لغويا ومعنى عرفيا وبين معنيها  
 اللغويين عموم وخصوص من وجه وبين معنيها العرفيين عموم وخصوص من وجه وبين الشكر  
 فالحمد مطلقا والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكر  
 عموم وخصوص مطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي و  
 الشكر اللغوي ايضا عموم وخصوص مطلق اذا قيدت التسمية بالشكر اللغوي  
 بوصولها الى الشاكر كما هو واذا لم يحدد كانا متعينين كما يظهر في الشكل اعلم ان  
 هذا الاصطلاح المذكور في معنى الحمد والشكر بخلاف ما عليه الجمهور فانهم عرفوا  
 الشكر بعرف به الحمد ولم يذكروا الحمد غير المعنى اللغوي قال بعض تلامذة الشافعي  
 الفاضل ان هذا منقول من كلام امام الحرمين والامام الرازي في المحرر في سورة  
 الانعام بهذا المعنى وتفسير الشكر بما ذكر من صرف لطيف مذكور في بعض كتاب التفسير  
 الاصول والهداية الدلالة الموصلة الى المطلوب وقيل وجبات ما يوصل  
 الى المطلوب ووصل على ما ينبغي لانه موافق لما استدل به الهداية فان من  
 وجه ما يوصل الى المطلوب ولا يدل عليه لا يقال ان هذا بل هو متروك  
 منها صاحب الكتاب بانها الدلالة الموصلة الى البقية ونقص بقوله في ما هو متروك  
 من فاسخه العرفي على الهدى اجيب بان المراد من الهدى افاضه بباب الهداية لا العرفي  
 الجنت فلا يلزم وجود الامتداد والقبول في عدم الفطنة ومن الغرض بفتح صورة انتهى  
 النفس لتصور ما يريد عليها من الغفر والفناء في سلوك طريقه لا يوصل الى المطلوب لا  
 يقع تعريفه بقدر ما يوصل الى المطلوب لان من ترك تفصيل المطالب بالكلية  
 ولم يسلط طريقا ملاقاة فاقدا لا يوصل اليها وليس هذا قطع او الا الهام  
 القائم في التلبس طريقا للقبول اي بدون الكتاب واستغاضه فيكون اخص من

حاشية على  
 ص 2

من الاعلام لانه قد يكون بطريق الفيض وقد يكون بالكسب وقد يكون بالتبعية  
 والحق حال القول والعقد الاعتقاد المطابق للواقع الحق والصدق متشاركان  
 في المورد وهو القول او العقد ان يوصف بكل منهما القوله والعقد المطابقان للواقع و  
 مختلفان بحسب اختلاف الاعتبار فيهما او التفصيل فيه ان لهما مستبينين الاول  
 مستبينهما الا للواقع والثانية نسبة اليهما فان المطابقة تجري بين امرين في المطابقة  
 هذا لانه غير مطابق ذاك لهذا فللمطابقين متغايران فاعتبار جانب النسب يوضح لهما  
 حالانا فاعتبار نسبتتهما الى الامر الواقع يوضح لهما حالهما على كونها مطابقين بكونها  
 للواقع وهو الصدق لان المنسوب في باب المعاملة فاعل واعتبار نسبتها اليهما يوضح  
 لهما حال اخرى وعلى كونها مطابقين بفتح الباب للواقع وهو الحق لان المنسوب اليه في باب  
 المعاملة مفعول وانما سمي مضافا والا اول صدق لان الملاحظ او لا في هذا الاعتبار هو  
 الواقع الموصوف في الحقيقة يكون متوافقا ثانيا متحققا في الاول ما يوصف بكونه صادقا  
 في العرف واثارا الى ما ذكره بقوله في كتابه الله ان يعبس الواقع الى القول والعقد  
 المطابق وقوله اعني كونه مطابقا على صفة المفعول لا الواقع بغير طحال القول  
 او العقد مطابقا على صفة الفاعل له الواقع اذا تم هذا التصوير ان يريد من التصوير  
 معناه الا عموم الا علام كما هو الظاهر في محل ما سبق من التوضيحات وبيان  
 النسب بل لا يول وان اريد معناه الاخر فيجعل بيان النسب من التعليل والمتم  
 للتصوير فتقول للنفس الناطقة قوتان طرية وعلم علم ان النفس الناطقة لما  
 كانت جوهرية من الحان في نفس متعلقة بها تعلق التدبير وكان لها مرتبة  
 جهة الى عالم الروحاني وعلى جهته تجردها وجمودها الى عالم متعلقها العالم الحسني  
 ووجه جهته تعلقها ولذلك شبهوها بالمرآة ذات الوجهين فهي باعتبار الجهة الاولى  
 تنافس الانوار العالية المفعول والتفوق من التماويه وينتقل فيها

بشر

واذا قيل ان القول  
 هو العقد الى الواقع  
 هو الصدق الى  
 كونه تعين كونه  
 القول او العقد

الاعلام







محرونة

اي النظريات تحوّل عندنا ان النفس وذلك لاننا حصل بتكرار المشاهدة وقيل  
عند التماز وحوّل العقل العمال كما ياتي لاغ النفس والالما احتاجت في استحضارها  
الالما لعلام والالما لم ومصلحت لها ملكة الاستحضار حصلت للنفس كغيرها  
تقتدر على استحضار النظريات على طريق المشاهدة مني شات من غير تحت كسب  
جديد اي من غير كلفة فهي العقل بالعقل سميت بها لان النظريات في هذا المنة قريبة  
من العقل جدا فانه كانا حاصله بالعقل وانما انحصر مراتب النفس بحسب القوة  
النظرية والاربع المذكورة لان القوة النظرية لا تتكامل النفس بالادراك  
ومما حاد برعية او نظرية لكن البكل الكمال انما يحصل بالثاني لاقتضاهما ووجود  
الاشراق في الاول بينهما وبين الحيوانات التي وراها استكمالها باطن  
الكمال وهو العقل المستفاد او استعداده والاك استعدادا واقارب او بعد  
او متوسط فالعقل المستفاد بالعقل والعدد العقل المهيولان في المتوسط  
العقل بالملكة اعلم ان الشارح الفاضل قدّم العقل المستفاد على العقل بالفعل لتقديمه  
في الحدوث لان ما يمكن موصوفا لا يكون محوونا وناوهم بعضهم ذكر العقل بالفعل لتقديمه  
عليه في البناء لان المستفاد ما يكون باقيا اذا كان العقل بالفعل باقيا فانه اذا لم يكن  
لنفس ملكة الاستحضار لم يبق لها مشاهد النظريات فظهر ان النفس يتعاقب  
العقل بالفعل فتقدر على استحضار النظريات التي ذهلت عنها بعد كونه مشاهدا  
اماها فيكون تلك المشاهدة كما فاعلم ان يكون زوالها بحيث يجتاز في استحضارها  
ما الى حيث كسب جديد اعلم ان هذه المراتب الاربعه يغيرها العقل الى كل نظرية  
محلقة لكان اذ قد يكون النفس بالبناء الى بعض النظريات في مرسة العقل  
السهولات وفي بعضها في مرتبة العقل بالملكة وفي بعضها في مرسة المستفاد العقل  
وفي بعضها في مرتبة العقل بالفعل ومنها ملكة لا بد منها التنبه لراوى ان اسم العقل

الحال

مخصوصة

بمع النظر يقع على الجود المجرى للمستوى لقبول الفعلات وعلى نفس  
الساكن وعلى هذه المراتب الاربع كما لا يشترط اللفظي وقد يقال لفظ العقل  
بالاشراق اللفظي ايضا على الجود المجرى الذي ليس جسم ولا جسماني  
لا بالاول ولا بالثاني كالعقول العنصرية قوله ولما كان شروخ في تطبيق الزمان  
على المراتب المذكورة لانه في مبدأ الفطرة المرسة الاول اي العقل المهيولان  
والاكت حصيل المرتبة الثانية اي العقل بالملكة المشاعر الظاهرة والباطنة يعني  
الطوائف الظاهرة والباطنة وهي كلها يعني المرسة الاولى والاك حصيل المرتبة الثانية  
من حيث الحدوث والشرع عليه جلاله جواب لما انما تجد وشكر على اعطائه ان على اعطاء  
الامام اية المرسة الاولى والاك حصيل المرتبة الثانية اشار الى المرتبتين معا لان  
المرسة الاولى نعمة باطنة ولا يتبادر لها الا لا لان حصيل المرسة الثانية مشتمل على  
نعم ظاهري وباطني ولا يمكن بحصيل القرينة الثانية لكونها من النعم الباطنة بالمرسة  
الثانية بل سدرج المرسة الاولى في القرينة الثانية والمرسة الثانية يتنوع على القوي  
ينشئين وقوله وسالك مدارج الهداية الهداية مع مبدئية وهي التحفة اشار الى مرسة  
الثالثة اي العقل المستفاد فان حصيل المطالب النظرية من مباديتها وهو  
ما يتوقف المطلوب عليه سواء كانت تصورات كاجزاء العقل الشارح او قصد  
بقا كاجزاء المحسوسات ان شاء الله تعالى يتوقف على مبدئية المبدء على سواء الطريق  
اي وسطه وعله اذا طرق مستدق والتميز من القواب واطفاء لا يتم بحسب الظاهر  
البشرية لان كالات البشرية حاصلة بالقوة وخروجها الى العقل يتوقف على مبدئية  
الهدى ولما كانت الهداية وان انتقلت حصة المطالب بغير مبدئية في حصرها  
بل لا بد منها من ارتفاع الموانع كالنفاق وعلى البلاء وعندم الفطنة عما من شأنه  
فان صاحبها رجا كخطا بعد عناية جميع القوايل المستطرفة وعرض افكاره عليها كما

ان العقل المهيولان  
والعقل بالملكة انما حصل  
مجموع العرف من انوار  
المرتبين  
الاولى لكونها من النعم  
الظاهرة والمرتبة الاولى  
والاخرى من القرينة



يعرف والفعله فان من مدي الى الطريق المستقيم قد عمل عنه كما لمفكر الفارق  
 بالقوانين اذ لم يراع اخر الفوائد كونه اذ ينشأ من الفناء وسمايه لازد ياد مجاز  
 نشأ الهداية لاسل ان وصوره المقتضى غير كاف في وصوره المطلوب بل لا بد من  
 من ارتفاع الموانع حتى يحصل فلا حرج سال الهداية التي هي المقتضى اذ معنى اقتضاء  
 الشيء للشيء ان المقتضى لو فعل وطبع ولم يكن هناك مانع حصل مقتضاؤه وان  
 ستفادته ان يابى مع غيرها اي عن القباوة والفتاوى التي هي بين الموانع وقوا  
 وينتج مثل اعلام اطق والهام الصديق وجه تخصيص الاعلام بالحق والالهام  
 بالصدق ان الاعلام يتعلق اولاً بالامر الخارجى فانه اذا حصل في ذهنك صورة  
 امر خارجي كزبد مثلاً فقال ان ذلك الشيء اسلم به ومعلوم وصورته صورة  
 العلم وصورته اما حصوله في ذهنك ولا طبعه صلاطه ذلك الشيء وهي قد يكون معلومة  
 بملاحظة الذهن فتعلق بها الاعلام ثانياً وقد لا يكون معلومة لكن على الحقيقة اذا حصل  
 في الذهن بدون الملاحظة الا يقتضى المعلومه لكن قد سمى علماً وقد عرف ان الملا  
 حظه بملاحظة الذهن في العقل اولاً والامر مناسب ان يقع الاعلام عليه وان  
 الكالام يتعلق اولاً بالامر الذي لا ان الشيء انما يلقي في القلب بالقاء صورته وقد  
 ان الملاحظة ولا في الصدق الصورة الذهنية مناسب ان يقع الالهام على الصدق  
 اشار الى المرتبة الرابعة اما العقل بالعقل لان ملكه الاستحضار ان استحضار  
 النظرات المحيطة من البدنيات اذا صارت محجوزة عند النفس ودخلت  
 النفس عنها اشارات من غير جسم كشيء ولا يشعر بحس انما يقال اذا رجعت  
 الى حقيقة ما جعلها من غير جسم كشيء فبذلك لا يشعر بتجصيل اما اصل لا يحصل الا  
 بعد علامات متناهية والامارات متناهية مثل اعلام الحق والهام الصدق متقاربان  
 في المعنى بل هما لا واحد فمقصود كبره انما ان ذلك المأل فبتكرار ذلك فبالتقاربان

من  
 من

الجلالين

يقول من انما يتركب ان لو قيل بعد اعلام والهام فظاهر البيان ينبغي عن التكرار من  
 عن تكلف اذ لا ينبغي ان قوله لا بعد علامات متناهية والكثرة في التكرار وفيه اي في ينفذ  
 التكرار من غير ضم الالهامات متناهية الالهام الا ان يقال ان ريد المبالغة والكثرة في التكرار  
 من غير وجه الا في عدم ملكه الاستحضار لا بعد علامات متناهية والالهامات متناهية  
 ليه اشار الى الالهامات المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية  
 في الحكمة وانما ان هذا مشعر ان يكون المبدأ المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية  
 العقل المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية المتناهية  
 متناهية لم يمكن ان يكون تلك الصور فيما بين تلك تنطبق في النفس والالهامات  
 كذا وتا ولم تدل عنها قط ولا يتصور اعلام البتة ولا يدوان يكون محجوزة والالهامات  
 صحو حصولها من غير جسم كشيء فبذلك لا يشعر بتجصيل اما اصل لا يحصل الا  
 بتكرار من غير جسم كشيء فبذلك لا يشعر بتجصيل اما اصل لا يحصل الا  
 شهودها بالمرأة ذات الوجهين كما عرفت كذا يتقبل النور فتتوالى اسما وما حب  
 صفايتها وكذا دورها كذا المرأة المحيطة واما فلما يتجلى دون بعض لان فيصا  
 النور على ان الالكوان اعلم من الاول فبذلك لا يشعر بتجصيل اما اصل لا يحصل الا  
 والدور السماوات والارض ثم كذا المصنف الاشارة الى المراتب الاربع  
 المذكورة وعلى العقل للهولاء والعقل المتفاد والعقل بالعقل بالامر  
 اربع مراتب بالامر كذا المراتب الاربع المذكورة واما في امره وادع  
 تفصيلها وبينا لما رسم ان المصنف فيها ان تلك المراتب الاربع من الغرائب الا  
 ربع المذكورة اولاً اذا ذكر اولاً فبذلك لا يشعر بتجصيل اما اصل لا يحصل الا  
 فبذلك لا يشعر بتجصيل اما اصل لا يحصل الا فبذلك لا يشعر بتجصيل اما اصل لا يحصل الا  
 من التكرار ولذلك فان كذا الاشارة الى المراتب الاربع بابر قرابين

علامات



آخر قليل للمرسوم والموضوع في تلك المراتب من القوانين الاربعة الاولى  
 فان العريضة الاولى منها هي قوله اللهم انا نجدك والحمد من الاكل والمرسوم فيها  
 الحمد والعريضة الثانية هي ونشكره والشكر من نعمائك ومارس فيه الشكر والعريضة  
 الثالثة هي وسألك صداما الهاديا ونفوسك من الغفلة والعريضة الرابعة  
 رسم فيها سواه الهداية والاستغفار من الغفلة والعريضة الرابعة  
 هي ونبتغي منك اعلام الحق والهام الصدق والمرسوم فيها هو ابتغاء اعلام  
 الحق والهام الصدق فكانت قال ان المصنف اعاد كل على المرسى الاول الى ان  
 استعداد العلوم ليس الامم حفرتك وبقدرتك واعدادك اشارة الشارع  
 النافذ الى ان قوله لا اعلم الا ما علمت يعني الاستعداد علم الا بافاضل حتى  
 يتم القريب لان المرسى الاول استعداد العلم فلا بد ان يجعل العلم في التعليل  
 ايضا بمعنى الاستعداد ليس العلم بل اول ما معنى لقوله محمد بن علي المرسى الاول  
 المرسى الاستعداد والانه لا اعلم الا ما علمت واما محمد بن علي المرسى الثاني  
 العلوم الاولى اي المرسى فيها ان في كل المرسى المعدة نحو كتاب التواني يعني  
 النظريات المرسى المعدة الاستعداد او لا يوصف العلم اي علم الاشياء على ما  
 هي عليه والحكمة ان فعل الافعال على ما سمي فيك فالهداية الى الحقيقة  
 النظريات لا يمكن حصولها الا منكم وانما سألتم اعلام الحق والهام الصدق  
 مرة بعد اخرى لانكم الحمد والحق والحمد وافادة ما سمي للعوض والافضل  
 وفيه هو عليه احدى الافادة فاجب من الاستعداد شي لا يكون حوا او ثانياها ان  
 يكون الحفا وما سمي فادبه فان من هم السكين لمن لا سمي له ليس  
 بجزا او ثانياها ان لا يكون الافادة لعوض فان من هم السكين لمن لا سمي له ليس  
 سواء كان العوض عينا او ساء او كان مدحا او خلاصا عن ذلك

المعنى في قوله العلوم  
 هو حصول العلم  
 ليس حصولها  
 بالهاكل والاعمال  
 بل هو الهداية  
 الى حقيقة العلم

لا

الحق

الحق هو الذي يفيض منه العوائد لا الشوق منه وطلبت فصدت لشيء يعود  
 اليه والكرم لم يطلق لا بعد كرمك كهيئة وجهه خاصه بل هو على الاطلاق  
 والظلال فلا سطر في مولدك وعطائك بتكررها واما مراد الحق العلم  
 اربع ايضا قالوا بها هديت الظاهر بالسماع الشرايع السوية هي جمع  
 وهي الطريقة الظاهر من الدين والمراد الاحكام المتعلقة بالاعمال الطاهرة  
 ونسبتها الى النبي عليه ما عصارته مطهرها والنوعين الالهيين الاحكام  
 من بعد هذه كبرية عقل او دين كصلى الله عليه وسلم وقال صاحب  
 المواهب من السنن التي رصعها الحكيم للعامة نوح من المصلي واحدا  
 تاموس وقد عال للملك الذي ياتي بالروح تاموسا وكبرائيل تاموسا  
 اعظم تاموس الرجل صاحب سره وطلعه على باطن امره وكفه بالستر  
 عن غيره فقال حسن الرجل بنين نسا وذا منته مناسه او اساورته  
 وقبل التاموس صاحب سر الخيرة واجاسوس صاحب سر الشر والامر والاحكام  
 المتعلقة بالاعمال الباطنة المسجل على جملها اي معظما والفراد على كل ما وقع الحمد  
 الشكر كان الاول ناظر الى معنى الحمد والثاني الى معنى الشكر حيث ما ان ورد  
 حقيقة حيث قال وكشف ما طهره الاض من هذا ظهر فادب ابرو  
 التحقيق في معنى الحمد والشكر فعوله انا نجدك في قوله والشكر من نعمائك اشارة  
 الى هذه المرسى الاولى وهي تهذيب الظاهر وثانيتها تهذيب الباطن عن الملوك  
 اي الكيفيات النفسانية الراسخة الروية كالبنى في الحسد والكبر وخونها  
 ونقص انار شوائبها ان كسرها ثار سوا على الباطن وظهرت مدتها ومن بعض  
 التفسيرات وهو في الاصل غربي الشيء يسقط ما عليه من عيار وكوه والمراد  
 بغيره من على عالم العبد يعني عالم الحوادث باصلاحه وميله الى العالم  
 السفلي

فتور

الماض

الملوك







ان من العالم المتغير يتوقف على مكانه سها ان يترك العالم والحد او كما كان المسكن  
 سها اكثر كان الاقادة والاستفادة اكثر وكان اقل كاننا اقل هذه العنصر به  
 لا تحتاج فيها الى الكسب والتفكر لكن السهلات قد تخفى على بعض الاوهان اما بعد الفتح  
 بها او لغيره او لغير ذلك فليدركه على بعض جزئياتها او مثلتها او الاله ففانها وتعلمها وتبر  
 ما سها ان العنصر يكون احكاما في كتبهم ويجعلونها مبني مطالبهم ويتبنون بها  
 صدم منها ان من مواضع اسفل لانها اكثر انهم قالوا في المراج ومواضع  
 عن اصلاط اجزاء العناصر بعضها ببعض الا ان اطلق عليها على الكيفية المعروفة في الجاز  
 سسمه المسد باسم السبب ان تلك الكميات المتصادمة تعبر كميات العناصر  
 وهي اوارع والبرودة والرطوبة والسوسه ان تلك اوارع بالبرودة والعكس و  
 تلك الرطوبة بالسوسه والعكس حين تصفر اجزاء العناصر واستواجهها ونحاس  
 بعضها بعضا في فعل صوت في يتوسط الكيفية في ما والاخر او فعل كسفة كل  
 في كسفة الاخر على اصلا في الزين واستفرا على كسفة متوسطة في تلك الكميات  
 يسبح بالنسبة الى البارو ويتبدد بالسك الحار ويسفر طيب المسك الى الجاسين  
 بالمسك الى الرطب وهذا ان من شابهة في اوارع المنزج بان يكثر صوت تلك الكميات  
 وخرج عن طرافتها وسفارت بحيث يصير كسفة واحدة فليكن في تلك الكميات  
 تلك وتغير ذلك المنزج المتعدد في نفسه شأوا واحد متصفا بكسفة واحدة  
 اوارع البارو عند فتور صوت كسفة مشابها لوارع عند فتور كسفة وكذا الرطب  
 واليابس وقيل تلك العناصر كسفاتا المعدن وليس كسفة واحدة صفة  
 يوقفت وكذا تلك ان يكون ان يوجد وحصل لها ان الكسفة المتوسطة سها  
 منه وقيل تلك العناصر المنزجة والماون او سها في فعله وتغير في المراج اعد  
 كسفة في الوصف ان مدتها الواحد يعني الحداء العارض سببها ان كسفة

مخلع

كاي الخواص  
السرعة

سبب

نحو يستحق ان يخصص على المخرج صوت كما في المعدن او فم في السات  
 وفي كان المذاع اعدل وان الوصف للصفة على الوصف التي لا يكون فيها كسفة اصل  
 الواجب بها اميل كان سها العنصر عليه ان على ذلك المخرج كما اشبهت في  
 مصدر الاثر واما كان المراج خلاف ذلك كان الفايض عليه كذا الاثر ان مارج  
 المعدن لما كان بعدد اعلى الاعتد ان الحس في ان الصوت العارض عليه حافظة  
 وقط ومراج السات لما كانت فرسانه سها كانت العنصر العارض عليه بعد صفتها  
 مبدا المتغيرة والتقية وتوليد المتل ومراج الحريق سها كان اقرب منه الى المعدن  
 كانت العنصر العارض عليه كما كان في السات مع الاحمال والحركة المرافقة في  
 الانسان لما كان اقرب الامر الى الاصل الحقيقه ولا يخرج كانت تفسر العنصر  
 عليه مدد تلك الآثار كما مع اوارع الامور الكسفة وان شاء الا فاعلى الفكره ومنها  
 ان من تلك المعامع ايضا قولهم ان المعوس من الحوجة الفلكية التي نسبتها الى ابرام  
 الا فلك كسفة نفوسنا الى يدنا في اليد يبر والتشرف وانما قد ناكنا في المراج  
 عن الجاشد القريب نحو كسفة الفلك فانه فوق جسمانية هي صوت نه المطفة الجاني  
 في مادته سحر بسبب كونها الحسنة اوارع الا فلك في كسفة فان بعضها من الشرق  
 الى المغرب وبعضها بالفاكس والسرعة والبطون فان بعضها بطيئة كسفة الثامن  
 وبعضها سريعة كسفة التاسع الاوضاع الممكنة يعني الاوضاع التي يمكن حصولها بالار  
 والماون من المواضع من الوصف كسفة وعلو عوارض من كسفة تعرض للمشي سها  
 اوارع بعضها الى بعض سها تلك الاوضاع الممكنة في المواجزة والجاراة والافواف  
 والعرب والسعد بالعكس الى جهات العالم واورع المكان ان كان في المكان من الفوق الى  
 الفعل الفوق مدد التغيير اوارع حيث يوارع والفعل هو السعد الى اوارع كسفة  
 لها ان المتغير من الوصف كسفة الا سها ما سها معارضة الى الجاد في العالم

سبب

مكون

٢٠



وهي العنود العشرة من حيث انصافها بالعقل على جهات متعددة لكن انصاف العنود  
بالعقل في الجملة والاما احتياجها الى التوكل والاعتماد على العقل به من جميع الوجوه  
كما ينبغي عند فصوله التي هي بالفصل من جميع الوجوه في كمالها لان غاية الكمال ملاحظة  
نور جمال الله تعالى وطالعه ولم يلاحظون ذلك ولا يذكرون انفسهم بالعنود ونسبها  
فمقتضى علمها ان على تلك العنود من تلك الجهات في العالم الكمال المتفاوتة  
اللازمة لها ان تلك العنود من العلوم والمعارف الى غير ذلك من منتهى الى غير ذلك  
من المواضع مثل قوسهم الروح الحيواني الذي هو الهوى واللطف الدخالي النبعث  
من القلب الحجابي في اعضا البدن من مسالك الشايات وهي العروق الصارية باخذ  
مناسبه في اللطافة للعنود الناطقة فتعلق بها اولاد والادوات حتى قالوا هو مثل  
سليمان في ملكه البدن سرير على الرخ فمقتضى العلم على سائر العنود المدركة  
والحكمة ثم بتعلق بالاعضاء اناسا والكواسط وارتبط بها بالسريران عديم بل  
السائر في الاعضاء انما هي الارواح البليدة الحيوانية والطبيعية والنفسية وسائر  
القوى والهايات وتلك العنود العشرة مثل جمع مثال اي امثلة في المواد الحسية  
لا يكاد يحد في عدد مثل المعلم والمعلم فان المعلم اذا كان له ملكة مع المعلم كان  
استفادته منه اكثر ومثل النار والخط فان الخط يابس اصله للاحتراق من النار  
لما سهرها من الحكمة وهي السوء وكالدواء الحار مثل السموم نفا فانه اشتد تأثيرا  
في محو راجع الحواسد من كماله واداءه في هذه العنود كما كانت النفس  
الاسكنية في الكثرة منفسية في العلايق البدنية من موصوفه بالكلية الى بدنية البدن كالنفس  
في انما يتوكل بالكواسط الطبيعية الناشئة من الفقه السهوية والفضيلة وما سلك  
منها من الاخلاق الردية وكان ذات الغيب من اسرارها في غاية التنبؤ فيها اي من  
العلايق والتدورات فلم يوجد الحكمة حتى يبرز عليها فصان الكمال لا يخرج وحدها

الاسعانة من اسعاده الكلمات من ذكر الحصة المنهية عن ملاحظة الاله متعلق  
بالاسعانة كقوله اجهنم الخود والتعلق العلم ان الخود والتعلق كل منهما متعلق  
الى عالم الشهادة ان الخود وعن عالم الشهادة والتعلق بعالم الشهادة سيما فانه فهو  
بجهة الخود له مناسبه الى الجبر، وبجهة التعلق له مناسبه الى العنود الانسانية حتى  
يقبل ان ذلك الوسطية العنود عند المبدأ الفايض سائر جهات الروحانية وعلى  
جهة الخود وعلى اي يعمل العنود الانسانية من ان من الوسطية العنود هذه الجهة يعبر  
جهة التعلق فلا ذكر اي فلو حصر الاسعانة وفتح من الحس العنود في اسرار  
الكلمات العلمية والعلمية المشار اليها في الحظية بقوله ونسألكم هذا بالهداية وما سلكوا  
الى التوكل الى الخوف والوقوف بالبرهان الى الذنوبية والآخرية سيما عامته فالكلام  
الزينة الامور في الجهنم الخود والتعلق والى من تبعه وقاموا مقامه في ذلك  
ما فصل الوسايل عن التعلق عليه والى ان الذكر بالحكمة ما هو اقله ومساكنه من  
كونه حكمة البرية ما فصل الانبياء والرسل وخاتمهم بطريق الاصاله وعلهم يكونهم  
طبيعتهم طاهر من رجس البشرية وكذا ورثها العلم ان العنود حاصل في عالم الحياه والمات  
جميعا اما في حاله الحياه طاهر واما في حاله الكماة فلان الخود احصا من البدن  
الشهادي وما يلائم والتعلق بالبدن المزخري المتأخر باق فلهذا اثير الى الخود ون  
بالايد ان البرزخية وهو مناسبت البدن السرياني في جميع احواله وموقع الامر  
على هذا والاعتماد به هو البضاعة والراي بعد المفارقة من البدن على ان الجمل لا  
ينقيدون بالفتنة فكلهم مدد في اسرار حال النفوس الناقصة المعده لسلاسل  
العلايق في ان عالم كان خصوصا سيدنا حصة الرساله عليها اوصال الصلوات  
واكمل الحيات فانه العنود الحسنة بعض منه النور على قلب العنود الطاهر في انفس  
منه الى القلوب العوالي والحكمة بطل من علم الخوال وبعد فلهذا هي حصة العلوم الخمسة



۱- تصوف و احوال ارباب الهی  
 ۲- تصوف و احوال ارباب الهی  
 ۳- تصوف و احوال ارباب الهی  
 ۴- تصوف و احوال ارباب الهی  
 ۵- تصوف و احوال ارباب الهی  
 ۶- تصوف و احوال ارباب الهی  
 ۷- تصوف و احوال ارباب الهی  
 ۸- تصوف و احوال ارباب الهی  
 ۹- تصوف و احوال ارباب الهی  
 ۱۰- تصوف و احوال ارباب الهی

من العلم و معرفة المصدق  
و معرفة مظاهر الاله  
و صفاته و كماله و قدره  
لا اله الا الله  
و لا شريك له

۷۵۰



احوال الاعيان الموصودات اي الموصودات الخارجية لسبب هذا الكلام ايضا الى ان المطلق  
 ليس من اقسام الحكمه لانه لا ينفك عن المعقولات العائنه وانه يعقد لفيزه كما يعرف ومن عرف باباها  
 علم ما هي عن احوال الموصودات ولم يذكر الاعيان حمله من اقسام الحكمه المطرقة في كلامهم  
 في الاشارات مبني عليه وقد سبق الكلام فيه على ما ان على وجه من احوال الموصودات  
 يمكن ان يكون على وجه في نفس الامر ورواها في سماعنا بعد الاشارة واما اخذ الاعيان  
 في تعريف الحكمه لان كمال النفساني هو احوال الواجب وسلسله الممكنات المستند اليه  
 في الوصف الخارج لسببه عالمه معقولا مضائيا للعالم الموصود في المعقول واليقين  
 ان الحكمه انفرادية وليست في احوال الموصودات كما يقدره فاذا بحث عنها في الحكمه كان  
 على سبيل السعة والاستطرد والى هذا عن الوصف الذي في احوال الاعيان  
 ايضا من صمد الاعيان كما ان لها نوع من الوصف وهو الخارج من نوع آخر من الوصف  
 وهو الذي معنى اوله على التوفيق لا يكون الموصوع واحد هو الموصوع مطلقا او  
 الخارج والاما جاز ان يكون في الحكمه عن الاحوال المحيصة بانواعها لكونها اعراضا عن  
 بل يكون امور متعددة متشاركة في امر عرضي يصطفا بوحده وهو الوصف المطلق  
 او الوصف الخارج فيكون بعد الاحوال المشتركة يعود ويصير لها لواحد واحد  
 من تلك الامور المتعددة لتلك كونها من الاعراض العامة العريضة وتقابل ان يكون على  
 ان تحمل الاعراض الذاتية انما يكون على الذات والاحوال المحيصة لتلك الاعراض على احوال  
 ذات الوصف بعينها ولا يقدح اختصاصها بنوع من شئها على سبيل المثال كما يتبين  
 التفصيل فيه ان شاء الله تعالى انه لو صح ما ذكرتم لما كان موضوع علم ما نوع لانه لو كان  
 فاما ان يكون الشيء احوال المحيصة فانه في ذلك العلم ولا يكون فان يلزم ان يكون الشيء  
 منه عن الاعراض العريضة وان لم يكن سبيل العائنه او الموصودات اما واجد ان يفتق  
 الوصف لانه او يمكن ان يفتق من ذاته المستقلة وان لم يكن سبيل ما ذكرتم

الخاصة هو

العائنه او يمكن اما هو ما ان لم يكن موضوعا في موضوع وهو المحل المعلوم بدون الحال  
 او عرض ان كان موضوعا في الشيء عن احوال الموصودات اما عن احوال محض  
 ما هو على الاقسام الستة الواجب والوجود والعرض او التي عن احوال مشتركة على  
 صفة المحيول ان يوقع الاشتراك فيها بغير تسمية كالامكان بغير الجوهر والعرض او على  
 الستة كالوجود والوصف وتفصيله ان الامور العامة من اقسام الحكمه بغير التسمية  
 لان الشيء فيها اما عن احوال مشتركة في الستة اعني الواجب والوجود والعرض او بغير التسمية  
 منها وعلى سبيل المثال لان الحال المسترك فيها اما ان يكون مشتركة بغير الواجب والوجود  
 او بغير الواجب والعرض او بغير الجوهر والعرض فالاقسام اذن اربعة ومساها بالوجود  
 فان الوصف مسترك بغير الستة في الواجب والوجود والعرض والامكان مسترك في  
 الجوهر والعرض فالحكمه اربعة اقسام قسم منها وعلى الامور العامة بغير التسمية  
 سماعا منه فان كان ان الشيء عن الاحوال المشتركة فهو قسم الامور العامة من  
 تلك اقسام الاربعة فان قيل الاحوال المستركة هي الامور العامة وهي الستة  
 في قسم الامور العامة بل موضوعات وقيل هي ليست مسائل في قسمها بل هي  
 بصحة الخاطئة لانه غير مطابق للموضوع فلا يكون في قسم الامور العامة من  
 الاحوال المشتركة لان الشيء عن اثبات المحيول ان الاعراض الذاتية هي  
 احيث ان المحيول في هذه القسم ان الامور العامة هو الاعراض الذاتية للامور  
 العامة فتكون مسترك كما هي مشتركة في ذاتها جاذبان الامور العامة اذا جعلت  
 موضوعا في قسمها لا يكون الذي عن احوالها كما عن احوال الاعيان بل هي في الاعراض  
 العامة محمولات ثبتت في الاعيان مقيدة بما اشترنا الله من المحيول وتقابل  
 في الاعراض لا اثم اذا جعلت موضوعا في قسمها لا يكون الذي عن احوالها كما عن احوال  
 الاعيان اذا مراد من الذي على الاعراض الذاتية اما على موضوع العلم او اعراضه

والامكان

تأ

دائره جبر







الفن والاضافه الموصف غير معدل بل هو فاسد اذا اجري على ظاهره او لا يوصف بها في الحقيقة  
 بل هو امر اضطره بعض المتأخرين وقتلوا من جاء بعده في كثر العلماء له اثر ولا غيرة وتقليد  
 الا ان من شيم الاتباع قالوا لو اننا اولى على كل حال عنهما ولشبهوا على جمع ما يذكر في اويل  
 الكتب من العدماء مطلقا فقدمنا العلم بهذا الربعة اشياء بصور العلم بوجه ما او برسمه  
 والصدق في بقاءه وفي الالفاظ المصدق في موضوعه وقدر جعل ايضا من المقدمه  
 بيان برسم العلم فيما بين العلوم وبيان شرفه وبيان واضحه وبيان وجه سميه بالاشارة  
 الى مساله احوال الامور وسعة علمه منها معلومه عنها بالعلم المطا وموجبه لمزيد تميزه  
 عند الطالب ولزيادة بصيرة في طلبه وواحد متعلق بطريق استفادته ومعلوم ان الالفاظ  
 والاخر السليم ان يظن كل ما اولاه وقد يكتفي ببعضها او لا تصدق هناك الا في المصور  
 بوجه ما او المصدق بما لا يدركه كما ورد في كتابهم الا ان بعض المعدل ما  
 يعين في كسبه العلم وكان الانسب بصدور ما ان عدم المقدمات على القسم  
 لعدم احصائها بهذا القسم من قسم المصورات فان نسبة المقدمات اليها على التواء  
 فاراد في القسم الاول برصع كلامه في ظاهره ووجه ذلك ان القسم الاول يشترك في  
 وتوقف ان القسم الثاني على كل واحد منهما لان المصدق يتوقف على المصور كما سوف  
 على المقدمات فلهذا المشاركة اوردته واولا فان كان الاستدلال في المقدمات في باب  
 على حد من ذكر القسم الاول واصل ذكر القسم الثاني وجعل مباحثه الالفاظ منها ان من  
 المقدمات وان عدة بعضهم من ابواب المنطق تشبه على انها ليست من المنطق كما  
 سمي بان شاء الله تعالى والابواب المنطق على راي الجمهور سعة الكلمات والمصنفات  
 والنقضا يا والعلم والبرهان وما سمي على كل واحد من العلوم والحدود والخطابة  
 والمغالطة وارشع وجعل بعضهم تحت الالفاظ يا ارفصارت الابواب عشرة  
 قوله الفصل الاول في الخاصة الى المنطق اصول العلوم اما طريقه غير الله واما علمية

الله منها فسيان مشهور ان العلم احد علمان العلم اما ان يكون مقصودا بالادان ولا يكون  
 ان لا يحصل شي آخر لا حكمه فان ما يليها العلم وجوه الصانع ووجدانية ووجه  
 وتركه الحس من المصور والصورة وسماهي الايجاد وميزه كرم مقصوده بالادان  
 وسمي على ما ان يكون مقصودا بالغير ويكون ان لا يحصل شي آخر لا يطق  
 فان ما يليه كعلم انعكاس السالمة الصورتية الى الالفاظ وكعلم اسماح الموجدية  
 الكيفية في كسبه المجهولات الكسبية من المسالك الحكمية ووجه ما حتى انه لو فرض  
 ان معرفة المجهولات ليست مقصوده لانها لم تكن المنطق محتاجا اليه وسمي الثاني واسطة  
 بين الموه القاطلة والمطال الكسبية وثانها لان العلم اما طريق اي غير متعلق بكيفية العمل  
 واما على اي متعلق بها فيجوز التاخر الفاضل سها الى بين التفصيلية تشبها على انها واحد  
 في الحال فان ما لا يكون ان لا يحصل غير لم يكن متعلقا بكيفية عمل وما لم يتعلق بكيفية عمل  
 لم يكن ان لا غير فقد رجع مع النظر في غير الال الى شي واخذوا كما ان يكون ان لا يحصل غير  
 لانها ان يكون متعلقا بكسبه هو متعلق بكسبه عمل وما يتعلق بكسبه عمل لانها ان يكون  
 ان لا يحصل غير فقد رجع مع النظر في غير الال الى شي واخذوا كما ان يكون ان لا يحصل غير  
 التي تفصيلية قوله علمية في المنطق والاعلى سعيان في معان لئلا يفتقر العلم مطلقا  
 كما ذكرنا فالمنطق والحكمة العلمية والطبيعية وعلم الخطابة كلها احوال في العلم في كسبه  
 لانها متعلقة بكيفية عمل اما على فمضى كان منطق او على خارجي كالطبيعية فانها تفصيلية الحكم كما قال  
 الحكماء لعل طريقه او علمية او طريق ما يكون علما ما مور لا يتعلق ووجه ما اختيارنا وفعلنا  
 وما على ما يكون علما ما مور يتعلق ووجه ما اختيارنا وفعلنا فقول الحكماء واصل الموضوع علمه  
 ثمانية للعقل الاول من مسالك الحكمية العلمية وقوله تخيل النفس بالانفصال وتخليتها  
 عن الروايل واجبة من مسالك الحكمية العلمية فان لم يعرف الحكمية قيد الاعيان كان  
 المنطق خلاف الحكمية العلمية دون العلمة في الشرح في الاصل المعنويات الثلاثة التي

في الشرح الاول  
 الموصوفة بالادان  
 كعلم مقصوده لكونها  
 الله

ان العلم آت واما  
 كعلم مقصود بالغير  
 كعلم الله يحصل  
 شي آخر



ليس وجودها باختيارنا وفعلنا وان اعتبرنا فيه ذلك الصواب كان خارجا عن العتمة معاونا  
 ما ذكر في تقسيم الصبغات انها اما علمية راسية سوف يحصلها على ممارسة العمل او نظرية  
 لا سوف يحصلها عليها وعلى طردا كنه علم المصعد والحق المطلق والعلم على من الحكمة  
 والطرح خارج عن العلم بهذ المعنى ولا حاجة في حصولها الى مزاوله الاعمال بخلاف علم الخياط  
 والحياكة والحجامة لموقفها على المزاوله والممارسة وعادة العلوم العرفية العلوم الآلية  
 حصولها انفسها تاكمد للضمير وحصولها لانها معصود فابذ وانها وان امكن ان يربطها  
 سابع اخرى وعادة العلم فالادلة التي تفصل من كحصول ذلك العلم ولا يلزم من كون حصول  
 الشئ عادة ككون الشئ عليه لمفساة على ان عادة الشئ عليه له لان حصول الشئ ليس  
 نفوذ كطاهر ولا وجه كلابر او السوال والحوافير منها لا يثبتها على ذلك لا تخفى وعلمية  
 العلوم الآلية حصول عرفة وهو الذي يكون العلم الا ان الله لانها متعلقة بكيفية العمل ومبينة لها  
 فالمعصود منها حصول العمل ولما كان النطق على ان يكون له عادة من ليس حصول نفسه بل حصول  
 غيره والعناية متقدمة في المصود على كحصول في الغاية لانه فعل اجباري لا بد فيه من التصديق  
 بتدريس الغاية علمه فلا بد ان يكون مسبوقا بمصود انعمه من خبر انما عادة له لا يقال لا ذكر لهذا  
 المصود ليق في هذا الفصل والاكثر من علمه كما يبرهن على اصباح الكمال الذي في طردا الفصل الانا  
 نقول لاحاطة بهنا الى بروتان فان من مصود المطلق برسمه فانه مصود عادة ومصدق في خبرها  
 علمه فلا بد من عدم معرفة عادة المطلق على كحصوله وهو كحصول الحيلولات من المعلومات  
 ولما ان عادة المطلق من معدومات الشئ وعرفه اي في المطلق كد معرفة حقيقة اي ماطية  
 بعين من معدومات الشئ فان اعطى الحقيقة في الاصطلاح فعال للماطية كالحق في المصود  
 لكونه انشا على مصروف في علمه وانما عدل الى طردا الصواب لان ما قبل من ان طردا العلم  
 بدون مصود طردا المحمول مطلقا وطردا المحمول غير مستقيم لانه ان اراد المصود ذلك العلم  
 فله او رسمه فلا يلزم من عدم المصود كده او رسمه ان يكون محمولا مطلقا لحوار ان يكون معلوما

جاء

بوجه ما وان اراد المصود بوجه ما في الالبتم المصود لان المراد بيانه الى او الرسم كالمصود  
 بصفحة ان صفحة المطلق موضوع على معرفة ثبوته ووجوده لان طلبة الشئ  
 مسددة على ما يلية كحسب كحقيقة لان الشئ مالم يثبت في بوجهه الا طردا حقيقة اعني  
 ما يلية المصود لاننا انما نسال ونطردا المصود اذا كنا عالمين بوجهه والاما كان  
 طردا المصود في بيان طلبة المطلق وسنورد حتى يمكن صفحة وتحقيق توقف المصود  
 صفحة المطلق على المصود في بوجهه يستدعي تهديد معد منبه اوجهها الشئ اما ان  
 يكون له ككون في الاعيان او لا ولا يكون المصود وانما هو المصود والمصود له المصود  
 وموما وصع نقطة بازائه وله ايضا صفحة وعلى ما طلبة المصود في الخارج كما لو  
 والمعدوم له مفهوم فقط وموما وضع نقطة بارائه وله صفحة وثانيتها اننا  
 مطلبين مطلقا ما هو الذي يطلب فيه المصود ومطردا طلب وهو الذي يطلب فيه المصود  
 والاوان كحسب الاسم وهو الذي يطلب فيه المصود الشئ كحسب مفهومه كقولنا ما العنقا  
 طالبين ان بشرع هذا الاسم ويبيد مفهومه وحجاب ما براد لفظ اشهر من ان لفظه كانت  
 واما كحسب كحقيقة وهو الذي يطلب فيه المصود الشئ كحسب كقولنا ما الانسان  
 اي ما صفحة مسبق لفظ وحجاب ما براد واثباته وانما ان يطلب فيه المصود الشئ  
 المصود محمول الحوكة موصودة في حوكة موصودة او لا وسبق لفظ وحجاب  
 مصود في الشئ بوجهه على صفحة محمول الحوكة واثباته فان المصود هو الاوام المحركة  
 وسبق لفظ الحوكة لانه قد احدثه شيان غير المصود وفي الاول شئ واحد فالمصود في  
 المسبقة محمول في الحوكة راطة ففقتضى الترتيب الطبيعي ان طردا ولا شرح الاسم ووجه  
 المصود في نفسه كحقيقة لان من لا يعرف مفهوم اللقباس يحل منه طلب وجوده ومن لا يعرف  
 ووجهه لسبقه منه طلب حقيقة وهذا ما اشار اليه بقوله لان طلبة الشئ البسيطة مسددة  
 على ما يلية و اراد ما طلبة المصود راعسا للمصود سواء كان مصورا بالكنه او بالحق

يق



لا بد عليه ان ما ذكر في الكتاب رسم جميعه المنطق فلا يحد تصور كنهها او المظان الذي  
 يظهر فيه تصور جميعه الشئ اصطلاحا ما يكونه الحصة ولا كنهها بالخط العام بحسب الحصة  
 فقط كما ان المظان الذي يظهر فيه سراج الاسم تصور المعهود نفسه لا بعد ارضه ولا كنه  
 جاسبا بحد الاسم بحسب الاسم دون الحد الساكن والرسم بحسب الاسم فلا كنه في ذاته  
 تصور جميعه موقوف على العلم بوضوئه اذ لا يمكن لا كنه التصور بدون هذا  
 العلم بين احتياج الناس الى المنطق في كتاب الكمالات العلمية ومنه المنطق  
 الكاملة والصدقات المطابقة للواقع اعلم ان مقدمة الشروع على ما ذكره في تصور العلم  
 اما ظاهرا او رسميا وصوره غاية ويكفي في الاول ان يقال المنطق اربعة عاصمة للتفكير  
 وهي آلة الاصابة في الفكر انما نرى انهم ليس بملكون بصدقات مفردة كالصدق احتياج  
 الناس اليه في حصول الكمالات والصدق بان العلم اما تصور واما صدق وصدق  
 ما سماع تكسبية الجمع الى غير ذلك من الصدقات فلما يد من بيان الوجه لا يرد في الثاني  
 ما ذكره في مقدمات الشروع في حصول الموهبة في رطبها الخارج الفاضل على الاول  
 فقال كما ان عامة المنطق مطلوب قبل الشروع في تصور جميعه مظاهر الشارح  
 على بصيرة في طلبه وصوره موقوف على الصدق بوجوده فلما قصد ان يبين  
 وضوئه حتى يمكن تصور جميعه سائر اصحاب الناس اليه في كتاب الكمالات  
 العارضة يلزم منه انه ثابته او اثبت ان الناس كساحون اليه في كتابها بعد الى  
 المنطق في حصول الكمالات فلا شك ان الكمالات ثابتة لانها كساعات نفسانية ولا تخفى  
 انها موصوفة في الخارج لانها فاعلة في الخارج بالنفس موصوفة في الخارج والعام في الخارج  
 بالموصوفة في الخارج موصوفة في الخارج فان قيل لوصف هذا الرمز ان يكون كنهات موجودة  
 في الخارج موصوفة في الذهن عند تصور فلا يلزم وانما يلزم ذلك ان لو كان الحاصل  
 عند تصور كنهها وان كنهها على صورتها على مظهرها كنهها صورها مطابقة لها

في الذهن بحيث لو وجدت في الخارج في واقع نفسها كنهها بعينها اول واور  
 على الشارح الفاضل بان الكمالات صور علمه فكيف موصوفة في الذهن موصوفة في  
 ذماني هو المنطق ولو فرضنا الكمالات موصوفة في حارجية كما اشتبه ايضا ان  
 موصوفة في الخارج موصوفة على موصوف المنطق في الذهن فعلى التقديرين لا يلزم  
 وضوئه المنطق في الخارج فلا يكون جميعه فاحات بان ما ذكرناه كلاما محتملا قصدنا به  
 توجه امور مذكورة في اوائل الكتب على الفن موصوفها كنهها كنهها كنهها  
 الكلام المحتمل قضية اذا اورد على النفس اثبت فيها تأثيرا محتملا من قبض او  
 سطحا ووجه كنهها وكذا في كل واحد من المصداق به بل ترغيب النفس في حصول  
 الكمالات بآليات الثبوت لها فان السمع في الجهات المحتملات هي مقدم ما يست  
 يقال لصدقها بالبل في شئ على شئ اخر على سبيل الخيال كان وسعه في الاكثر  
 تنقية النفس عن شئ او ترغيبها في شئ تشبيهها الفصل بالمودة فينفر عند الطبع  
 وتشبيهه التهور بالشجاعة فيترغيب في الطبع على الكلام بين عن رضاوة الجبني وركاكة  
 اما ضد الوجه ما قلناه اولافان حصل على المنطق على المعلوم كما هو الاوفق على ما سياتي  
 كونه جميعه احداثا معلوما في قضية موصوفة من علم على سب لا وصورها في  
 الخارج لا يكون معلومة موصوفة احداثا كما ان موصوفة لموصوفة احداثا خلاصا للعلوم  
 الماخضة عن احوال الاعيان فان معلوماتها ليست بهذا الحشية ووجه نظرها المحقق  
 ان الصور المعقولات اعتبارا من احوالها الموصوفة في حارجية بمعنى ان ليس ك ووجهه ان الام ان النفس مطلقا  
 لها تحقق خارج الذهن سواء كان بالاسطال او لا وما سبها انها موصوفة في حارجية فلا فرق بينها في الحارجية ولم سلم  
 معنى انها كنهيات نفسانية حاله في النفس الموصوفة في الخارج فحقت قالوا المعقولات  
 ليست موصوفة في حارجية ارا ووافقت المحقق في الخارج مطلقا ووجهه قالوا  
 انها موصولات حارجية ارا ووافقت المحقق في الذهن بالوجه الذي ذكره في كتابه

ان الصور المعقولات اعتبارا من احوالها الموصوفة في حارجية بمعنى ان ليس ك ووجهه ان الام ان النفس مطلقا لها تحقق خارج الذهن سواء كان بالاسطال او لا وما سبها انها موصوفة في حارجية فلا فرق بينها في الحارجية ولم سلم معنى انها كنهيات نفسانية حاله في النفس الموصوفة في الخارج فحقت قالوا المعقولات ليست موصوفة في حارجية ارا ووافقت المحقق في الخارج مطلقا ووجهه قالوا انها موصولات حارجية ارا ووافقت المحقق في الذهن بالوجه الذي ذكره في كتابه



وما لا يتم الشيء الثابت الابه فهو ثابت بل هو المنطق ثابتا فصلا والصدق بوضوحه  
 مقصود اما المقصود الثاني واما الخاصة المقصود الثالث فان قيل فوجه ما لا يتم الامر  
 الثابت الابه وهو ان مقصود عدم الموانع فانه مما لا يتم للامر الثاني مع انه لا يثبت  
 عن ذكر وجهه الاول ان اراد ما لا يتم الامر الثاني للامر الثاني وهو عدم الموانع ليس كذلك  
 مما لا يتم الامر الثاني الا اساسا واما الموانع بان تعال عدم الموانع والامر الثاني بخصوص الامر  
 الوصفه اي لا ما لا يتم الامر الثاني الثابت الابه وكان من الامور الوصفه اي التي لا تقوم بغيرها  
 هو ان فائدة المقصود والاشتغال بان الحاجة ان كان ان الناس كما هو ان الله على هذه الامور  
 الكسبه اعني بصور عامه المنطق وبصور صفة والصدق بالخاصة الله سبحانه والصدق  
 بالحاجة فقام مقام الصدق بالوصف اما اشتغال بان الحاجة على عامه انطق فلاما اذا  
 ان الاشتغال بالله ان المنطق لا يثبت شيئا للاصالة في الفكر كان السبب في اشتغاله عليه  
 اشتغاله على تصور صفة فقام الشيء ان الحاجة وان الحاجة وهو قوله لا يمكن ان يكون في ذلك  
 هو المنطق بالاصح ان اخبر ان اشتغال بالله ان اشتغال بالله وهو قوله لا يمكن ان يكون في ذلك  
 المنطق في تحصيل امور معروفة وفي الكلمات يثبت وجوده وبصور عامه في حصول  
 تصور عامه الموصوفه باعسار عامه وهو المراد من تصور في الحقيقة وهو ان اشتغال  
 فيما سبق واما اشتغاله على صدق الاصحاب الله ان اصحاب الناس الى هذا الفن فطاهر  
 لانه في صدق عامه يعني تبيين الحق بالحاجة مشتغل على الصدق بالاشتغال على معنى انه يفيد  
 ذلك مما عامه فيل يثبت لانه ان اراد بالاصحاب نفس الاصحاب الحاجة التي هي صدق  
 فلا معنى لاشتغال بان الحاجة الذي هو فعل الحق على الاصحاب هو صفة الحق وان اراد بالاصحاب  
 معرفة الحق بان اشتغال بالاصحاب وان اشتغال بالانسان منها معنى التبيين وطاهر انه سبيل على معرفة  
 الاشتغال فان تبيين الحق بالحاجة غير معرفة الشارع اياها ومعنى اشتغال الاول على ان افادته  
 والافضل ما ذكرناه او لا غنى عن الفصل جواب كما قال عنون الفصل بيان الحاجة وقد بينا ان

فانما هو الذي  
 في قوله لا يمكن  
 ان يكون في ذلك  
 وهو قوله لا يمكن  
 ان يكون في ذلك

من وضع هذا القول في هذه امور تصور العلم بحقيقة وبصور عامه واما الحاجة اليه وترك في  
 ذكر تصور الفايده والحقيقة مع انها من معدومات الشروع وايضا الوجهية احدهما  
 اشتغال به بقوله ولا اشتغال ببيان الحاجة على هذه الامور والله عنون الفصل بالحاجة  
 الى المنطق وترك ذكر الاخيرين ايضا للاختصار ان اخبار الله وثانيهما ما اشار  
 بقوله وايضا لما كان ان بيان الحاجة اخيرا ما يمكن ان ما ينتهي اليه هذه المقاصد وهي  
 ثلثة تصور عامه وبصور صفة واما الاصل واحد ما هي الى المقاصد صديان الاشياء  
 لان تصور عامه هو عوف على تصور صفة وبصور صفة هو عوف على الصدق بوضوحه  
 والصدق بوضوحه انما غلب بيان احتياج الناس اليه في تحصيل الكمالات فلهذا جواب لما  
 ووسم الفصل بقوله الفصل الاول في الحاجة الى المنطق وشرق بين هذا الوجه وبين الاول  
 بان هذا يدل على التوقف بخلاف الاول فانه لا يثبت من سائر الخاصة بيان السامع وبيان  
 السامع عند موصوف عليه فانه يمكن البيان بطريق اخر فالاول يفيد دلالة التبيين والتبيين  
 على ما لا يخفى سبحانه واذ تفقح بيان الحاجة فقل معرفة الصور والصدق في صدر الفصل هما  
 فقال العلم ما تصور ان كان ادراكا سادجا واما تصديق ان كان ادراكا مع حكم سعي او ان  
 ان العلم اما ادراك يحصل مع الحكم او ادراك لا يحصل معه قدم المصنف الصور على الصدق  
 نظرا الى بعده بالطبع لما ستعرفه وقدم الشارح الفاضل الصدق نظرا الى كونه معنوية  
 وجوده بخلاف التصور ثم اعلم ان احتياج ادراك الفهم من عبادتنا في تقسيم العلم يكون  
 اما ان يكون ادراكا محاصلا في مقارناته او لا والاول الصدق والآخر التصور فلذا اورد  
 عليهم ان تصور الحكم مع العلم وبصور الحكم مع العلم في علم كل واحد ان ادراكا محاصلا  
 الحكم مقارن له مع انه ليس بصدق فان نقص يعرف الصدق منعنا ويعرف الصدق جمعا على ان  
 الادراك المحاصلا مع العلم لا يستلزم الصدق على المذهبين اعني المذهب الاول والامام فكلما  
 بعض الشارحين وقال المراد بمعارضة الادراك الحكم لا صفا لا ادراكا عارضا له

فانما هو الذي  
 في قوله لا يمكن  
 ان يكون في ذلك  
 وهو قوله لا يمكن  
 ان يكون في ذلك







وقد تمه اما لانه يرد على ما افترق اول رعايه مناسبه التقديم في التفسير ان هذا التوجيه ان يوجه  
 كلام المصنف وهو العلم اما بصورتي ان كان ادراكا سادجا او اما تصديقي ان كان مع حكم بنفي او ثبات  
 بقولك العلم ما ادراكا كحصل مع الحكم او ادراكا كحصل معه الحكم لا يتم ولا ينطبق على التصديق  
 لا على مذهب الحكماء ولا على مذهب الامام لان التصديق ان كان مع الحكم فهو رايهم لا تصديق  
 عليه ان على التصديق انه ادراكا كحصل مع الحكم لان ما مع الشيء غيره وان كان ان التصديق  
 هو المحمول من المصورات الثلاث والحكم هو رايه فكذلك لا يصديق عليه لانه لو كان الحكم ان  
 حين اذا التصديق مركب من المصورات الثلاث والحكم يكون سابقا عليه ان على التصديق لانه  
 جزاءه والى مقدم على الحكم فلا يكون معه وجوابه ان المصنف افترق بين التصديق بمجموع الادراكات  
 سادجة تقع ان ينطبق على مذهب الحكماء ولا يوافق بالاربعه بنا على ان الحكم ادراكا كجائز  
 ان مع ونسبة الافتقار الى المصورات الثلاث وان كان الحكم هو الآخر للتصديق في حاله  
 حصول الحكم يحصل التصديق فكلما كان التصديق ادراكا مع الحكم مع زمانيه واما  
 حصل المعينه على الزمانه لانها المسادرات الامن منها عند الاطلاق والى المعينه واما على ان يكون  
 احد الطرفين او الفقيه يحصل مع الحكم وقد كان قبل العلم ما ادراكا كجائز او اما مع الحكم او  
 نعم والاول التصديق والى المصورات الثلاث والحكم عليه ان على التصديق بالذات ومع التقديم  
 بالذات ان حكم العقل بان وجود المعلوم سابق على وجود المناظر وان كانا معا في الزمان  
 واما في طريقه الخاتم مع حركه الاصبع السابق ذكره ان المعينه وان التزانه بين الحكم والامام في ان ان التصديق  
 الحكم او الحكم في الزمان من هذا المقام ان من المعينه الزمانه يعني حصول الحكم مع حصول  
 وذكر ان التصديق لا يحصل حاله عدم الحكم اتفاقا واذا وجد الحكم حصل التصديق اتفاقا فمن ظهر  
 الى ان حصول الحكم في حال حصول الحكم فكلما كان الحكم هو التصديق ومن الى ان حاله الحكم حصله  
 هو الحكم فان المصورات الثلاث كان حاصله من الحكم فلا يكون المحمول في جميع احواله حاله الحكم فكلما كان التصديق  
 هو الحكم في الامام يعول التصديق هو المحمول لانه الى اصل عند الحكم ويعول الحكم ان التصديق

منه

نفس الحكم لان الحاصل عند الجزم موقعه نسبة الحكم فقط ومن اعلم ان ما قاله الامام ليس بولا  
 نقول لا نفع بالتصديق الا ما حصل من الحكم والحاصل من الحكم ليس الا الحكم فقط فكيف يكون  
 المحمول في المقابل ان يعول ما ذكره سيدنا ايضا نظرا الى ان الحكم لا يطلب التصديق  
 الكسبه من الاقبيه اعني ساجها لاشك اننا قضاياء والعصه لادلهما من الادراكات  
 اد مع السعي الحاصل من المقدمه والحاصل منها طاهر اياه ومحور العصه لا الحكم  
 وتقدم تصور الحكم واحد لاسا وحصول المحمول من البراهين بما يتبين بينهما والحاصل ان الحاصل  
 من البراهين هو الحكم الادراك مع الحكم المفهومه من العصه وعلى غير ذلك واحد من المصورات  
 ذكره الشارع الفاضل قبل ذكره في ذكر الامام سيدنا نظرا الى ان الحكم وما ذكره الحكم  
 سيدنا نظرا الى العصه وانها ان ثبات الاشكالات ومنشأه التصديق ايضا كنهه  
 يتناول توجيه الشارع الفاضل وغيره من حصول التصديق على احد الجانبين دون  
 ذهب الى ان مجموع المصورات الثلاث من حيث انه موضوع للحكم هو التصديق كما  
 انه هو لاننا شمس الالاس الاصفهان ان التصديق اما نفس الحكم هو مذهب الحكم  
 او مجموع الادراكات الثلاث والحكم هو الامام واما ما كان لا يدرج ان التصديق في العلم  
 اما عدم الادراك فيجب العلم لا ان نفس الحكم فلا ينعى الحكم عيانا عن ايقاع النسبه ان  
 احدث النسبه الخالصه والاصحاحه هو ان الحكم من معوله العقل او معوله  
 العقل او معوله النفس والمنتزعه لهما هي النفس ومعوله العقل هي حاصله للشيء بسبب  
 بتأثيره في غيره كالقاطع ما دام يقطع فلا يدخل تحت العلم الذي هو من معوله العقل  
 وهو مبنية لاسوقف بصورته على تصور غير ولا يصح العصه والافقيه في حكمها اقتضا  
 او كما اللون والطعم والرائي والكتابه والعلم وغير ذلك ومعوله الاعمال ومعوله حاصله  
 للشيء نسبتا عن غيره كما استطع ما دام يقطع ولا يخفى ان المعولات مبنية فلا  
 يدرج ما يصدر في علمه احياءا وما يصدر في علمه الاخرين وكيفية ذكرنا اذا ذكرنا شيئا

انها

مذهب

مذهب الامام



يحصل صورة في النفس وهذا الاعتبار عوار العلوم عند النفس من غيره فيمكن ان نفس الصور  
 وانفعال النفس بواسطة انطباع الصور فيها فمن ذلك ان العلم نفس الصور قال العلم من معول  
 الكيف ومن ذلك ان ناطق النفس من انطباعها قال العلم من معول الانفعال ومن قال ان  
 معوله الاضاهة يقول في حاله ان تمام الصور في الوجود من حصول اضاة مخصوصة بين  
 العالم والمعلوم لم يكن تلك الاضاهة حاصلة قبل الارسام وتلك الاضاهة على العالم واما عدم اذاعة  
 العلم اذ كان الصديق هو المجهول فلان العلم ليس يعلم والمجهول انما هو العلم انما يصديق عليه  
 انه علم وهو الادراكات الثلاث وما لا يعلم انما لا يصديق عليه انه علم شكك في ذلك بالاضافة  
 الا برب انه اذ اركبت ما يصديق عليه الحيوان كالانسان مسلما مع ما لا يصديق عليه اصلا فالحاج  
 لم يصديق على ذلك اركبت انما هو من الحيوان وما هو مغاير للحيوان كمنه يصديق عليه كانا طق  
 مثلا يصديق على ذلك انما هو من الحيوان فانه انما هو من العلم وما ليس يعلم لا يكون على شئ ظاهرة  
 المكنون من الشئ وما ليس هو لا يكون في شئ فقولنا ما ليس هو كمن ان يكون باعتبار ما يصديق  
 عليه فيصدق في العصبه وتقول ان يكون باعتبار المفهوم فلا يصديق ولهذا اقول قوله ما لا يعلم الا بال  
 عليه انه علم فقامل ذلك وجوابه ان الحكم وانواع المسه والاسناد ونحوها من الالفاظ كانت اعم  
 النسبة للتسليم والايجاب والنفي والاثبات كلها عبارات يعبر بها عن معنى واحد والفاظ من كلفة  
 لا يكون بعضها من مقولة الفعل وبعضها من مقولة الانفعال بل كلها اياما من مقولة الكيف ومن  
 الانفعال وان كان توهم ظاهر في اللغة ان لنفس بعد تصور المسه فعلا يصدر عنها والاعتراف  
 لا يهاجم فان اصل اللغة لا يفرقون بين الفعل والقبول ويسمون القابل اسم فاعل كالفاعل  
 والاعتراف لنفس فلان حال الحكم بعد تصور النسبة ثابت وقيل بل ادعان وقبول النسبة  
 فانما اذا تصورنا الطرفية والمسه وشكلنا في وقوعها فلا شك في عدم وقوع الحكم واذ ارتفع الشك  
 بان وقفا على ان حصل لنفسه اذعان النسبة وقبولها فلا بد ان النسبة واقعة ان مطابقه  
 للاشياء انفسها او ليست بمقتضى بواقعة فهو حكم لادالة انصاف بالمداهمة والاكساب وهو كى

صورت

بالصديق

بالصديق عند الحكم ومعناه بالفلان كرويان صرح بذلك السج في الشفاء فيكون الحكم من معوله  
 الكيف لانه كونه صورة اذ اركبت مسعله بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا يكون من معول الفعل  
 فان قيل هذا المدرك يصح قولنا المسه واقعة مثلا مشتمل على حكمه عليه وهو المسه على حكمه  
 وهو واقعة وعلى نسبة بين الطرفين وعند المسه مغاير للمادراكات التي يوقف الصديق  
 عليها والحكم الذي اريد ببيانته محصل هنا تصديق وحكم آخر وهو ان يدرك النفس ان النسبة  
 المسه الحكم عليه وبغير واقعة الحكم بوقوعه واقعة فلو لم يكن هناك تصديق وحكم ثالث فوقف  
 حكمه على الحكم غير مساهمة كمن تصور بالانهاه له على التفصيل بحال والوقوف على الحكم  
 بحال لا يحصل شئ من الصديق عار النسبة والعلم بفساده ضروري احسن ان المدرك بعد ادراك  
 المسه بين الطرفين امرا جاليا اذ اعتراف بالتفصيل يظهر منه تصديق الحكم وهو كذا الامر الاحتمالي  
 كما يشهد به رجوعك الى وحدتك قال في سراج المحض هذا ما حوى بيني وبينه بغير الاسام ومثل  
 كان يزيد في الحوار عن السؤال على قوله هذا تشكيك في ابيدييات فلا يستحق الجواب  
 تشبها على ذلك وكيف لا اى كيف لا يكون الحكم من معوله الكيف ودخلا في العلم والحال انه  
 قد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست اسبابا موحدة للتشابه بل هي تكون السام افعالا  
 متولدة من الافكار كما ذهب جماعة لا اعتداد بهم بل هي من الافكار معدة للنفس ليعمل  
 ان صور السام العقلية عن ذهاب الصور ريع مبداء الفياض ولولا ان الحكم صور اذ اركبت  
 متعلقة بوقوع المسه او لا وقوعها بل كان فعل النفس لا يصح ذلك القبول فيضان صوت الشئ  
 على النفس عن واطب الصور لان الحكم اذ لم يكن صورة اذ اركبت لم يكن قابضا على عطف التفكير  
 منه عقيب ليس الصور اذ اركبت اذ الصور ان المسعله بالنسبة والطرفية حاصلة قبل الفكر  
 فلو كان الحكم فعل النفس لكان نسبتها الى الحكم بصورت عنها لا بقبول النفس اياه من واطب  
 الصور فلم يكن صور السام قابضة عنه لانها ليست الا الحكم واذ كان الحكم صور اذ اركبت لم يكن  
 فعل النفس والا لكانت قابضة وقاعله معا وهو بطلان ذلك وقيل ونظرا لان الشئ الواحد

عليها

الى اب واطب في

السورة  
يقض

كأن في الطوائف الخالصة



لا يجوز ان يكون قابلا ان يستعد للصوت الاذركه وفاقلاها اذ معنى كونه مستعدا للصوت  
 هو انه لا يسمع ان يحصل له الصوت ومع كونه قابلا ان يستعد عليها بالعلم ولا امتناع في الجماع  
 بتدوين المعنيين لعدم السافي بينهما وثانها ان ثالث الاشكالات وهو عام بحيث يتناول الى  
 المذهب المستحدث ايضا ومنشأه الصور والقيود الذي ذكره وهو قيد السادج ان النقم  
 ان يقيم العلم الى الصور السادج والصدق فاسد لان احد الامرين لازم لهذا النقم وهو اما  
 تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره واما امتناع اعسار الصورة والصدق وكلاهما باطلان فالنقم  
 ايضا باطل وذكر ان بيان لزوم احد الامرين لان المراد بالاذركه ان السادج اما مطلقا او في الخالي  
 عن اعسار الحكم وعدمه والاذركه الذي اعسره علم الحكم فان قيل الزيد في قوله المراد بالاذركه  
 السادج اما مطلقا او في الخالي الذي اعسره علم الحكم فيجوز ان لا يكون له في المعاني  
 المحملة فلا يقال المراد بالاذركه انما الحيوان لان نطقه او لحيوانه ان السادج لا يحمل المطلق  
 اجيب بان لا يعدم الاحتمال اذ يجوز ان يراد بالسادج المطلق لانه سادج خال عن الحكم  
 عدمه كما يرد به ما اعسره عدم الحكم لانه سادج عن الحكم فمع كونه سادجا عن الحكم انه معسره  
 به المطلق اولى بان يوصف بذلك الوصف لانه خال عن القيود كلها ولا يكون الاطلاق قدرا فيه اذ  
 يفيد الشيء كشبهه ذلك القيد كونه لبيان الاطلاق كونه كقولك الامر المطلق والماطه تطلقه  
 او الوصف المطلق وتكون فان هذه القيود كلها لبيان الاطلاق فقط لم يعتبر بعد المطلق باطلا  
 فان كان المراد مطلق الاذركه يلزم الامر الاول ان تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وهو ظاهر  
 لان مطلق الاذركه نفس العلم الذي قسم اليه والى غيره الذي جعل قسما او ان المراد الاذركه القيد  
 مع عدم الحكم يلزم الامر الثاني امتناع اعسار الصورة والصدق لانه لو كان الصورة والصدق  
 لعدم الحكم معتبرا في الخالي ان عدم الحكم معتبرا في الصورة فيكون عدم الحكم معتبرا في الصدق لان  
 المعسره في المعسره الشيء معسره في ذلك الشيء فعدم الحكم معسره في الصدق والحكم ايضا معسره  
 في قبحه اما معسره الشيء الى الصدق بالتقيضية فعلى الحكم وعدمه ان قلنا ان الحكم

اللفظ هو

المعروف

التصديق وجعلناه كباقياته ومن الصور كما هو في الامام واستراطه ان اشتراط الشيء الحكم  
 بتقيضه ان قلنا ان التصديق نفد الحكم فان شرط ان عدم الحكم الذي هو الصورة الذي هو الشرط  
 شرط ايضا وان قلنا ان الحكم عارض للصدق على المذهب الثالث فان المعروف شرط لوجود العار  
 فكذلك اجزائه ان عدم الحكم الذي هو الصورة وهو المصور الذي هو الصدق الذي هو المعروف  
 للحكم على هذا الحكم المذهب الثالث ان عموم الشيء بالتقيضية وشرطه معسره في الان لا سلامها  
 اصحاب التقيضية في الواقع وجوابه لا بد منها من عدم معسره وعلى ان كل كلى لا بد له من مفهوم  
 وذات والمراد بالذات الحواس والافراد كما كانت مثلا فان معسره شيء الى الكتاب وادائه  
 هو ما يصرف في علمه من الافراد وهو ريد وغيره من الافراد فكذلك الصورة على مفهوم  
 وهو الاذركه الذي يعتبر فيه عدم الحكم واذا كان مصورا في صور ريد وغيره كما اذا عرفت هذا فنقول  
 ان لو لم يكونوا الصور معسرين في الصدق ان مفهوم الصورة معتبر فيه ان في التصديق فلام  
 ذلك ومن البتة المكشوف انه ان مفهوم الصور ليس بمعتبر فيه ان في التصديق هذا اعان المنع  
 بعبارة في ما بالغة فكم من مصدق مصدق كشيء لم يعرف مفهوم الصورة قبل هذا السند  
 المنع سماعا منه لا يقال لا يلزم من اعسار مفهوم الصورة والتصديق ان يكون حصول التصديق  
 في الامن مستلزما لحصول نفس ذلك المفهوم في الذهن لا سلام حصول الظن في الذهن حصول  
 الحواس ولا يحسن هذا معسره ذلك المفهوم للمفرد الطاهر بغير حصول الشيء وهو كماله العلم  
 فانها حاصله في ضمن افرادها ككل عالم بشئ مع ان اكثرهم لا يعرفون كمالها لانه لا يقولون عند الكلام  
 على السند واطال السند الاقص لا يقع الجمع وان اردتم ان اردتم بقولكم ان الصورة معسره  
 التصديق ان ما صدق عليه الصورة معسره التصديق فمسلم لكن لانه ما لم يكن عدم الحكم معتبرا  
 فيكون معتبرا في صدق التصديق ما على ان مفهوم الصور السادج معسره في صدق علمه الصور  
 وما صدق عليه معسره التصديق مفهوم الصور السادج معسره التصديق لان المعسره في المعسره  
 في الشيء معسره ذلك وانما يلزم ان لو كان مفهوم الصورة ذاتا كما حكي ان اطلاق ما طه ما صدق

من



هذا هو المقصود من هذا الكتاب  
 في تصديق ما في الصور  
 من الحكماء والفقهاء  
 والاشياع واليهود  
 والنصارى والمسلمين  
 في تصديق ما في الصور  
 من الحكماء والفقهاء  
 والاشياع واليهود  
 والنصارى والمسلمين

عليه وجهه انه قد كثر من مفسد الكونه داسا له ثم هذا السند المنع الا يورى ان علام الحصول مع الحكم او عدم  
 دخول الحكم او عدم عروضة انما ثبت للصور بالمثل الى غيره واذ ان الشئ لا يكون مقبلا الى غيره  
 واذ لم يكن مفهوم الصور ذاتيا لما حكمه لا يلزم الحد وراى ان عارض الحواشي والشروط التي ان يكون جزءا  
 او شرطاً ونقل عن الشارح الفاضل طنا انما يحاد ان المراد الادراك الشاذ في المقيد بعدم الحكم  
 وح نستفسر بان فوكلم الصور معصية المصدق في تعنون مفهومه او ما صدق عليه وعلى الاول  
 نفع اعسان في التصديق لان المراد ما عسان الصور في المصدق في عنوان يكون جزءا منه او شرطاً له  
 ولو كان كذلك لمامكن التصديق بدون معرفة مفهوم الصور ضرورة توقيف معرفة الحكم والشرط  
 على معرفة الحواشي والشرط كونه كذا في كثير من الناس فيصدق ولم يعرف مفهوم الصور فعلم ان  
 المعتبر ليس هو المفهوم وعلى الثاني اعسان في المصدق في على انه هو او شرطاً وسع الحكم الذي ما ذكره  
 اعلم ان في هذا المقام احتمالات عقلية بعضها صحيحة وبعضها فاسدة وعلى ما عسان مفهوم الصور  
 السادج في مفهوم المصدق او ما صدق عليه وكانت كراهات اربعة فاسدة واعسان ما  
 صدق عليه السادج في مفهوم المصدق او ما صدق عليه احد الان صحتان وعكسهما ان  
 فاسدان هذا حاصل ما ذكره الحواشي الجالية ذكرته على الاجمال احتراز عن التطويل والامرين  
 فبين واخصر شرح الماخص من السؤال الثالث بانما جعل الصور من حيث هو موجود المصدق  
 والساقص انما يلزم لوجعلنا الصور مع الحكم من المصدق في ونحن ما قلنا ذكره في السؤال  
 ثم قال في هذا ما حصلناه في خدمة الامام الاسناد وقال في موضع آخر منه انهم لم يجعلوا الصور  
 عسان عن الادراك مع قيد العرا عن الحكم في هذا المعنى بل جعلوا الصور نفس الادراك وقرئ  
 به فبذلك ادراك الحاطية لا بشرط العرا عن الحكم وغيره وبيز فوات ادراك الحاطية بشرط العرا عن  
 الحكم فالحاصل ان الصور ادراك الحاطية من حيث هو الذي جعلناه هو المصدق في واذ  
 كان مرادنا من التصور الذي جعلناه هو المصدق في هذا القدر لا يلزم ان يكون الحكم في انتمى كلامه  
 وهذا الجواب هو الذي اعتمد عليه الشارح الفاضل في شرح الرسالة وهو ان في التصديق وما قيل ان المعتبر

الصور هو

فقد

فان

ان

في التصديق بصور الحكم على الحكم كونه واما الحكمه وليست منها ادراكا مطلقا كونه  
 تحصيله بانقسام الحكم اليه فاما لا يورى ان المراد بالمثل ما لا يكون مقبلا الى غيره ولا يورى  
 فلا يخفى ان كل واحد منهما مطلق بهذا المعنى يكون كونه بانقسام الحكم اليه وبتميز كل منهما عن  
 الاخر ما عسان انقسامه الى الحكم كونه عليه وبه الحكم والشئ فيه وقوله بل كل واحد منهما ادراك  
 مخصوص في نفسه قلنا خصوصية بهذا الوجه لا ساق الاطلاق ما الوجه الذي ذكرنا وقوله  
 لو كان هذا الاعتبار مطلقا لصدق على باقي الصور ان الحق مصدق عليها المطلق قلنا لا شك  
 انه مصدق عليه من جهة الاطلاق فان مطلق تصور الحكم كونه عليه هو بعينه مطلق تصور الحكم كونه  
 الاعتبار كالحق وان الذي في الانسان هو بعينه الحيوان الذي في الفرس فالحاصل ان الاطلاق انما  
 بنا في اذ كانا من جهة واحدة واما اذ كانا من جهتين فاما فاة بينهما كالذي يحسن فيه فان  
 الاطلاق من جهة الحكم وعدمه والخصوص والتفصيل من جهة اخرى فلا ينافيه وذكره في وقوله شك  
 معه بعدم القول الشارح قلنا لا يلزم فان القول الشارح يستحصل به التصور السادج بالمعنى  
 انتمى تعقلنا عن كلام القوم ولو سلم انه المقيد بعدم الحكم بعد اعسان الحكم لا يضره الذي هو  
 قيد من مانع بينهما فاذا انتفى القيد بغير المطلق معناه على الاطلاق وذكره في اورا بها ان رابع  
 الاشكالات وهو عام كالثالث الاثني عشر الفسمان ان التصور والمصدق في قسمان الى العلم  
 والجهل اما انقسام التصديق اليهما فظاهر واما انقسام التصور فله كلام قال بعضهم  
 لا يرى الجهل فيه لان التصور هو الادراك المحقق وهو عسان عن الصور وعلى مطابقا لما في  
 صور له من حيث هي صور كالحكم في صور الشئ اذ ارايته من بعيد وهو ان في الواقع  
 وحصل وقد مثل صور الفرس مثلا ولا حطا في تلك الصور بل الخطا في الحكم الذي يقارن  
 وهو ان هذه الصور لها الحق ولو كان الجهل جاريا في التصور كحري عند ملاحظ الحكم فيكون جاريا  
 في المصدق في الحكم في التصور وقال بعضهم كحري الجهل فيه لان الادراك ان كان مطابقا للواقع فهو العلم  
 والا فهو الجهل فلو انقسم العلم اليهما ما كان انقسام الشئ الى العلم الى نفسه والى فسه الى مخالفته

هذا



للعلم وانما هو وجوب انه ان العلم بهنا وانما قد يقولون بهنا لان العلم مدرك على ما يخص بالصور  
 والمصدق اليقين من هذا الاشياء ان ثوبهم وورود هذا الاشكال عيان عن الصور  
 من الشيء عند الارادة المحركة الى الكيفية الحاصلة للذات المحركة عند التوجه الى ادراك الشيء  
 ما يؤخذ عنه عند صرف المحسوسات وقيل ما يصيبه الشيء بالفعل اما في الخارج او في العقل  
 والاولى اوفق منا اعلم ان في العبدول عن المشهور وهو حصول صور الشيء في العقل  
 الى هذا احوال الاول في تعريف العلم حصول الصور تسامح لانه يوم من اول الامر  
 بانه من معمول الاضافة وهو ملاك المقصود لان من عرف به كعمل من معمول الكيف  
 ويعتد من ذكر الحصول اولا لانه للتنبيه على ان العلم مع كونه صفة جسمية يستلزم  
 اضافة الى محله بالحصول كما يستلزم اضافة اخرى الى معلومه انما ان المتبادر من احوال  
 الصور الى الشيء انما هو مطابق له في مرجع ما لا يطابقه خلاف الصور الى اصله من السلاسل  
 مع الناشئة منه والصور الناشئة من العلم قد لا يطابقه الثالث ان قوله عند الادراك  
 المحركة ومن مالا يكون حسيا ولا متبينا يتناول ادراك الحواس كما كان قبل بارز سام  
 في النفس في الازمان فيتمثل المدبينة خلاف قولهم في العلم فانه لا ساو ولا درك الحواس  
 على القول بالادراك في الازمان ولا يحتمل ان المعرف بهذا العلم انما هو المكتسب فلا يتصور  
 علم الله عن العلم ولا يتصور في العلم فانه لا يحتمل ان المعرف بهذا العلم انما هو المكتسب فلا يتصور  
 كونه مطابقا لاولئك وحاسبا في طائفة الاشياء كالات في العلم بوجوه على عيان الكليات كالاشبه  
 السبق ان قوله العلم انما تصور ان كان ادراكا سادجا فاطمة شرطية فلام الخلق فيها على ان شرط  
 وذلك ان العلم هو العلم على الشرط غير جازما من جهة المعرف فلان الشرط سبب ادراك وهو سبب  
 له فلا يكون تقدم المسند على السبب واما من جهة اللفظ فلان الشرط تشبيهية ادراك على ما تقدم  
 في الشيء بعد ادراكه بيقظ صدق انه قد راعى وهو المدرك المتصور اعلم ان المتقدم  
 على الشرط عند الكوفاية هو ادراك الشرط بعد ادراكه فلهذا واسد لو افاد في قول القائل

كانت

الادوية

منه

انتم الى ان دخلت الدار رولا فان قوله انت طالق لو لم يكن جزءا للشرط المتأخر  
 بوقع الطلاق سدا حصل دخول الدار اذ يكون قوله انت طالق غير مقيد بالشرط لكنه  
 ليس كذلك فان الطلاق انما يقع عند دخول الدار فلهذا ان المتقدم جزءا للشرط المتأخر  
 واجاب البصريين بان المتقدم لا يشكل انه جزءا بمعنى الحق لاننا ذكرنا في الكلام في ان  
 جزءا في اللفظ لا في مقرر ادراكه او دليل عليه بغير غناء والمقصود من الشرط سدا ان قوله  
 وذكره جاز على مدح البصريين على بعد جوار وذكرا بان يكون المتقدم جزءا للشرط  
 كحسب المعنى دون اللفظ كما هو ادراك المدرك او بان يكون جزءا للشرط المتأخر كحسب اللفظ كما  
 هو ادراك الكوفاية كونه يحصل الكلام ان العلم ان كان ادراكا سادجا فهو اما تصور  
 كان ادراكا مع الحكم بغير او ثبات فهو اما صدق فيكون جملته شرطية ولا يعطى اما  
 المدكوت في الجملة الثانية على ما المذكور في الجملة الاولى ومن التفسير ادراكه العيان او  
 قد اورد فيها كلمة اما بدون اضافتها وصوابه ان الشرط منها وهو قوله ان كان ادراكا  
 سادجا وقع حالا كالحاج الى ادراكه او قد خرج بذلك الزمخشري في بعض قوله مع انفسه  
 عنكم ان ذكر صفي ان كنتم قوما مسرفين قوله ان كنتم قوما مسرفين بما وقع حالا استغنى  
 عن الحوا ووجه ذلك ان الجملة الشرطية لا تقع حالا لا بعد ادراكها عن معنى الشرط مع عدم  
 اعتناء واذا جردت لا تحتاج الى ادراك وعلى بعد وقوع الشرط حالا بصير تقدير قوله  
 العلم انما تصور ان كان ادراكا سادجا واما صدق ان كان ادراكا مع الحكم العلم انما تصور  
 حال كونه ادراكا سادجا واما صدق حال كونه ادراكا مع الحكم فيكون لكل واحد من الحكمين  
 اما ضا للاضري ولا حاجة للشرط الى ادراكه لفظا فان جواز الحال عن المسد كما ذكرنا  
 اس ما ذكرنا في الاقول قوله اما تصور اما صدق بان معناه اما مسمى بالمصور  
 واما مسمى بالصدق فيكون الحال عن المفعول العام مقام الفاعل وهو الضمير في المسمى  
 العائد الى المسد اعلم ان المراد بقوله ان الشرط منها الجملة المصدرية كحرف الشرط لا الجملة



لا الشريعة بما هو وذكرا ظهر من ان تخفى فلا سر ما قبل ان الحجة السطحة الى وقعت حالا لا يجوز ترك  
 الوافيه الا اذا عطف عليها ما ينافيها الى اصره وجب كذا الطواب ما نفلناه عن الرخصة انفا  
 مما مل وذكرا علم ان محار الخلق في المصديق وهو ان يكون عيان عن مجموع الادراك على مقتضى  
 توجيه الشارح العيان على ما هو مدعى الامام صرح به في المحرر والحاو اما وجه عاربه على ما يتطابق  
 مدعى الامام لا مسمع تطبيقا على مدعى الحكماء، وذكرا مطبوعه من وجوه هذه الاول اذ ان المحار  
 بسام ان المصدق كما ينبغي ان في بعض الصور من القول الشارح وان الصور  
 يكنسفت الحجة دايما ان في جميع الصور اما الاول ان اسام كتاب المصدق من القول  
 الشارح فلان الحكماء ان في المصدق ان كان غنيا عن الكتاب وكنز تصور او احدا  
 الطرف كسب كان المصدق كسبيا على ما احصاه وسما كسب بانه في تعريف الطري و  
 الضروري ونحن نشير اليه هنا للتسهيل ويعول لان المصدق هو الذي يوجب كسب  
 الطرف كسب عند ان البديهي من المصدق وج كسب كسبه بالقول الشارح واما الثاني  
 ان اسام كتاب المصور من الحجة فلان الحكماء ان يكون تصور عند اي من المصنفين  
 قطع كما عرف وليس كسب تصديقا عند كسب تصور اساد جاب والام بخبر الادراك فيما ذكر  
 من التسمية بغير المصور اساد والمصور مع الحكماء ان كتاب الحكم من الحجة لان اتفاق  
 فالصدق الذي حكمه كسبي وطرفاه بديهيات وعو مصدق كسبي باتفاق بين الحكماء والامام  
 لا يستفاد من الاثنى الحجة الحكم اذ ان البسند افعه او لمستفعه ولا شك انه تصور مع انه لا يتفاد  
 الاثنى الحجة التام من الوصف الواردة على محار الخلق ان الصور مقابل المصدق لا متناع صماها  
 في دار واحد او المتقابلان هما اللذان الحكماء في موضع واحد من جهة واحد وكيف  
 حكماء في دار اخره احدا هو المصور اسما، ما اعترض به على الحكماء في الاخرة المصدق هو  
 ومن يصدق المصدق والمصور على س واحد في وجه واحد قطعاهما  
 متقابلان ولا شئ من احد المعابلية الحجة المتقابل الاقرضا لوجه الاثنى كما يرد وعلى مدعى

عند ما يكون بديها  
 جميع اجزاء  
 وما عدا ذلك  
 من المصدق  
 كسبي

شدة على

الامام يرد على مدعى الحكماء ايضا لان احد المتقابلين كما لا يكون من الاخر لا يكون شرا انهما لا  
 لان الشرط صحيح الاجتماع مع الحشر وادراك المعابلية مع الاخر ليس كذلك وهو ظاهر ويظهر كذلك  
 ان ما قبل واما محار الخلق فلا يمكن النظر بالوجه الثاني في الحشر ولا في الظاهر حل النظر بها  
 دفع النظر عن المدعى معا بان يقال ان السبيل بينه وبين المصور والمصدق لا فيما حد  
 علمه وما عدا ذلك التصديق جزا او شرط ما هو مصدق المصور اساد ولا معومه كما  
 فيجوز ان يكون مصدق علمه احد المعابلية حرا من الاخر والامام ان يكون شئ من الاثنى  
 فان حرا الاثنى ان مصادق علمه لا يشترط ان وقوله واما الواحد والكثرة فلان مقابل بينهما  
 اشار الى جواب دخل مقدر بعد ان يقال ما ادعيت من ان السبيل بينه وبين المصور  
 احد المتقابلين بخلاف المعابلية الاخر موصوف بالواحد والكثرة فان الواحد مقابل للكثرة  
 لا مسمع صدقها على موضوع واحد من رمان واحد من جهة واحد مع انه حرا للكثرة ونعبر  
 الجواب انه لا مقابل بينهما بالذات بل بالعرض على ما سمع من ائمة الحكماء اعلم ان المذكور في  
 الكتب الحكماء ان الواحد لا يعالج الكثرة بالذات بل انما يعالج بالعرض اما انها لا يقابلها  
 بالذات فلانها لو قابلتها بالذات لكانت لها باجاء انواع المتقابل الرابع الاول تقابل  
 السلب واليجاب والتساوي والعدم والملكية والسلب والاضداد والرابع تساوي الصفات  
 لا طابقان كونه سها على السلب واليجاب لان الواحد معومه كثر ولا شئ مما هو مقابل  
 والايجاب معوم كفا له ولا طابقان كونه سها على السلب والملكية لان الوحدة موصوفة في  
 الكثرة مقومة بها كما هو والملكية لا تكون موصوفة في العدم حتى يكون العدم بيا لفت ملكات  
 كجمع فلا يكون الوحدة ملكة لكثرة وكذا لا يكون الكثرة ملكة لان الملكية لا يتركب من اجزاء  
 ولا جاز ان يكون تقابل التضاد والصفات لان الوحدة ليست مدالكثرة ولا مضافة  
 لها لان الكثر معومه بالوصف ولا شئ من الصفات معوم للاخر واما انها يقابلها بالعرض  
 فلان الوحدة ملكية لكثرة والكثرة ملكية لها وكذا الواحد ملكية لكثرة والكثرة ملكية لها

ما

ض







229

بین  
نق

نق



لا ينافي ذكر ان الحصول على وجهه واما ادواتها الصور الساج والصور مع التصديق والاراد من  
الامر التصديق وهو الحكم وتحقيق ذلك على ما سمع من اشرار الفاضل انه ان كان وجود الصور  
بينما سمع اول الفاضل على احد ان ادراكها هو تصور لا يشك فيه وكان في وجود التصديق نوع صفاء  
او ربما يشك في انه له ادراكها هو تصديق ولهذا وقع الخلاف عليه لانه قد يقال ان الشئ يعلم  
به من كونه تصور اساد جاكما اذا تصورنا البياض ووجدنا اومع العرض ويشكنا في النسبة  
بينهما فان الحاصل بهما تصور خال عن التصديق ولا يحصل لنا هنا تصديق واما اذا  
وجدنا بالسمعة فلا شك اننا حصلنا ادراكا او هو التصديق فنتبه على وجود التصديق  
بالصور فالمتصور عن اشرار في كتابه يعلم بالصور لا المطلق العلم لانه ان الخفاء  
عن وجود التصديق ويظهر انقسام العلم اليه والى الصور مطلقا اهم من ان يكون معصرا مع  
اولا واما وجب حمل كلام الساج على هذا الطابق ما ذكرنا من قسم العلم الى الصور والتصديق  
في مواضع اخرى فانه على ان سائر الكتب الساج متخول اي محلو ما خذ من شئ من السعة شئنا ان  
ان ملاك قسم العلم الى الصور والتصديق فانه ان الشئ ذكر في معنى المقالة الاولى من الفن  
الحامس من منطق الاشياء ان العلم المنقسم الى النظر والاعمال الى سائر الكتب  
فكرت ان البديهي قسمي انما التصديق والامر التصديق وقال ان الساج في المعجزة الثانية  
الفصل الاول من المقالة السابعة العلم على وجهه تصور وتصديق وقال في اول حصول كتاب  
الحياة من معرفة وعلم اما تصور واما تصديق الى عدد ذكر اني منضم الى عدد ذكر من موضع  
كلامه بقوله في حصول التصديق والتصديق من كتاب الهواء كونه علم فانه اما تصور بلقي ما واما  
تصديق والعرض من ايراد هذا الكلام الاشياء الى ان ما اثبتته المتأخرون من قسم العلم الى التصديق  
وان التصديق مع التصديق متبدا بغير تصور الساج لان كلامه صريح في مواضع معدة  
تخلو وحيث ذكر العلم على زعمهم افاد انه ليس قسمي على التحقيق بل مراد ان العلم التصوري  
قد حصل بهذين الطريقتين وهذا لا يستلزم عدم حصول العلم مطلقا بغية بلين الطريقتين ساجا

منه هذا هو الكلام المختص بالذائق بشرح مذهب الكتاب ومن اراد الكلام المتشعب الطويل  
الذي فعله بمقالة رسالنا المعقولة في الصور والتصديق لم يشتم هذه الرسالة اشهر  
رسالتنا الطليات وتحقيق المحصورات لان نسخة اصلها باصا عن حاملها حين سطر  
الشارح للفاضل الى بركات ولم يبر له نالها مرة اخرى وتحقيق الكلام فانه ان العلم  
الحكم او كان ادراكا فحقه ان يسمى تصديقا وحصل قسمنا من العلم مقابلا للصور الذي هو  
ما سئل الحكم من الادراكات كما ذكره القدماء وان كان العمل ان زعم اكثر المتأخرين في الصور  
انما ان يسمى تصديقا وقسم العلم الى الصور الساج والتصديق المقارن للتصديق فكل من  
للعلم مطلقا طريق واحد وهو القول اشرار والتصديق المقارن للصور طريق اخر  
وهو السجل على هذا العرض الى جعل الحكم قسمين من العلم ولا حرا من احد قسميه الى  
ان الصور الساج والتصديق المقارن للتصديق ودلت بعضهم الى ان لفظ العلم على عدد  
كون الحكم معلوما مشتركا اشتراكا لفظيا غير الادراك الذي هو التصديق وبما الذي هو  
التصديق وجعل قسم العلم اليه انقسم العن الى الباصرة والنبوغ والكل من  
كل منها صورة او قول مستقل واحد من كل واحد من الصور والتصديق صورة او قول  
كل واحد منهما ان الصور والتصديق كسبيا انما اعاد ذكر الحكم لان الفرض بيان ان كل  
واحد من ايراد الصور والتصديق وان كل واحد من ايراد التصديق ارضا  
ليس له ضرورة ولا نظرا فلو قال كل واحد من الصور والتصديق بديهي وولا نظرا ليوهم المعنى  
سان ان اتي على الحكمين جمع ايراد الصور ومن جمع ايراد التصديق ليدل على ان كل واحد  
يعلم منه ان ايراد الصور والتصديق بديهية ولا نظرية ولم يعلم ايضا ان ايراد التصديق  
لجميع كلاما بديهية ولا نظرية والاصحالات ان تكون الصور ارضا بديهية والتصديق  
كلها كسبية او بالعكس كونه الصور ارضا بديهية العقلية منها على ان يكون بعض الصور  
والتصديق بديهيا والبعض الاخر منها نظرا وان يكون التصديق ارضا بديهية

في شرح

قال صو

في



او ان يكون المصوران في المصداق كلهما طريقا او المصداق بعضهما لا يده وبعضها كسبية او يكون  
 المصوران في المصداق كلهما كسبية او المصداق بعضهما لا يده وبعضها كسبية او  
 او بالعكس يكون المصوران كلهما لا يده والمصداق بعضهما لا يده وبعضها كسبية او يكون  
 المصوران كلهما كسبية والمصداق بعضهما لا يده وبعضها كسبية او يكون المصداق بعضهما لا يده  
 لا يده والمصوران بعضهما لا يده وبعضها كسبية او يكون في المصداق كلهما كسبية والمصداق  
 بعضهما لا يده وبعضها كسبية فمما نتج احتمالات والمطابقات الاول وهو يكون بعض المصور  
 لا يدها وبعضها كسبية وبعض المصداق لا يدها وبعضها كسبية او اطال باي الاحتمالات الثانية  
 فلو قلنا في كل واحد من المصور والمصداق ضرورة ولا نظرا لم يعلم منه الا بطلان الاحتمال الثاني  
 الثالث ولم يعلم بطلان الاحتمالات الستة السبعة حتى نعلم الاحتمال الاول وقبل المصداق  
 في البرهان لا بد من كون المصداق في المصداق لا يكون مبدءا في فعله من الدعا قال اللطيف واخر دعوانا  
 ان دعاكم واما المصداق المدعى فلهذا كذا في فلاحه وجوبه في المصداق المدعى ان اشار الى المصداق او الى  
 تعريف المصورين والمصداقين باستدراكها بعرفتها واصفا على سبيل الكشف ان جعل معرفتها  
 ردينا وصفا لها على طريق الكشف ان جعل الايضاح لعدم ظهور معانيها وتوقف النظر  
 ان اشار الى تعريف النظر بتوقفها عليه ان توقف المصداق والنظر على تعريف النظر  
 فالعلم اما ضروري او نظري والمصوران بالاحتمال في حصوله عند العمل في المصداق فلهذا كذا في  
 الوصول والشم والمصداق بان العلم الاعظم من المصداق والمصداق في حصوله عند العمل  
 للمصورين عند المصداق والروح والمصداق كذا في العالم الاعمال المصداق ان العلم الى المصداق  
 والنظر والتوقف ان تعريف المصورين والمصداق فاسدان اما التقسيم يعني بيان فساد  
 فلان مورد التقسيم علم وكل علم اما ضروري او نظري في مورد التقسيم اما ضروري او نظري  
 اما ضروري او نظري اما المصداق وطامة الاحتمال الى البيان لان الكلام في علم العلم واما الكسبية  
 فلما ذكرتم من علم العلم الى المصورين والنظر وكذا في المصداق ما عيتموه من التقسيم

ان  
 كسبية

الاتصال الحقيقي فاسد او لو كان صحيحا لضمناه الى مقدمه صادقة وهي ان مورد  
 التقسيم علم او نظري انما هو مورد التقسيم اما ضروري واما نظري على سبيل منع المصداق  
 فان كان ان مورد التقسيم اما ضروري لا يخل النظر والعكس ان كان نظريا لا يخل  
 المصورين لان ما يصدق باحد المعاملين لا يصدق بالآخر فلا يكون مورد التقسيم  
 المتكسوت شاملا للتقسيمين المصورين والنظرين فكيف التقسيم فاسدا ومثلا يقول  
 في قسم العلم الى المصور والمصداق ان مورد التقسيم علم وكل علم اما ضروري او ضروري  
 فان كان مورد المصور لا يخل المصداق وان كان مورد المصداق لا يخل المصورين في  
 كل قسمين ومثلا يقول في كل قسمين مثالا في قسمه الكلية الى الاسم والفعل والوجود  
 التقسيمية وكل كلمة اما اسم او فعل او صرف واما ما كان لا يخل المصداق واما التعريف  
 يعني بيان فساد فلان المصداق ضروري فانه يحتاج الى النظر في الكتاب الطريق  
 لانه قد يكون مصورا فانه يحتاج الى الكشف في تعريف المصورين فانه الذي لا يحتاج في تحصيله الى  
 نظر فعلى هذا الاحتمال المصداق ضروري في النظر وكذا في المصداق لان المصداق ضروري  
 مفردا يكون مصورا فانه كان بالكلية كذا في جزم العقل بالمصداقين ان بين الطرفين  
 وج ان كان محتاجا الى النظر لا يكون تعريف المصورين جامعا لحدود هذا المصداق  
 ومما يكون مصورا فانه كذا في جزم العقل بالمصداقين ان كانا بالكلية لا يكون  
 كسبية فلا يكون تعريفه عليه ومما لا يحتاج في حصوله الى نظر ولا تعريف النظر مانعا  
 للحصول لهذا المصداق في الاحتمال الى نظر لاما كذا في الاول ان عن فساد العلم  
 بعد المسائل على المقدمة اشار الى امكان منع المصداق بان يقال لام ان مورد  
 التقسيم علم او مورد التقسيم معلوم او مفهوم العلم لا يرى انه مفهوم ادرك او لا مفهوم  
 العلم لا يصدق عليه انه علم الا ان مفهومه هو حصول الصوت في العقل فلا يصدق  
 عليه انه علم لانه من جملة المفاهيم والمعلومات المصداق في علمه انه علم موما يصدق عليه



هذا المعلوم صدق الكل على الخواص لان هذا المعلوم فانه ليس مما يصدق عليه العلم بل هو عينه وكذا  
 ان العلم بالصورة الحاصلة من الشيء عند العقل لا يكون هذا المعلوم على الاثر من جهة المعلوم  
 بل العلم ما صدق عليه هذا المعلوم ولا يخفى ان المسألة في المقدمتين ههنا ما عساهما  
 على احدى وجهيها ولا يمنع على الكبرى وهذا الجواب على لا يحصل اذا لا شك ان مورد القسمة ههنا  
 طسعة العلم لكنها ما لم تصغر معلومة بل يمكن تعميمها ولو كانها معلومة لا يخرجها عن كونها بصفة  
 العلم التي هي ههنا فافان العلم قد يصح معلوما كما في العلم بالعلم بان العلم انما يقع  
 المقدمتين المذكورتين يمكن شيئا لان الحكم في المقدمتين الكلية ان الكبرى هي كل ما صدق في  
 او نظير على درجات العلم كما في كبرى الجواهر ان المراد منه صومع ما صدق في الجواهر  
 وفي جواهر الجواهر معلومة مطلقا فالعلم كل فرد من افراد العلم متصف بصدق في الوصفين  
 على سبيل الاتصال الطسعة ومورد القسمة وهو الاصغر في مفهوم العلم لا في افراد  
 فلا سدرج في تلك الكلية بل هي كبرى فلا اندراج للاصغر تحت الاوسط وهو العلم لان معنى  
 الاندراج ان يكون الاصغر من جوارحه واسطة فلا يصدق الحكم بالاكبر وهو ما صدق في او  
 نظري على الاوسط والاصغر فلا يصدق لان العلم لا يصدق على هذا عدم اشياء الا في الاو مع تحقيق  
 الشروط المعينة في اشياءه وهي ان يكون صورا موجبة فعلية لا ممكنة وكما كبراه عليه  
 يقول انما تصدق الشرط بعد ان يكون العضاة المستعملة في الممكن وهي صورا وكبراه  
 من العضاة المتعارفة في العلوم وهي ما حكم فيها بمعلوم المحمول على ما صدق عليه الموصوع  
 صدق الكل على جوارحه والصورة ههنا وهي قولكم مورد القسمة على السبيل منها لان محمولها  
 على موصوفها ولا اصلا في سبيلها الا لا اعتبار والعبار سبيلنا ان سبيلنا انتاج  
 المقدمتين على ان الحكم في الكلية ليس معصرا على سبيل الموصوع بل يتناول مفهومه ايضا  
 كما توهم البعض فعلى هذا المقدمتين سدرج الاصغر في الاوسط يصدق الحكم بالاكبر الى الاصغر  
 لكن قلتم انه العلم لان لو كان مورد القسمة فردا ليشمل النظر وانما يكون ذلك النظر لو لم يكن

لعمري يشمل

كذلك

كذلك مورد القسمة ضروريا في بعض الصور نظريا في بعضها فان طسعة العلم ان ما صدق يمكن  
 ان يطرأ اليها ما مع قطع النظر عن كسبها في ضمن الافراد بل في نظر الكل كسبها في ضمن الافراد  
 المتعددة اتصافها بالامور المتقابلة لشيء ما يقع الطسعة في الصور المتعددة فاذا حصل  
 جزئي من جزئيات العلم بل انظر كان طسعة العلم حاصلة في ضمنه بل انظر ايضا واذا حصل جزئي  
 من تلك الجزئيات بطرق كان حصول طسعة العلم وظنه موقوفا على ذلك فطسعة العلم موصوفة بضرورة  
 في ضمن افرادها الضرورية وموصوفة بالمطردة في ضمن افرادها المطردة وكذا الحال في طسعة العلم الخاطو  
 فانها في ضمن افرادها الباطية موصوفة بالنطق وفي ضمن افرادها موصوفة بعدم النطق ومن  
 التام وكسبها في التام موصوفة بالتوفيق بالانتقاء من جهة ومغنا يتصدق بكونه نفسا  
 طرفية كسبها وكافا في الجوارح بالسبب ما بان تعريف التصديق بالبداهة لا يتحقق في ما اطلق  
 في ما اطلق التصديق فالاصح ان اول فرع الاصطلاح في التام ان التصديق عند الامام لما كان غائبا  
 عن مجموع الادراكات الاربعة فانه لما كان التصديق بداهيا اذا كان ذلك المجموع يعجز عن ادراكه  
 بداهيا وانما يكون ذلك المجموع بداهيا اذا كان كل واحد من افراده ادراكا للمجموع بعد ههنا  
 من كون بداهة المجموع موصوفة على بداهة كل واحد من افراده من افراده تراه يعجز الامام في الكتب الحكيمة يستدل  
 ببداية التصديق على بداهة المصهور كما يستدل الامة ببداية التصديق الذي هو الشيء اما موصودا  
 معدوم على بداهة تصور الوضوح والعدم لان بداهة العلم مستلزمة لبداية ادراكه لان ادراكه كان  
 كسبيا يكون الحكم ايضا كسبيا لانه اذا احتاج الى الكسب احتاج الحكم ايضا اليه لان الاحتياج الى الاحتياج  
 الى الشيء احتياج الى ذلك الشيء هذا هو البيان الموعود بقوله وسياسك بيان فظهر من هذا ان التصديق  
 توقيفي طريقه واحد وطريقه فقط على الكسب فتنظر نظريا على رأي الامام ومن ثم لزمه كسب التصديق  
 من جهة اخرى ان كسبها موصوفها موصوفها فتنظر بداهة الكسب والتصديق موقوفا على كسبها فان  
 لم يحكم في حصوله في نظر يكون بداهيا وان كان طريقا بالكسب ان لم يكن طريقا بالكسب كان بالكسب  
 او حال كون طريقه بالكسب سواء كان في العينة الحكيمة او في الشريعة والحاصل ان هذا الاعتراف ضروري

التام ان كسبها في التام  
 على اتم السطور



لا على من ذهب الحكماء ولا على من ذهب الإمام امانه لا يرد على الحكماء فان التصديق الذي عليه الحكماء لا  
 يقتصر على فكر سواه بل هو طرفاه والاول منها كذا ولا يرد عليهم النقض وامانه لا يرد على الامام فبان  
 البديهي عند ما يكون مجموعها فمثل هذا التصديق الى الكسب الطرف عند تذهي ولا يرد نقضا  
 عليه سيما من ان يقال حصول الحكم معصدا الى تصور الطريقة فلو كان احد الطرفين محتاجا الى  
 النظر لم يصح الحكم البديهي الى النظر لان المحتاج الى الشئ محتاج الى ذكر الشئ كما لا يخفى  
 فلا يكون ان الحكم بديهيا كما تصور الاصحاح الى النظر المنفي هو الاصحاح بالاداس الى بعد حصول  
 تصور الطريقة ان كان الحكم محتاجا الى نظر فهو الاصحاح بالاداس وهو منفي وان اصحاح بواسطة  
 تصور الطريقة او تصور احد ما فهو الاصحاح بواسطة وهو ليس من التصديق الذي عليه  
 الحكماء الحاصل ان الاصحاح ينقسم الى الاصحاح بالاداس والى الاصحاح بواسطة والمتبادر منه  
 الى الفهم عند الاطلاق هو الاصحاح بالاداس فاذا انفي كان هو المنفي دون الاصحاح بواسطة كالموجود  
 المنقسم الى الخارج والذمني مع انه اذا اطلق منفي او مثبتا يتبادر منه الوصف الخارج والشار الى ذكر  
 بقوله كونه الاصحاح الى اصحاح الحكم الى النظر بواسطة وهو ان يكون احد طرفي محتاجا الى  
 النظر لا يتبادر في ذكر الى الاصحاح المنفي بل جاز ثبوت الاصحاح وعدم سوية لان الاصحاح المنفي  
 غير الاصحاح المثبت وعدم منافق للاصحاح المسلك المنفي لم يطلق الاصحاح حتى ينافي بل المنفي  
 خاصه خاص والمثبت خاص اخر فلا ينافي على ان النفي المذكور وهو قوله ما يكون تصور طريقة ان  
 كانا بالكسب فانيا في جزم العقل بالنسبة بينهما للتصديق الضروري بل الاول ان يكون التصديق  
 للتصديق الاول وهو ان يحصل التصديق الضروري وهو الذي لا يحتاج في حصوله الى نظر فان الجوابات  
 الفاء للتفصيل ان انا قلنا انه ليس التصديق الضروري لان الجوابات والحدس والحيوات  
 ضرورية وليس تصور الطريقة كافيه في جزم العقل بالنسبة بينهما بل يتوقف على الحدس والحيوات  
 الحدس والنوارق في هذا العلاق ليس كذا بل لا بد من دفع به السؤال لان التصديق الاول اصح  
 من التصديق الضروري واذا توقف الاصحاح على الكسب توقف الاصحاح على ايصافه في ذكر الاصحاح

اي في صحة فسخ التصديق طردا وكذا بل قصد بكثرة التنبية على ان ما قاله السائل ان  
 التصديق الضروري مفترضا يكون تصور طريقة كافيا بطوان جري الكاسي عليه في تصانيفه  
 ومسا الاستنباه ان التصديق قد يطلق على التصديق الاول بمعنى التفسير المذكور في  
 ما يكون تصور طريقة كافيا وقد يطلق على ما مراد في الطروري وهو الذي لا يتوقف  
 حصوله على نظر وكسب فتقوم الكاسي ان التصديق المصدق في البديهي المراد في الضروري  
 مفترضا فخر به البديهي المراد في الاول فان القوم لم يعرفوا التصديق الضروري بل  
 بل التصديق الاول فقوله على ان التصديق طريقة للسائل لا غير ولو اطلقنا معناها على كذا  
 على ان التصديق الضروري هو الذي يكون تصور طريقة كافيا في احكام بالنسبة بينهما فبان  
 التصديق الكسبي ما لا يكون تصور طريقة كافيا في الجزم بالنسبة بينهما بل البرهان على امساع  
 كسبية التصديقات كلها كحوازيان يكون ساسة كسبية وينتهي سلسلة الاكتاب بالحدس  
 والحيوة او النوارق بالحدس والحدس ولم يتوصل الى التصديق النظري  
 في الجواب ان يكون المتوصل الى التصديق الحدس او التواوير او غير ذلك من الحيوة والوجدان  
 والمتبادر وان التصديقات التي يتوقف على طرد الاشياء كسبية على ذكر التصديق المتوصل  
 الى طرد التصديقات ليست المتوجه الى المتوصل اليها ما يتوقف على التصديقات عليه من حدس  
 او تواوير او غير ذلك وهذا الكلام اعني قوله ولو اطلقنا الى ساقته جواب سوال معدود  
 السؤال ان يقال لم لا يجوز ان يكون هذا التصديق اصطلاح ولا منافقة فيه فيكون  
 بعضهم على نفي تصديق الضروري منها لما خسر البديهي الاول فاستار الى الجواب بقوله  
 ولو اطلقنا على ذلك لم يرد الا من الحدس او غير ذلك القاعد ولو ان المتوصل  
 الى التصديق غير متوقف على الحدس عدم عام الدليل على امساع كسبية التصديقات كلها كحوازيان  
 ان يكون ساسة كسبية وينتهي سلسلة الاكتاب الى حدس او حيوة او تواوير او غير ذلك فيكون  
 المتوصل الى التصديق هو الحدس او الحيوة او النوارق او غير ذلك فان الحدس والحيوة



والحوادث لطرفه ليست بغيره على ذكر التفسير والكتابات بالحدس والبره والتواتر والنظر  
 أي الفكر أخصر بيان يعرفه عن بيان تعريف النظرى هو ما من انتشار الكلام وعدم تباينه برب  
 امور حاصله موصل بها أن لموصل تلك الامور الى حاصل غير الحاصل فالرب في اللغة وضع كل  
 شئ في مرتبة اي بمنزلة وهو ليس معناه اللغوي قريب من مفهوم الاصطلاح اي جعل الاشياء  
 الكثيرة بحيث يطلق عليها الواحد ان يطلق عليه هذا الاسم بوجه ما مثل المعرف والحد والرب  
 والحد والعكس ويكون لبعضها ان بعض الاشياء السبعة الى البعض الاخر بالعدم والتأخر فهو  
 ان الرب في بعض من التاليف ان يكون المفهوم اذا اعسار نسبة العدم والتأخر فيه ان لم يعتبر  
 في التاليف نسبة بعض الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر في التفسير بالجزء الاول من مفهوم الرب  
 والعقل اذا لاحظ المطلق جواز خفقه في شئ بدون المقيد من غير عكس فان العقل لا يجوز خلق  
 المقيد في شئ بدون المطلق وذكرنا واما التفسير والتاليف بحسب ما صدق عليه فقد قيل انما هو ان  
 اذا لم يكن ان يوجد بالرب من اشياء يمكن ان يشار الى كل واحد منها بالاشارة الواضحة بل  
 ترسب لان التاليف هو ضم الاجزاء بعضها الى بعض فلا بد وان يكون بعضها مقدما على بعض  
 بالقدم وبقا فكون لبعض الاجزاء نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر في التفسير بالجزء الاول من مفهوم الرب  
 لها وصفا لا يح عن ركازة كما لا يخفى لا سيما بعد الوضع بما فعل الاشياء الواضحة العقلية  
 غير معهود في الاصطلاح بل كل تاليف من تلك الاشياء يستعمل على تأمل تقدم وتأخر في الاجزاء  
 وقيل التاليف انما هو ضم بعضها الى بعض اذا قد يوجد بين اشياء لا وضع لها اصلها اذا لاحظ  
 العقل مفهومات اعسار به على فله اعسار به نعم التاليف الواقع في امور يتعلق بها  
 النظر لا يمكن ان يوجد بل ترسب لان النظر بالرب المبادي بحسب رتبة الزمن فلا بد ان  
 يقع بعض المبادي في اول الزمان وبعضها في آخره فكونه متناك بعد تأخره الذي ذكرنا  
 كما اذا اخذ الرسم والتاليف كل واحد مطلقا لا مقينا واما اذا اخذ متعينين فالرسم  
 المعين يستلزم التاليف المعين من غير عكس وبعض التفسير اعسار بخصوص المادة و

الاشياء  
 والاشياء  
 والاشياء

والصورة معا ولعن التاليف بخصوص المادة فقط فالتاليف من آيات مع تعيينه يمكن  
 ان يقع على هذه الرسم المعين من عدم اعلى تبويب على آيات وان يقع على رسم من التفسير  
 الممكن فيها فهذا التاليف الخاص من عدم اعلى تبويب على آيات وان يقع على رسم من التفسير  
 سلم واحد منها لا يفسد اذا كان لكل الامور كذا في التفسير والاشياء  
 وهذا هو معنى ما حصل اذا كان لكل الامور وضع حسي او على ان الوضع العقلي ليس بغيره  
 الاصطلاح بالعدم واما في امور لان الرسم لا يصور امر واحد او اراد بها اي بالامور  
 كانت ما فوق الواحد سواء امتنع او لا امتنع في الامور المرصدة الكثرة قطعا بقوله جعل الاشياء  
 الكثيرة ومعنى ذلك الامور الكثرة على سبيل الرد بقوله سواء كان متكررة او لا واما في  
 بغير ان التاليف لان المقيد في التاليف الى سبيل من صيغة التفسير والاشياء  
 انما هو في الامور من الامور الصورية والعدم في التفسير والاشياء  
 وقول الامام هو يريد بصدقه ان يوصل بها الى بصدق احد مني على ما اختاره من ان  
 المصورات كلها صورته ولا يطرعه الا في التفسير والاشياء  
 في شرح المصنف من اراد ما طالع وقيد في الامور الحاصلة لا ميسر التفسير والاشياء  
 حاصلة اي ما لم يحصل تلك الامور في الامور او لا ميسر التفسير والاشياء  
 الحاصلة في بعض النسخ هي ما قبل المذكور وما اجمع الا في من البقنيات وغيره كما  
 بالمسلمات والقبولات والمفطنونات والمخيلات والتوهمات وهي ان الحاصلة او هي  
 من العلوم التي ذكرنا بعضهم وفي بعض النسخ وهو بعد لفظ الحاصلة وافق الحاصلة  
 لان العلم وان جاز انما هو من النسخ في النسخ وغيره يقع مع حصول صور  
 الشئ في العقل الا انه مشترك والاشياء من اشياء الالفاظ المشتركة واما ان يمكن  
 متناك قربة معسلة للمراد واهلها فيها في صناعة المعرف والاشياء المتناك  
 غير حاصل لا ميسر حاصل ولهذا ان يعرف النظر يعرف بالعلم لا يعرف بالاشياء

يعني

كون



فان المراد من ان العلم الصور بان صور الفكر على الهيئة الصاعدة الحاصلة للمور كالمادة  
الحاصلة لاحرار الشمس في اصحابها ودرجتها والى العلم الفاعلة ايضا اذ لا يلزم من كون  
ومن هنا القوة الفاعلة كالمسيرة والامور الحاصلة من ان العلم المادية كقطع  
للمسيرة وقوله موصل بها الى كحصل علم الحاصلة معناه كما هو موصل الى العلم  
الغائية فان الغرض من ذلك ان المراد من العلم هو العلم الحاصل في كسوف السلطان  
مثلا للمسيرة وقوله من حال لعل ان يقول في العلية المادية والصور يفتقر الى ايراد غيره  
لان كون هذا الامور علما ليس على سبيل التشبيه والمجاز كما سبلا انشاء الله مع ورسم  
لا عسار الخارج فيه في هذا التعريف يعني عسار العار فيه بقوله موصل الى كحصل علم الحاصل والى  
ان الغاية خارجة عن دل الغاية وكذا الفاعل وكذا اما يؤخذ منها من الماحور والى العرف الخارج  
في رسم والاستكمال الذي استعمله قوم في هذه صعبا بانه ان يعرف البطل لا يتناول التعريف  
بالفصل ووجه الاستعمال بالخاصة ووجه ان يعرف بالخاصة منها ووجه ان يعرف بالخاصة  
الذي عرفوا النظر بالمراد كور وتقدم في هذا الاسكال ان يعرف بمشتمل على نظرا في المعنى  
للعرف الاكسب المصور وذلك لا يصح الا بالنظر في المراد كور في الفصل ووجه الاستعمال  
ووجه ما حوز الغاية في التعريف مع انهم عرفوا النظر بما ذكر ولا ترس فيهما فلا يكون تعريفهم جامعا وقوله  
حتى غير التعريف الى كحصل امر او سر امر يعرف بقوله استعمله في تعريف التعريف  
المطوق في تلك الصعوبة في شئ موضوع لقوله الاستكمال الذي استعمله لانه يمكن ان كانت  
من وجهه اما اوله فلان التعريف بالمعرات انما يكونه المستغاث ان اكثره بالمسماك وقدر  
مستودع الشرح وعلل الشرح الفاصل حذف لفظ الاكثر لرواج الجواب كالناطق والفاصل  
والمسوق وان كان في اللفظ مقصودا لان معناه شئ له المشتق منه واورده عليه بان مفهوم  
لا يجوز ان يعرف مفهوم الناطق مثلا والا لكان الفصل العام داخلا في الفصل وكذا الاكوار  
ان يعرفه ما عدا في عليه الشئ والا لاصغر القضايا في الضرورية لانا اذا قلنا الانسان

منه

كان

كان كذا قلنا اذا ما موصوفه بصفة على الذات والمثل للجل الاصور ويا فان الشئ الذي له  
الكتابة هو الانسان ونبوت الشئ لنفسه وورس فذكر السبق في نفس المشتقات لبيان  
ما يرجع اليه الضمير الذي لا يكرر في ذلك لنفسه اعني له واربعا لو كان معنى الناطق مثلا شئ  
له النطق يكون بعد قولنا الانسان صوان ناطق الانسان صوان شئ له النطق ولم يقل به احد  
بل معنى الناطق له النطق فقط فيكون بعد قولنا الانسان صوان الناطق حصوله له النطق  
كذا قيل فعلى هذا يلزم محذور اخر في قولنا الانسان ناطق وهو كون الخبر حمله في الحقيقة لا مفردة  
ومذا ايضا مما لم يقل به احد بل معنى المشتق في قولنا الانسان ناطق مثلا كما شهد علم النحو ان النطق  
لكن اذا ذكر المسوق مع الموصوف لا بعد معرفة الذات كما في صوان ناطق استغناء عنه بذلك  
الموصوف لانه هو موصوف بعبر الشئ لظهور المراد فاذا ذكر مع الموصوف بعض الاربعة يكون  
هو هو الا يرى ان فيه ضمير يرجع اليه وهو عبارة عنه واربعا للشئ لا يعرف عما يند اليه سواء  
كان مطرا او مسمرا وهو عبارة عن الذات وذلك لظن فيكون معناه ذات المشتق منه فان قيل  
المشتق منه كالنطق مثلا داخل في مفهوم الشئ كالناطق وكذا اسوية للموضع الموصوف الذي  
نسب اليه فيكون المشتق مركبا بهذا الاعسار فليس يشتمل منها على ما قصد تعريفه بالمسوق  
فلا يصلح معرفته واذا افترضنا محمول كالثابت المشتق منه مثلا عاد الكلام الى مفهومه انه شئ له  
السوت فان الشئ ليس به داخل فيه باعسار المفهوم لا باعسار فاصدق عليه فان اعتبر قول  
المسوق منه ونبوته للموصوف اعني له السوت لم يكن كل منهما محمولا على كمن معروف كما فان اعتبر  
آخر منهما ما يبين ان اعسار مفهومات سلسلة الى غير النهاية فيكون ان المشتق من حيث المعنى  
مركبا والمعرف صفة لا يكون الا كصفة المعنى وفي شرح المحقق علم ان الفصل تارة يكون مركبا والموصوف  
المحمول الذي يسمى لكلاما بالفصل المطلق وذلك من الناطق فانه عبارة عن ذاتها النطق وان  
يكونه سبطا مثل النطق فالتركيب لازم في المعرف ومذا لا ينافي في عدم ما اعني الفصل والحاجة المعاني  
المفردة بالمركب هنا ما يعادل السبط لا ما يراو بالجزء منه الدلالة على ان المعنى والان المشتق ليس

الناطق



الفصل  
 في بيان  
 الفرق بين  
 النوعين  
 من العلوم

بفصل صفة بل اثره واطلاق الفصل عليه بطريق الحارث بن علقمة ما ذكره في شرح الفصل  
 من النوعين مثل النطق فانه من النوعين فالسبح في النجاة والفرق بين الناطق والانس  
 عنوان له النطق والناطق شئ لم يعلم ان شئ هو له النطق والنطق فصل محدود والناطق فصل مطلق  
 الفصل المطلق وما تانيا فلان الفصل والحاص لا يدلان على الخط وذكر ان الفصل والحاص كالناطق  
 والصاحك كل منهما اعم كسب المفهوم في ذلك الفصل ودون الحاص وهو النوع لان مفهوم الناطق شئ النطق  
 لم ومفهوم الصاحك شئ الصاحك عرف اعم من ان يكون ذلك الشئ انسانا او غيره فلا يعمل اللسان فيهما  
 الله الا بغيره عليه موجبة لا يقال اللسان الله اي الى الخط وكذا العربية تخصها وتعملها  
 مساويا له فالنوع كسبهم ورد عليه ان هذا النجاة بالحاص وهو كمال السبح في وصل التعريفات  
 انه لا اعتبار للعربية المحصورة مع الفصل واللام تكن اذ اخل فلا يكون حاد انا وقضا والحوار الصريح ان  
 يقال انما عرف المصنف الفكرة بهذا التعريف ولم يعرف بها سائر المعرف تأسيها بالسبح قال النور  
 بالفرق ولا يجوز عندنا وسباني ان النزاع فيه لعقل وان التعريف بالمعنى المود حاد كونه فليس وعمل  
 الصسط وان كان للمصنف مدخل في الحجة فلا يكون له في التعريف ومن اراد ان يفسر بما  
 مناوله فله ذلك واما ان التعريف باللفظ يعرف بالمعنى ان هذا الشئ الى اعراض بغيره ان يقال  
 تعريف اللفظ يعرف باللفظ الرابع على ما هو المشهور والعلة لكونها معدومة بالوصف على المعلول لا كونه  
 ان كل علم كالمعاني في كسب الحي صور ان شاء الله مع ان الموضوع والجمهور لا بد ان يكونا في  
 الوجود والمادة محلي المفهوم والحي عنوان فاذا لم يكن عليها علمه يكون مناسبه فلا يكون التعريف بها  
 محو ان معناه ان معنى قولنا وهذا التعريف باللفظ الرابع ليس اللفظ الرابع نفسه مع ما في المادة  
 يعنى ما في اللفظ المادة يحصل بها ما عسا مقايستها الى اللفظ الرابع امور لا يباينها ويحل عليها اي  
 المعرف في هذه الصور ما في هذه الصور كالحاصل كالمادة الفكر ما عسا مقايستها الى اللفظ الرابع وهو امور  
 على المادة فالعرف لا يكون بالامور المحبولة لانفس اللفظ المناسبة واما قال امور ولم يقل خواص كما وقع  
 في كلام بعضهم لان الحاصل عن تلك المعاني لا يلزم ان يكون عرضيا بل كور ان يكون ذاتيا فاذا نسبنا الى

الى

الى الجزء الاجزاء المادية والصوره فصل مهموتة جنسة وفصله قريبا يحصل بها الياتامية  
 بالقياس الى كل علم محمول كالنسب مثلا كل علمه باعنا المقاسة الى التاقل فهو موضوع  
 في الخارج وما عسا المقاسة الى المادة كمواد ومن الخش والى الصورة كموصور  
 محصور ومحموصه والى الفناء كالمصور منه الجواهر وربما حصل بها اي للمادة محمول  
 بالقياس الى علم مثل قولنا السبح مرتبة فانه فيه اشارة الى الفاعل واعتبار للشيء  
 الصورة او انه موضوع فلان للجواهر عليه او اكثر من علمين مثل قولنا انه موضوع  
 فلان من الخش الى الجواهر عليه او مرتبة في الجواهر عليه فتعرف الحاصه بتلك الامور  
 الحاصه بالمعانية المحمل له عليها اي على اعمامه فكون من اي الامور معرفة بها اي تمامه  
 من حيث القياس الى العلة ويمكن ان يقال ايضا العلة المذكورة في تعريف التفكير  
 علة الحاصه بل قل انها علة على سبيل الشبه والممازاة لان الامور ليست علة مادية  
 والشيء الاحصائي ليست علة مادية بالجمعية بل لا تتما من مالمعومات الحاصه ولا  
 حتى ان التفكير فيها حتى يكون له صورة ومادة الا ان الامور لها شبه بل على المادية  
 من حيث ان الفكر يحصل بها بالقوة كما ان الجسمانية يحصل بها كذا كذا الهمة الاحصائية بها  
 شبهة بالعلمة الصورة من حيث ان الفكر يحصل بها بالفعل كما ان الجسمانية يحصل بها كذا كذا واما ان  
 ان القوة العاطلة ليست فاعله وان يحصل عند الحاصل ليس عليه عاقله وليس بطاهر اما الاول  
 فلان الرب من القوة العاطلة على الحقيقة وان ثبت الصور في الامة فافهمه عليها من  
 القصاص واما ان فلان الجسد غاية لفظ الرب صفة وذكر طاهر وهذا التعريف اي يعرف  
 النظر بالترتيب المذكور انما هو على راي من رعي ان الفكر امر معارف لا انتقال اعلم ان الاتفاق واقع  
 على ان الفكر والنظر فعل صادر عن النفس لا سجد ان المجهولات من المعلومات ولا شك ان اذا  
 اردنا ان يحصل مجهول معلوم من وجه حروص ينتقل اليه من وجه آخر في الصدر المصنوع كونه من باب  
 الكيف الى ان تحديدا في ذلك المظهر يتحرك في تلك المبادي على وجه محصور من سبيل من المبادي



الى المطاف هنا اسعالات الاسعالات من المطال الى المادى واسعالات منها الى المطال ودرجات المادى  
 لا نرى للمادى في ذلك بعض المحققين الى ان فعل النفس الوسط بين المعلوم والمجهول  
 في اسعالاتها ما هو من اسعالات الاسعالات وهو الفكر اذ هو موصل بين العلوم الى المجهول بوسائل اختيارها  
 بصاعده المطلق فيه مدخل بام واما من اسعالات المادى المذكور فهو لازم للمجموع بواسطه الذات  
 وهو الاسعالات التي لان الرسل كما حصل من الاسعالات التي لان الحصول للمجهول من مبادى  
 ودرجات اسعالات الاسعالات وصورها واما الاسعالات ان حارحان عن الفكر لان الاسعالات  
 التي لان الفكر لا يوجد بوجهها لان من الطرفين الاسعالات الاولى لا يارم الفكر بل هو الذي  
 الوقوع مع ذلك النزاع انما هو في الاطلاق لفظ الفكر لا حقيقة فتكون نزاعا لفظيا لا حقيقيا اما من  
 جعل الى الفكر نفس من اسعالات الاسعالات كما نبهت لان الرسل لازم باسعالات التي  
 كما هو ان يقال ان اسعالات الرسل هي علمه فقد عرفت بان حركه ذهنية لان ان حركه  
 والمراد حركه الزمن ملاحظة الامن للمادى سيما عامته والرجوع عنها الى المطالب اعلم ان  
 الفكر يخلق على ثلثة معان راصدا حركه النفس بالقوة التي التها مقدم البطلن الاوسط من  
 المسى بالادوية ان حركه كانت اذا كانت حركه في المفعولات واما الادوية في الحسوس  
 فقد سمي خيلا وتانيها وهو حصص من الاول وهو حركه النفس من المطالب المتعددة في المعنى الحاضرة  
 عند طالبه مبادى تلك المطالب الموديه اليها الى ان حركه ثم يرجع منها الى المطالب والشاهد هو  
 من ان يكون له الاول وحدها من غير ان جعل الرجوع الى المطالب جزء منه وان كان الغرض منها  
 الرجوع الى المطالب الاول هو الفكر الذي بعد وجوه اسعالات الانسان وان كان هو الفكر الذي  
 هو في حركه جمعا الى علم المطلق وهو ما ذكره الشارح الفاضل وهو مجموع الحركات الثالث  
 العاقل الذي يعمل ما ارادته الحواس في شرح الاشارات والحركات مختلفان في المسافة لكن  
 منهن الحركه الاولى مبادى الحركه الثامه ومبدأ الاول منهن الثامه وان اصل الحركه في المادى  
 الاول ان ما سجد من الحركه الاول الحركه المصوره من وجهه وما عرفت ان الذي يقع من الحركه الاولى

الصور العقلية المحررة عند النفس وقيل في ذلك النفس وهو العقل الفعالي فان  
 الصور العقلية للنفس هو العقل الفعالي كما هو مقدرة الحكمة واما اليه الحركه التي  
 ينتهي اليه الحركه الاول هو الا الحد الاوسط اي في المطلوب التصديق والذات التي  
 اي في المطلوب التصديق ومنه حركه الثامه اي مما اليه الحركه الاولى وهو الحد  
 الاوسط والذات والعرض عليه الحركه السامه يعني ما اليه الحركه الاولى وهو مبدأ الحركه  
 الثامه سماعا منه وما سمي فيه اي الذي يقع فيه الحركه الثامه الحد هو الاصلب  
 كبر والاولى ويسمى من الثلثة بالحد وفي المطلوب التصديق والذات التي  
 في المطلوب التصديق لترسها ترسها حارحا ولا كان النفس محصلة في الحركه الاولى المادى  
 والحد محصل واحد بعد واحد بالزمن لولا بكل حركه حصل واحد من المادى قال فيها الحركه  
 الحد الاوسط والذات والعرض بلطف الاخرى والحركه الثامه لمحصل الصوت والمولد كلها حصلت  
 وفيها غيرة النفس الحد الاوسط مع الحدين الاخيرين مثلا وترسها قال والحد هو بلطف الجمع وكذا  
 في الذاتيات والعرضيات سماعا منه وما اليه تصور المطلوب اي الذي ينتهي اليه الحركه الثامه  
 تصور المطلوب بلوجه الغير المطلوب قبل الفكر والتصديق به اي بالمطلوب والحركه  
 الاولى الحاصلة من المطلوب كالمبادى تحصيل المادى اي حصل ما هو بمنزلة المادى  
 وهو مبادى المطلوب التي يوجد منها الفكر بالقوة والحركه الثامه الحاصلة من المادى  
 الى المطلوب تحصيل الصوت اي حصل ما هو بمنزلة الصوت وهي المبدء الحاصلة للفكر  
 فانه يوجد منها العقل لما عرفت ان هذه العلل ليست عللا بالحققة لا لما قيل ان الفكر  
 عرض والمادى والصوت من انواع الحواس فلما يمكن ان يكون الغرض مادية وصوت  
 والا يلزم لعلوم الحواس بالحواس فان ملنا غلط من اشتتم كل اللفظ فان المادى منها  
 على العلل المادية والصورة يحق العلم الصورة لا يفي الممول والصوت في كنهها  
 بالحواس ولا يوجد في الاغراض ولا كما ان العقل المادية للمادى هي الحركه الذي يكون الثامه

نشأ







يوصف الشيء على كماله اذا كان موقوفا على بوب موقوفا على لان الموقوف على الموقوف  
 على الشيء موقوف على ذلك الشيء وهو لان الموقوف نسبة والاشياء صور الان يشترط ان  
 شي واحد وثانيها ما يعدم الشيء على نفسه على حصوله قبل حصوله وذلك لان الى كان موقوفا على  
 لب كان حصوله سابقا على حصول بوب ولذا ثبت موقوفا على لان حصول بوب سابقا على حصول  
 اقله حصوله سابقا على حصوله ان كان الدور مرة واحدة وسلب فدان كان الدور  
 بغيره وما لا يزيد من العلم على ان الدور بغيره واحدا دائما والحاصل ان الازم الاول  
 وهو توقف المطع على نفسه كونه في واحد موقوفا وسر الازم الثاني وهو حصول المطع قبل حصوله  
 بل هو كل واحد موقوفا عليه واما ان الازم الثاني في نفسه فانه اعسار عليه كل واحد من  
 الطرفين الاخر كما ان الازم الاول ما عسار معلوله فله واحد منها بالصاحبة واما السلسل  
 اي واما اسرار السلسل متنازع القدرة الاكتساب فموقوف حصوله الى حصول المطح  
 اي على تقدير الاكتساب بالسلسل على اسرارها لانها له وان كان العلم بالشيء محقق  
 موقوفا على العلم بالامور الغير المسماة على سبيل التفصيل واما حكمة النفس بها وهي حادثة  
 محو جبايس النفس البشرية في الاضطرار بالعلوم الغير المسماة بالباري نعم والوصول  
 المعارف باطل لا يثبت في الحكمة ان جمع ما يمكن للباري نعم فهو حاصل له بالفعل بالدار  
 وليس له كمال منظر افقها المعارف لا تترك بالدار واما النفس سواء كان فلكية او بشرية  
 فان كمالها ليس حاصله بها بالفعل والاما تعلف بالما فانه يعلمها بالمادة ليس الاستكمال  
 فالتفاوت يعلم ما ذكره في هذا الموضع من الركن والاحاطة الى مطالبة برهان او فان قيل ان اراد  
 نفعه على السبيل كما اراد ما سأل دفعه وفي زمان منتهى فاللزام مجموعة لان الاقوال المسلسلة  
 معذرات للمطالعة والعلوم التي تعلق بها تلك الافكار لا يحتمل معها مع المطالعة فان العلم اليقيني  
 مساواة زوايا المثلثات تفاديتي حاصل للمبدأ مع علمه عن كمال مباديه وان اراد  
 نفعه على السبيل كما اراد في زمانه غير مسماة فاسحق الله مجموعة كواران يكون النقص

موقوفة في زمانه غير مسماة فاحصا مبادي المطالعة الذي يطلبه الان على العقائد غير مسماة  
 احصيان كلامنا مبني على حدوث النفس الناطقة على ما ذهب اليه ارسطو ومن تابعه ونحن قد اثبتنا  
 الله في صدر الكلام وقد برهان علمه في الحكمة فان حصل لا حاجة بنا الى حدوث النفس لانها اذا استقرت  
 بمطمن وجهه وبوجهت منه الى مباديه لم رجعت منها الى المطالعة في هذا الزمان المسامحة بحسب  
 استحسانه بل المبادي او ملاحتها بغيرها فاذا كان كذلك لم يبادي غير مسماة لم يبادي  
 النفس على شي منها سواء كان حادثة او دائمة او ثابتا الواجب عليها في ذلك الزمان استحسانه  
 بالعلمية بتفاضلها دون المبادي البعيدة وتوضيح هذا المعام ان كون الكل كسبيات مع السلسل  
 مسازم اكتساب كل مطع علم اقربا كتسابه ايضا يعلم احوال ما لا ساسا في واما اجتماع تلك الاكتسابات  
 والعلوم التي تعلقت بها تلك الاكتسابات دفعه او في زمان مساهم فله علم بل حصولها في زمانه  
 غير مسماة كاف في حصول المطالعة اذا كان النفس قد علمه كالا وازان العقلية التي لا تنافي في  
 حصوله بالدور والحكمة على رايهم وربما يورد عليها اعتراضات الاول ان الاعم من الاول وهو حصوله  
 بالصور او دابر ينبري حكمي الدائمة والكسب وتقدره ان يقال ان اردم بالصور في قولك  
 كل واحد من الصور حرة ورا ولا نظرا بالصور بوجه حصار ان جمع الصور اضروري فلم فليكن انما ح  
 في حصول سببها الى ظهور من البينة الواضحة انه كذا كذا كل شي يتوجه اليه العقل فهو موصوف  
 بوجه مباديه لان صور ذلك الشيء اما ان يكون بطريق الدائمة او بطريق الكسب فان كان الاول  
 فظاهرا وان كان الثاني فلا بد من الاكساب من صورته بوجه ما يمكن التوجه اليه بالكسب  
 كل ما سوجه اليه العقل فهو موصوف بوجه دائمة ولو لم يكن شيئا او موصود او يمكن انما  
 الى غير ذلك من المعهومات الخاملة وان اردم بالصور بكتبه الحفصة فلان ان الكل لو كان  
 نظرا دارا وتسلسل ان ان اردم به ان كل واحد من الصور بالكتبه لا يساوي  
 كسبيات حصار ان هو كسبي ومجموعة الدور والسلسل بنا على حصار ان السلسل  
 الاكتساب على هذا القدر وموان يكون المراد من الصور بالكتبه الى صورته ما

ما







اجيب المصدقون على الادلة والاصحاب وزوده على التصورات ليعودوا على التصديق  
 لان التصديق ما ساء الكسبة المسماة من تلك القضايا التي سوف عليها سوف  
 على اطرافها وعلى عدد كسبة الجمع مع الاستدلال بها ما طريق ايرادها على التصديق  
 فبان تعالى ان هؤلاء لو كان كل واحد من التصديق بطريق ايام الدور او النسب متصلة  
 فلو كان التصديق بها بطريق على ذلك التصديق وكذا القضايا التي ذكرتها في بيان الملازمة  
 العالي بطريق ايضا فبان الاستدلال بها لا سيما ايام الدور وطريق ايرادها على التصديق  
 ان تعالى التصورات التي سوف عليها القضايا المذكورة بطريق على عدد يكون كل تصور  
 فلا يمكن لكم الاستدلال ايضا باسناد الدور والمخالف بعدد على ما ذكر في الشرح ان قولكم  
 لو كان الحكم من التصورات والتصديق بطريق لكم الدور او النسب القضايا التي ذكرتها في بيان  
 وهي قوله لو كان كذا ايام الدور وقوله لو كان كذا ايام النسب وقوله والدور باطل والنسب  
 باطل وعدمه مما يذكر في بيان الملازمة نظرية على ذلك التصديق على عدد يكون كل تصور فبان  
 لكم الاستدلال بها في تلك القضايا باسناد ايام الدور والنسب فبان ان الحكم  
 اذ لا يستلزم المدعى على كسبة الجمع فلو ما نقصت جمالي او ما وصفت ثم ان اورد طريق  
 النقض ان الاستدلال الاحكامي وهو مع مقدمة غير معتمد من الدليل ولا بد من سلك  
 وهو اما تخلف الحكم عن الدليل في صورته من الصور واما اسناد عام الدليل كسب  
 معدومة محال فلا بد على التصديق من اتصال معدومة غير معتمد من مقدار الدليل وما  
 نحن منه من فصل الكتاب بان تعالى ما ذكر من الدليل على امساع الكسبة لا يتم مع معدومة  
 فانه ان العلم للثان لو اورد انما هي الامام الدليل بكم الدور والنسب القضايا المذكورة في  
 كسبة على ذلك التصديق على عدد يكون الحكم كسبها فبان ان كسبة يعود الكلام فيه ان  
 الخامس فانه ايضا كسب في دور وسلسل والكور على اننا لان ان تلك القضايا المذكورة  
 في دليلنا السببية على ذلك التصديق على عدد كسبية جميع التصورات والتصديق

على ذلك التصديق على ما في الباب الثاني ان ذلك التصديق وهو يكون جميع التصورات والتصديق  
 كسبها ان على ما في الباب الثاني ان ذلك التصديق وهو يكون جميع التصورات والتصديق  
 مدامه تلك القضايا وان كانت متنافية لكسبة الجمع الا انه يجوز ان يكون واقع على عدد كسبة الجمع  
 طريق اللزوم بان يكون ذلك التصديق مستلزما لغيره واما طريق الاثبات ان يكون طرفا الاثبات  
 العامة متنافية والحاصل ان قوله بتصديق ولا يلزم من ذلك كسبة ما مدعى نفس الامر فلا يكون كسبة  
 مسلمة فلو سلمنا ان تلك القضايا كسبة على ذلك التصديق لكانت تلك القضايا باسناد كسبة  
 كسبة على ذلك التصديق ان على عدد كسبة الجمع لا تحتاج الى كسبة حتى يعود الكلام فيه وادعى  
 واما ما ذكرتم ذلك لو كانت كسبة في نفس الامر فمفهوم نفي كسبتها في نفس الامر ان كسبة على التصديق لا يصح  
 الكسبة في نفس الامر كذا ساء ذلك التصديق كسبة الجمع في الواقع فلا شك ان عدم احصائها  
 الى كسبة بحسب سائر كافيتها في الاستدلال ولا يضر احصاءها الى كسبة على ذلك التصديق  
 الذي يجوز استفاضة في الواقع فبان سبب ان يورد على مورد النقض ان قوله ما ذكرتم  
 من الدليل ان يتم جميع مقدماته وما ذكرتم به من القضايا بنظرية على ذلك التصديق فلا يمكن  
 الاستدلال بها لا يستلزم الدور والنسب احصاء من مقصود النفي ان يقع التل  
 في صحة الدليل وهو حاصل اذ له ان يورد على كل ثبوتها ما اوردته عليه او لا فان اوردت  
 ثبوتها يورد على كل ثبوتها ما اوردته عليه او لا فان اوردت  
 هذا الشكل على سبيل المناقضة ان النقص التفسيري هو من مقدمة حتمية من الدليل اعني طلب  
 الدليل على صحة تلك المقدمة فان من ان السائل يدعيه القضايا المذكورة في دليله بان  
 متدل لان ان القضايا المذكورة في بيان ايام الدور والنسب بطلانها بدعيه فلا يقد  
 يتوجه به الى كسبة من السائل ان المطلق ادعى به ثبوتها بل ادعى صحتها بحسب سائر  
 حتى الاستدلال بتلك القضايا لا يتوقف على مدعيها في نفس الامر بل على صدقها في سائر  
 ومعلومية صدقها فمع مقدمة لم يدعيها المطلق اصلا لاصحها ولا ضحا وان شاع الى السائل











الانسان آلة قانونه بعينه اعانتها عن ان يفضل في فكره واصحابه فيكون ما ان المراد بالعلم هنا المعلوم ولا  
 ان كل ما كان لها انما يعني تلك الطرق والشرائط هذه السوال من الملائمة المذكورة اعني كون تلك  
 الطرق والشرائط ضرورة لما وقع الفلظ لو كان ضرورة لم يقع غلط في الافكار وانما يلزم ذلك ان عدم وقوع  
 الفلظ لو كان وقوع الفلظ من جهة الاضلال بها ان تلك الطرق والشرائط التي هي الصورة فقط وهو ان  
 وقوع الفلظ من جهة الجهة ثم يجوز ان يكون وقوعه ان وقوع الفلظ لاجل الفساد للمادة ولا على المنطق بل على  
 وهو وقوع الفلظ في الفكر مع كون الطرق والشرائط ضرورة لاننا نقول تلك الطرق والشرائط بداعي جانب المادة  
 رعايتها جانب الصورة وادوات اثارها الى ذلك بقوله لا بد ان يكون المراد من المطالب ضرورات مخصوصة  
 فلكل الضرورات التي لها متطلبات الى ذلك المطردون غيره في المادة وما قال الشيخ وحققت ذلك ان قد لا  
 ان الفكر مادة وصورة فاذا احتاجت الى الفكر واذا فسدنا او فسد احداهما فسدوا وادواتها  
 تصور لا يمكن من ان تصور كان بل لا بد من تصور مناسبه مخصوصه بذلك وكذا الحال  
 في المصدق فلظ من صور او مصدق مباد معناه مناسبه له ككتب من باء الى ان يكتب  
 لا يمكن ان طريق كان بل لا بد من طريق مخصوص وشرائط مخصوصه والحاج في كل مثال شيئين او ثلاثة  
 غير مباديه عن غيره والتم معرفة الطريق المحسوس الواسع في تلك المبادي مع شرايط فاذا حصل مباديه  
 وسكر فيها ذلك الطريق اجيبه ولو وقع خطأ اما في المادي او في الطريق لم يصح والمنطق ليدبر  
 هو هذا الفن وما قال هو السمع الفناء شاعلا صدق لما دنا اعني قولهم من ان المواد والصور كره  
 في مواسع من فضل يعرف المظن فلو كانت ان الطرق والشرائط معلومة بالصورون لم يقع  
 في الصور في المادي المادة فيها المظن المذكور وفي قوله لو كانت الطرق والشرائط ضرورة لما  
 وقع الغلط في الافكار رغم سببي بعض العالي لسمي بعض المعلوم ويثبت الحاجة الى المنطق  
 وان حصل هذا الجواب انه يعرف به معنى الفكر من فاسدة مادة كما يعرف به معنى الفكر من فاسدة  
 مادة كما يعرف به معنى من فاسدة صور كما لا يفيد بقوانين يعرف بها صورته وفساده لا يفيد با  
 قوانين يعرف بها صورته وفساده فلو كان المنطق الذي هو عاين عن القوانين المذكورة ضرورة  
 لما وقع الغلط في الصور ولا في المادة من عامته او نقول وقوع الغلط اما من جهة الصور  
 او من جهة المادة وانما فان يتم النظام ان الطبيعة المذكورة وعلى قول لو كان الطرق والشرائط ضرورة

لما وقع

لما وقع الغلط في الافكار اما اذا كان ان وقوع الغلط من جهة الصور قط انهم الظاهر وسبب الغلط اذا كان  
 ان وقوع الغلط من جهة المادة فكلان الغلط من جهة المادة سهي بالاشارة الى اخرى الغلط جافلان بالاشارة  
 بفتح الحاء او ما عدا الاشارة الى اخرى كذا في الصحيح الى الغلط من جهة الصور لان المادة في الاول  
 في السهل الى المطرد به فلا يقع فيها فلو كانت في المادي الاول صحيح الصور كالمسألة  
 التواني ان السامح الى صله من المادي الاول ايضا صحيح لانها سبب الضرورات التي لا يقع  
 فيها الغلط وما لم يفلح يقع الغلط اصله فبان ان وقوع الغلط في الفكر لا بد ان يكون لفساد صور  
 في سلسلة الكسب المسببة الى المادي الضرورية في الترتيب من المطر الى المادي الاول فكلان غلط  
 المادة اما سببا من غلط الصور فلو كانت تلك الطرق والشرائط معلومة بالصور ضرورة لما وقع الغلط  
 في الفكر الحاصل ان السائل جعل الطرق والشرائط محصورة في مراعاة جانب الصور فمنع الملائمة  
 واجاب المسد الاول بان الطرق والشرائط ليست ملحقة فيها بل على ساطع كراعاة الجانبين  
 جميعا وهذا الجواب كحقيق واجاب بما سألتم كونها متحصنة فيها وهذا الجواب حدي واو  
 عليه بان المطر قد لا يكون له مباد يعلم بها او يكون لكن يؤخذ غير ما بد لها لاشتباهه بها والمادي الاول  
 انما يقع الغلط فيها او كان غير متأسس واما المادي الاول لسا في الصانع المحسوس فكلان الغلط  
 فيها بل الغلط المادي انما يكون باسباب من التصوري اذ كانت الحساسة العاسدة مكتسبة من  
 جهة فاسدة الصور ومعلوم يكون مادة غير مكتسبة كحل بطن اربا وطرد عقله وليس كذلك  
 يكون وطرد عقله او متصور او غير ذلك في السعسطة وقد يكون مادة فاسدة مكتسبة كحل بطن  
 انها مسهوت وليس كذلك كما في الشاعلة وقد يكون مادة فاسدة مكتسبة من جهة فاسدة المادة  
 دون الصور نعم في المنع على قولهم لو كانت تلك الطرق والشرائط ضرورة لما وقع الغلط في الاول كما على  
 الوجه ومما ان يقال عدم الغلط انما لم لو كانت ان تلك الطرق والشرائط معلومة وضرورتها لا  
 يستلزم ذلك بل كونها معلومة لان كثير من الضرورات كالتوسات وما لم يتوجه اليه العقل يكون  
 ثم يعقل كما مر وعلى تقدير العلم بها ان سكر الطر والطر الى المالك يقع اذ ارادت والعلم بها ان الطرق  
 والشرائط لا توصف بعائتها والحق ان هذه المقدمة ان صورة لا يعلم وجودها ولا صحتها بالصور  
 مستدركه في الانسان ان بيان الحاجة الى المنطق لا بد علم ان كل مطلقا يمكن ان يكون من ضروري



مخصوص وطريق معين نوعي صوري على شرائط مخصوصة فليس اصحاب ذلك الى المواد والطرق  
التي سوف عليها الكتاب المطالب الطريقة وهذا اعلن الاصحاب الى المطلق ولا حاجة الى تلك المقدمة قبل  
وفتح تحت لان الذي ثبت للاصحاب انه في حصول المطالب مع المواد والطرق والشرائط لا يثبت  
من الاصحاب الى العوائد المطلقة بطلانها فان من علم ان العالم حادث وكل حادث له صانع علم  
بالضرورة ان العالم له صانع وان لم يعلم ان الموجد في السلك الاول سبحانه موجبة ولكن ان يقال  
لانواع في حصول تلك العالم بعد معرفة المقدس على ان السلك في الموضوعات والمشاريع لا يثبت  
وانما النزاع في حصول المواد المناسبة ونشرها انما يحتاج الى القانون فذلك لا يثبت كما لا يخفى ثم ان  
معرفة المواد ونشرها ان حصل له بالانها فذلك زنا كغيره من الحسوس والافكار وليس من قبيل حصول  
لابد في استعمال الروم في تلك القوانين كما قال الشيخ في النجاة ونسبة الى الروم كنسبة النجوم الى  
الى الكلام والعروض الى الشجر لكن الفكرة السليمة والذوق السليم ربما اغنيا عن علمها  
وليس يشترط من المطالب ان يفسر في استعمال الروم عن السعد باعداد من الله اسهل كلامه وان كان  
بتقليد العدة الاسد لال يدرك الطريق الذي من غير ضرورة واستساغ من القانون او طريق الاعاق فلا اعلم  
به ولا اعتماد عليه وايضا لا شك انه نظر في كل نظام الى القوانين ولا يخفى على احد من اهل النظر ان السلك  
معرفة وفيتير كيف اتفقت وانما حصل في السلك الاول مثلا بعد حصول المواد المناسبة ورعاية السر  
بينها وعدم ما يصلح للمعصوم ونما خيرا من السلك الكبير وملازمة الدراج الاصغر في حكم الكبرية وتذكير  
وهذا عين الاحتياج الى القوانين نعم قد حصل ذلك لبعض الاشخاص بلا تعلم وليس الكلام كما اشترنا اليه  
اسلم ان المحتاج اليه وانما في حصول المطالب انما هي المواد والطرق والشرائط لا حاجة اليه انما هو  
لكن واحد واحد من المطالبات اصبح الى اسرار من الكلمات المسجلة عليها وكان ثبوت الاحتياج الى العلم  
هذه الحسان بالنسبة الى المثال التي لا ساهي وذكر العلم انما يمكن تعلقه بها بالاحمال على وجه كلي فعدوا  
المسألة من العوائج في التي حصل مع الكلمات وايضا لا شك ان المحتاج اليه ابتداء في الحصول هو  
الحوسات وعلى القليات بعينها بعد تزيدها عن الخصوصيات وانما جردوها عنها الممكن الضرر والبدون  
فان الحوسات التي لا تبادر فعل في حيزها بعد حصولها ثم تسليم اصحاب الى الحوسات منعت من الكلمات  
في غاية البعد فان امثال المسألة لا سوف يادكر ان على قوله لا يعلم وجودها ولا يحتملها بالضرورة ثم

اثبات الاصحاب الى علم المنط موقوف عليه ان على ذلك القول لكن المدعى ان ذلك من مناقشة  
لان الذي سبب انه عند ضرورة وحاج الى العلم هو العالم بحساب الطرق والشرائط فاصح الى العوائد  
التي تسوي على منها واما ان تلك العوائد لا يحاط بها الى علم فلا حوار ان يكون تلك الاطام الحارة بطرقها  
ضرورة وكوار العكس ايضا احيانا لا حوار ان يكون الكلمات ماسة ضرورة وسبح الكلام ولا يجوز العكس  
ايضا لما مر ان العلم بذكر الحساب ليس ضرورة بل واحد واحد من المطالب ولا يمكن ان يكون الكلمات ماسة ضرورة  
ايضا وسبح يحصل الكلام منه ان شاء الله مع ذلك لا يحسم العلم الى الصور والصور الصدق صدق ان يكون ان يقال  
العلوم ليست ماسة ضرورة بل هذا الذي ذكرته اي بقده يعني جمعة كما يقال بمره كذا في العوائج  
والطرق الى آخره ان قيل ثم جار ان يكون جمع الصور ماسة ضرورة بل بعضها وبعضها لا يماسها  
في الاحتياج احد طرفيها فيطو وطرق الاحتياج الى الصور وان يكون جمع الصدقات بديها وبقيت الصور  
نظرا وبقيتها بديها في الاحتياج الى الطرق الاخرى وهو كتاب الصدقات فلا يعلم الاحتياج الى جمع الطرق  
ومعصوم العموم اثبات الاصحاب اليه فلا بد من عدم العلم كما فعل الشيخ في النجاة وقال بما صرح القانون  
اقول هذه الاشياء التي يعرف المصنف والقانون شيان وفي شرح الاشارات عرفت ان في الاصل وكما في الاصل  
بالكافي الضمان كقانون روى انه اسم المصنف والمصنف ان يكون من الكلمات وان يكون من المصنفين  
ومع الجردول وانما كان فهو امر واحد موصل به الى امور كثيرة فماسة المعنى الاصطلاحي وقيل الماسة  
بين معنية الاصطلاح واللغوي على ان كل واحد منهما يعبر عن اعادة الانسان عن الخطا لكن المعنى اللغوي عن  
الخطا في الكتابة او في تسوية الاشياء وهو عدم استقامة السطور والاحاديث والتعدي والمسألة ماسة عن  
هذا الخطا والمعنى الثاني يعبر عن اعادة عن الخطا في الفكر ان القانون المنطقي او في المقال ان كان النقيض غير ذلك  
وفي اصطلاح مراد في الاصل والقاعدة وموارد القانون في الاصطلاح امر كلي وهو كمال فهو ما حكيا وخصبة  
كلمة لكن المراد انما منطبق ان مشتمل على جميع حركاته ان على اطام حركات موضوعه عند تعرف احكامها اي  
احكام الحوسات منه ان من الامر انما يفعل هذا هو المفهوم الاحكامي للقانون ومفهومه بالتفصيل مقدمة كلية  
انما وصفها بالكلمة لان المقدمة الحرة والاشقية بالاسم قانونا فاصح ان يكون كبرى والعقد بالاصلاح  
مع انها لازمة بها اشعار بان التسمية بالقانون انما هي بالاعسار كما يصح سيطرة الحصول وصف الصغرى  
بكونها سهلة الحصول لانها من قبيل كل الكل على حده فان معرفة فعلها فاعلى من ضرب ردا سهلا من معرفة

فبعد معرفة الطرق  
الانتقال من المعاني  
الى المحولات وتسمى  
بمشت لا يعرف العلق  
في الفكر الانا دارا  
وهو المنطق



قولنا كل فاعل رفوع لان المعلوم في الاول حكم على ريد وفي الثاني حكم على شئ عام يتناول ريدا وغيره ولا شك ان رفوع الاول  
اسهل من مفعول الثاني اذ مفعول الحكم جمع او افعال اشكل من مفعول حكم فرد واحد من افراده حتى خرج الفرع من  
القوة الى الفعل واراد بالفرع الذي خرج جعلها كبرى من القوة الى الفعل حكم ذكر الحرف الذي جعل عليه على مفعول  
كل سألته كلمة ضرورة يعكس سألته كلمة داية مقدمة مسجلة على الحكم من موضوعها فاذا ارادت ان تعرف حكم قولنا  
شئ من الانسان فقلت قلنا سألته كلمة ضرورة وكل سألته كلمة ضرورة يعكس سألته كلمة داية قلنا  
يعكس سألته كلمة داية على الاشئ من الجواب ان دائما فقولنا كل سألته كلمة ضرورة يعكس سألته كلمة داية مقدمة كلمة  
يصلح ان تكون كبرى لصغر سألته الحصول وعلى قولنا قلنا سألته كلمة ضرورة حتى خرج الفرع الى السكون من القوة  
وملك ان السائل الاخر من القضايا الكلية فانها مطبقة على احكام حركات موضوعها فالقاعدة الكلية اصل للام  
الاحكام وعلى خروجها واسمها من حيثها يحصل تلك الصغرى وضمها اليها تسمى بعرفا ونسبة الفروع واصولها  
يشبه نسبة الحركات الى كلماتها المحمودة عليها فان الانسان مثلا يتناول ريدا وغيره كما ان الجمل عليها وقولنا كل  
انسان صواب يحمل بالقوة على احكامها وانما كان قلنا المعنى بعصلا للمعنى السابق لانه علم بهذا ان المراد بالامر  
المذكور اول العنصر الكلية لا المفهوم الكل كالانسان مثلا وان ذهب اليه بعضهم وعلم بهذا ايضا ان المراد  
بالحركات حركات موضوع تلك العنصر لا جزئياتها فاننا اذا قلنا الفاعل رفوع والحركات التي يعرف منه حكمها وهو  
ريد في قولنا ضرب ريدا وغيره في قولنا دعب غير حركات موضوع العنصر وهو الفاعل لا حركات يعكس العنصر  
فان قولنا الفاعل رفوع مفعول مفعول ليس بها حركات يحمل على عليها فضلا عن ان يكون لها احكام سوى منها و  
واحكام حركات الموضوع على الفروع وعلم بهذا ايضا ان تلك الاحكام اي احكام الحركات مطبقة في تلك الكلية العنصرية  
عليها بالقوة فهذا الاسان هو المعنى المطبق في الامر الكلي على حركات موضوعها احكامها التي سوف نذكرها  
من هذا انه حصل في المعنى ان امور عليه اجعلت في المعنى الاول احد الامور الكلي والكل الحركات والثالث الانطباع  
والاخر في ان النطق كذا في العنصر ما الظاهر المذكور في حوائجنا لا تطابقه على مع المطال الحاسة عند الرصوع  
التي هي الى ان النطق كذا في العنصر ما الظاهر المذكور في حوائجنا لا تطابقه على مع المطال الحاسة عند الرصوع  
طرق اسعال المعلومات الى المحولات ساوول الضرورية والمطلوبة والمحولات يتناول المحولات بصورة وجزئيات  
المعقد بعد وانما قبل يفيد مفعول طرق الاسعال من الضروريات الى المطربات كما ذكر صاحب الكشف بقولنا  
افضل الدين الخوئي مثلا مفعول في هذا القول بالاسعال الذاتي وهو ما لا يكون متوسطا اخر على ما ساد والله

الفهم من تلك العبارات تعين عن صاحب الكشف ان ساد الفهم من قوله الاسعال من الضروريات  
الى ان يكون ذلك الاسعال منها بلا واسطة اسعال اخر لانا اذا قلنا انتقلت من كذا الى كذا فالذي يتبادر الى الذهن  
الاسعال الذاتي واما قول المصنف الاسعال من المعلومات وان فهم منه الاسعال الذاتي ايضا لكن لا يفهم منه  
الذاتي من الضروريات الى المطربات فان المعلوم منه الاسعال من مطلق المعلومات على اعم من ان يكون ريدا  
او نظرية معلومة بواسطة قصر بالمقصود وهو الاسعال من الضروريات الى المطربات اعم من ان يكون بالذات  
او بالواسطة وعبارت المصنف في هذا المعنى الامم وعبارت صاحب الكشف طامع في الاسعال بالذات من الضروريات  
جزئياتا وتبين الصناعات على طريقه صناعة التعريف فانها تعني ان يذكر في التعريف موطاطة الدلالة على المراد  
وغيره عن ذكر ما يؤم خلافا لما اراد به قوله لا تعرض الفلاني في الفكر عدم عروضة اي عروضة الفلاني عند  
براعه القانوني على ما لا يخفى فان المطلق وما يحيط به الفكر بسبب الامثال ان عدم رعايته القانون هذا الذي ذكر  
مفهوم التعريف ان تعريف النطق واما اصدا رتبة ان اصدا رتبة التعريف فالتعريف كالجسم يتناول سائر  
العلوم الكلية انما جعل القانون كالجسم في انه مسمي على الاضواء الخارجية من العلم وعلى الصلابة الكلية  
واصدا رتبة عن الحركات اريد بالاحتراس عدم حصولها فيه ولا يسع يد عن الاسعال فانه كثيرا ما يستعمل كاسعال  
لتعريف الكلية النطق اصدا رتبة عن الذوات الاربع وكما يقال في تعريف الجسم الجوهري اصدا رتبة عن العنصر الى عدم ذكره للاضافة  
الى تعدد الآلهة وقال آله قانون مع ان هذا هو البعيد عن الاسعال كما لا يخفى واما الكلام مسمى عليه واما في العنصر كما لا يخفى  
اصدا رتبة عن المعلومات التي لا يفيد طرق الاسعال من المعلومات الى المحولات كالحق فانه علم يعرف منه احوال  
العرب من جهة الاعراب والبناء فانه علم الى قانون كالمناطق كقوله لا تعدد مفعول طرق الاسعال من المعلومات  
الى المحولات بل ينبغي فيه قواعد كلية متعلقة بكيفية النطق لمعه العرب على وجه كلي فاذا اريد ان يسلط  
بكلام مخصوص منها على الوجه الصحيح اصح الى احكام حركات يخرج من تلك القواعد كما سيجري ما نرى  
من اصولها فمع تلك الاسفلات فكره من المعلومات الى المحولات كقوله لا تعدد مفعول طرق الاسعال  
والله اعلم وعلى كلمة فارسية معروفة وهي بالفارسية انذاره ان المقدار كذا في مقاييس العلوم جعلت اسعال العلم  
معرفة حواس المقادير والخط والسطح والجمع العلم ولو رتبها فانها تتوصل بها الى القوانين الى المباحث  
علم الهند فان جعل تلك المسائل مبادئ للبحث بها على تلك المسائل الهندسية ولا يفيد طرق الاسعال ايضا  
وملك التعريف ان تعريف المطلق مثل على المطلق الاربع فان القانون اشار الى مائة المطلق فان مائة

معرفة



في القوانين الكلية بعد ان سبقت القانون الى المنطق كنسبة مادة السبريد اليه مثل قطع الخبز وكما ان المادة  
 امرهم في ذاته يحمل ان يكون امورا كثيرة ولا يصير شيئا معينيا من تلك الامور الا بان يسمي اليه شيئا محصيا ونسبة  
 السبريد اليه وكما ان صورته الحادثة فانها محصية اليه في مشترك بين العاصم الاربعه بالحسب المائي كذا القانون  
 يحمل هذا الفن وغيره فلا يحصى به الا بالافادة المذكورة في افادة من القانون محوي الصورة المحصية  
 المحصية وقوله وقوله في غير معروف طريق الاسفل والمرتد في الطرق الحرة المتعلقة بالمواد الحرة المتعلقة  
 في العلوم اشارت الى الصورة التي صور المنطق لانه يقع ذكر القول كما عرفت مع المحصية للقانون المنطقي  
 كما ان المادة لا تحصى الا ان يسميها ما يحصلها ويصيرها مثل المادة الحاصلة للسبريد فانها محصية لقطع  
 الخبز بالسبريد كما ان المادة الكلية الفاعلة بالانزاع الى حوله بعد معرفة طريق الانزاع من المعلومات  
 الى الحروف اشارت الى العلم الفاعل بالانزاع لان المعرفة لا بد لها من عارف كما قال وهو  
 العارف الى كل الطرق الحرة المفارقة من العواطف العالم بكل العواطف الى معرفة  
 تلك الطرق الحرة فان الحواس انما تعرف بالعلم بالكمالات مثلا لا يعرف ان الحيوان الساطع بصورته صفة  
 مالم يعلم ان العلم بالام يستلزم بصورته صفة الحرة ولا يعرف ان الاشئ من ان في الصورة  
 انعكس الى الاشئ من الجوانب في ايمانها لم يعلم ان الساتر للضرورة الكلية انعكس اليه دابة ونسبة انفس  
 الساطعة الى المعرفة والعلم وان كانت نسبة القابل الى معصولة صفة الان في الكلام عليها على ان في العلم  
 الفاعل في العلم المادية والصوره مانه ملاحظه انه صادر عن النفس ترسدت كتب حتى صارت غارفا  
 عالما وجعل عدم عروص العاطفة عامة صفة ذلك الكتاب او شبهه بالعلم الفاعل لذلك المعرفة ووجه  
 حمل بعض العاطفات اشارت الى العلم الفاعلة على الوجه الذي قرناه وانما عرفت ان المنطق بالعلم الاربع لان  
 المراد بيان صفة المنطق قد تبين مما سبق وصوره فاراد منها ان تبين صفة ان ما طينها لوجه بيانها  
 على الوجه الاتم الاكل وذكر انما هو بالتعريف بالعلم الاربع لانها يشتمل على الالاسات وهي المادة والصورة وعلى غير  
 وهو الفاعل والفاعلية والتعريف بها ان التعريف الذي يشتمل على العلم الاربع يفيد صفة المعرفة كسره وسمى  
 الاشتمال على الامور الخارجية عن الماطة واكمل من الحد العام لسمو له على الدراسات مع بعض الخواص المفيدة لصور  
 من حصة الصور فان وصفه المعلوم من لوازمها ان لوازم العلم الاربع وهي لذواتها يستلزم نفس صفة العمل  
 على ما عليه في ذاتها وصوره فان نفس صفة في ذاتها سعدم باجرائها يعني المادة والصوره و

لاشئ الفاعل  
 في معقوله

سوم ان يوجد بها عليها وغايتها اذا كان وصفه المعلوم عما هو عليه من لوازم العمل الداعية والمخارج اذا وجدت  
 اي تلك العمل كما في الذهن كرم وصوره اي وصفه المعلوم في الذهن على الوجه الذي هو عليه في وصفه الماطة  
 التعريف ان يعرف المنطق فاسد من وجهه الاول وهو في الفاء دانه تعريف بالحسين المراد بالحسين النفس الما لكونها  
 عليه لوجهه اما ولا يقع الوجه الاول في كون يعرف المنطق تعريفا بالحسين فلان المنطق علم وهو القانون معلومات  
 والمعلوم مبين للعلم اما ان القانون من المعلومات فلان عار عن القضايا الكلية لا تشك انها من المعلومات دون  
 العلوم وسان وذكر ان المعلومات مفردات او حصلت في الذهن عرض لها تلك الصفات كوني والعقلية والذاتية والعرضية وغير  
 ومنها كليات تامة خبرية فاد حصلت في الذهن عرض لها تلك كونه فصفة وحملته ونسبة الى غير ذلك فكما ان المعينة لا ياتي  
 الى الصور اربع المعلومات المتعلقة على الجنس والفصل بشرط حصولها في القوع المذكورة كذا المعينة والاقبال الى  
 المعينات هو علم المعلومات التي يعبر عنها الفصدة وطاير بالذات بشرط حصولها في تلك القوة الا يري اننا اذا اردنا نحمل  
 المجهول من المعلوم فاننا لا نحفظ المعلومات وسعمل من بعضها الى بعض حتى يصير معلومات فكما ان الموصل الى الصور  
 اتصالا ورسالا لا بعيد اعني الحروف وما يتكبر عنه المعرفة من حمل المعلومات كذا الموصل الى المصدق كذا هو وادراكها  
 من حمل المعلومات دون العلوم كذا لا اتصال مسرود بوصفه الذهن وحصول العلم فكما ان المسادر الى العلم  
 يكون معصودا من موكب حيوان ناطق هو مفهومه المعلوم لا فهمه الذي هو العلم كذا التبادر من موكب العالم فاول  
 مفهومه لا فهمه واما ثانيا فيجب الوجه الكافي كون يعرف المنطق تعريفا بالحسين فلان المنطق هو ان في معرفة  
 معرفة القانون يعرف ما من مبان غير صادق عليه فلا يصدق عليه القانون التام من وجهي الفاء والتعريف  
 دور لان الصور والصور المعروفة او صور شئ من احوال المعرفة موصوف على صور المعرفة بل لان معنى طريق  
 الاكتساب حرا من المنطق لان ما ذكره السوف ليدل على ان معرفة طريق الاسفل مستفادة من القانون الذي  
 هو عار عن المنطق فكيف حرا المنطق على تلك المعرفة موصوف على المنطق ولا شك في ان معرفة طريق حرا كما قال  
 فيوقف تحقيقه ان يحقق المنطق على معرفة طريق الاكتساب التي يحقق الطريق موصوف على جنة موقوفه  
 ان معرفة طريق الاكتساب مستفادة من المنطق ساء عما ذكره السوف في توقف ان المعرفة عليه ان  
 على المنطق موقوف كل واحد من الجوانب على خاصية صارم الدور واما جعل معرفة الطريق موقوف على المنطق  
 لانها بناء على ان معرفة المواد حرا المنطق لانها كسب الاول بان المنطق قد يطلق ويبراد به معلومات كما قال  
 فلان تعلم المنطق ان تعلم تلك المعلومات المحسوس صلب وليست دانه تعلم العلم تلك المعلومات وقد يطلق

ه







من واما الحاسب فهو علم العبادات الذي هو علم معرفة كيفية استخراج المجهولات العديدة من معلوماها وهو علم  
 لان موضوعها محال فان موضوع علم العباد المطلق وموضوع علم الحاسب هو العبادات باعتبار ان يكون المعلوم  
 منه موضوعا ان يكون له وجودا في العالم وموضوع علم الحاسب العبادات وعلى كل حال في النجاة ولا اصحابها ان  
 تلك العلوم متعلقة الى المطلق لان الحادي الاول لهذه العلوم من حيثها فانها لها موضوعها فلا مع  
 فيها غلط من حيثها بل هي بالبداهة والامن حسب ما يكونها مبادي تلك الخطا وكذا الحال في مسائل تلك العلوم اذا  
 صارت مبادي لمسايل ان تكونها يفتني بلها شكل ومناسبتها لتلك المسئلة الاخرى القريبة منها واصحابها وملكها الى المطالب  
 البعيدة من المبادي الاول ولان البرهان الواضح في مبادي تلك العلوم قريبة كانه او بعيدة كانه في الانتاج فلا حاجة في جعل  
 الافكار التي فيها الى قانون عام للمدعى عن اللفظ الخطا لان موادها ولا في صورها وان اصحابها هناك في تصور  
 الاصطلاح الى تنبيه عن الخطا حتى اذا ثبت عليها من تلك الكيفية وما قيل لان ان العبادات لا يقع في الهندس والهندس  
 لا غير موضوعه لان ادعيته عدم وقوع العبادات بل المدعى ليس من شأنها طرق العبادات ولا يقع في ذلك وقوع  
 للبداهة او لشيء وهذا كما يقال المدعى ان العبادات لا يقع فيها بل هي بغيرها ولا يقع في ذلك وقوع  
 في هذا الدعوى انما الخاصة التي الى المطلق للعسم الاول مع ما يتطرق فيه العبادات ولما كانت تلك العلوم بعين الحقيقة  
 قليلة المتناس ان العلوم التي من العسم الاول الذي يتطرق اليه العبادات استبان ان تلك العلوم المتسعة  
 الانا دارا على معنى ان الناس كما يحسون في كتاب العلوم المطبوعة الى المطلق الانا دارا في بعض العلوم وعلى العلوم  
 متسعة لا بعض الناس وهو المؤيد بالحقا القسمة حتى يرد ما ذكرنا من انه لو يتعلق قوله الانا دارا بقوله فاصح  
 اسود سوال السوال فالاسماء كلها لا واه بعض الناس كما ذكرتم بل ان الموضوع المذكور ثانيا  
 وهو ان اراد بقوله الانا دارا بعض العلوم لبعض الناس ما على فاصدة القوم وعلى ان العلوم المطبوعة هي  
 قسم يخص الى المطلق لانه يفرق من هذه العبادات والآخر عن حجاج المدعى كالعلوم المتسعة المنظمة لانه لا يفرق فيها العبادات  
 واما ان كان المدعى الى تلك القاعدة القائل بان من العلوم المطبوعة ما لا يقع فيه العبادات فمعنى عن المطلق  
 صاحب الكتاب اما المعنى في تحرير السوال الاول ان المعارضه الاول حيث قال فان قيل المطلق  
 لكونه نظريا بعض هذه العبادات وعلى ان ما عدا القوم مضمون فيها تلك العلوم ان المتسعة ان كان يطبق  
 في حاشية الى نظرها في هذه العبادات في قوله فلا شك ان يحصل المراد الى هذه كذا قيل والنظر في كونها  
 يحصل المبادي في المراد وكونها تفرقها في بعض العلوم ولا شك ان يحصل المراد ويرسمها في القواني  
 المنطقية قال الشيخ والنجاة ونسبته الى الرواية كسبته الى الظاهر والعروض الى الشعر كلف النظر السليقة

جام

والدوق السليم وما اغني عن علمها وليس شئ من العبادات السليمة والدوق انما شئ في استحقاق  
 الرواية عن العلم باعد او هذه الاله فعل هذا الاصح ان يقال ان من علم ان العالم حادث وكل حادث لصاح  
 علم بالصدوق ان العالم له صاح وان لم يعلم ان الموضوع في السك الاول سيجان موضوعه فلا شك انه نظر في كل  
 حجاج الى العوائذ المطلقة ولا يحل على ابدانه لا يحصل السك في علم قضيتي كيف انخذنا وانما حصل في كل  
 الاول من بعد يحصل المواد ورعاية البرهان في الموضوع وهو ما حصل في الكبرية وملاحظة  
 ابراج الاصف في حكم الكبرية ومنذ اعين الاصحاب الى العوائذ عابده ما ان الساب ان الاسماء من ابدانها في لازم من ان  
 يحصل المبادي والبرهان في الموضوع على الموضوعات بها فكيف ذلك وطوع عن وعام الكلام فذكره وبعده  
 ووقوع فيها ان في العلوم المتسعة لا ينافي ذكر ان الاصحاب الى المطلق لان الاصحاب اليه لكونها نظرية ولما كان  
 برامينا يفتني واصح ظن انها بديهة وليس كذلك وربما حصل فيها او سئل حجاج في السان الى معلومات كثيرة  
 وما ملأ رقيقة معده وان كنت في رست من ذلك فليكن مطالعة كتاب اقليدس وارثا يطبق مع ان السان  
 في كل مسألة وشكل لا يحل عن قانون من قوانين المطلق مطلع عليه من سائل في الكتابية ومعلوم ان  
 الله وانما سمى هذا الفن متطعا لان المطلق يطلع على المطلق الخارج الذي هو الله وهذا هو المهور  
 عند العامة وتطلق على المطلق الداعي وهو اركان الكتاب المحققين بوعود الانسان وعلى مصدر ذلك  
 يعني المطلق وتطلق على النفس الساطعة التي هي مصدر ذلك المطلق وهو فعل من افعال النفس  
 بواسطة آلة النطق من جهة ان ذلك الفعل مصدر عنها ومظهر هذا الافعال ان تاتر النفس عند الاوراك  
 عن الطي وانطباع صورته فيها فكونه النفس مظهر ذلك السات وانما قال في الاول مصدر الفعل ون السات  
 مظهر الافعال لان المطلق يفعل فعل من افعال والاوراك ليس فعل بل انفعال وذلك هو كما كان هذا  
 الفن يعنى الاول ان اللفظ لانه موجب لصور المعاني لكثيره المعصية للعارات ويسكن عند الفن  
 بالكتاب او بالكتاب مسكن سدا وان جعل اركان المطلق صحي منقيا اذا سدا والاشقة  
 وحصل بسببه ان بسبب المنطق كالات السات ان الساطعة لانه ان يحصل كما لانه لا اوج جواب  
 لما ان هذا الفن اسم منه من المطلق ان وضع ما رايه اسم بعينه وهو المطلق وفي المقام هذا العلم  
 يسمى بالسواسه لو غيا وما سواسه طبعنا والسواسه المطلق قال فان حصل المطلق لكونه نظريا اقول  
 قد عرفت في ان المطلق حجاج الله في كتاب العلوم المطبوعة ويرسمها في المعارضه ان يقال ما ذكرتم

المعمل

اسم المطلق



ولكن في

[illegible]

العلم

كونه احدا او لا فلان النعم الاول ثلث وعلا متنى لعدم ايراد المطر الاول لالبع فيه العلق واما ثانيا  
 فلان البعد هو الاول مبني على مقدمات اكثر وهذا مبني على مقدمات اقل فكيف النوع الواردة عليها اقل  
 واما ثالثا فلان الاول مبني على قاعدة العموم المطبوع بها خلافا لهذا واما رابعا فلانه اوفق لما مر ان  
 الكتاب المطبوع من الضروريات يحتاج الى المبين فيمكن منها ان يقال المطلق لكونه نظريا لا حيا  
 قانون اخر فالنعم عدم عروض العلق مستدرك فلو كان جميع طرق الاستعمال من الامور ان الشارح والجمهور  
 لم يكن وقوع العلق اصلا في المادة ولا في الصوت ففيه ان المطلق نظري فيحتاج الى البناء الى قانون اخر  
 فان وجد في سلسلة الاكتاب ما بعد ال ما بعد الله ان وجود سلسلة الاكتاب شي يقتضيه ان  
 لعدم ذلك في الاصول المدور والاول وان لم يوجد ذلك في المسمى لا يقال لاهل لروم المسمى والاشياء  
 ان اشياء سلسلة الاكتاب الى قانون ضروري هذا الامر وحمل ان يوجه على التعديل من ان هو ليس  
 والمعتبر الاصل لكن يوجب على تعديل المعنى كان هو الذي يقال لاهل لروم المسمى كذا وانها سلسلة  
 الاكتاب الى قانون نظري لا يوجب فيه العلق او كذا الاشياء الى قانون ضروري ويوجب على التعديل  
 الاصل كان سوا واحد او ذلك لاننا نقول المطلق هو العلم بجميع طرق الاستعمال من الضروريات  
 الى التطورات فانها تعني المطر ان كان بصورة وطرق الاستعمال اليها القول الشارح وان كانت  
 ان المطر ان بعد عنه وطرق الاستعمال اليها الحق فلا طريق استعمال الا وهو ان ذلك الطريق من المطلق  
 ولو كان ان المطلق هو العلم بجميع طرق الاستعمال نظرا في طريق يفرض للاستعمال سوا كان هو  
 شارحا او حجة لكونه نظريا والاول وان لم يكن المطلق نظريا لزم خلافا للمعنى الكتاب من وجه المعارض لو  
 كان المطلق محكما لله في الكتاب العلوم المطر لا يحصل الاكتاب ان الكتاب العلوم النظرية بدون  
 ان يكون المطلق من المعارض بدون ان المطلق في كونه شرط الاكتاب العلوم واما لا يوجد بدون شرط  
 والسالى على ان كثير من العلماء اتفقوا على خلاف حال كونهم محدين عن هذا الامر يعني ان المطلق مطلق  
 احكام فواعدا وسهده ساه يكتسبون العلوم والمعارف فان كونهم محيين في الكلام واما العلوم  
 طهنا المصنوعات والمعارف المصنوعات ساه على ما سبق من ان المعارف ودراس المسماة والعلم ادرك  
 اكثر ويؤيد كذا في الاول الى الوجه الاول مع المعارض فكلوا ان المعارض على وجه اخر مما يطابق لما في  
 الكتاب الاصل كذا في الاول على وجه التعديل الاول الوجه الثاني في التعديل الاول الوجه الثالث في التعديل الاول  
 التعديل الاول التعديل الاول التعديل الاول التعديل الاول التعديل الاول

والنظار

22



التدوين انما لم يكن لكونها حجة او اية او دعوى بل بقصد صوري ومجرد بيان  
الضرورة في طريق ضروري كما يكتب في البرهان كالاربع من البتين منها ان من الاشكال الاربع  
ومع ان البتين الشكل الاول بطريق بين الماء متعلق بكنهه ان العوايد المتطرفة بعضها ضرورية بقولنا  
الشكل الاول مع العكس الاستساق مع اوله وصدق حرم العقل بها الاعلى للضرورة انظر فيها التي تلي  
التنبه على موهومات اصلها كما ان القاعدة تنبذ بها كذا كذا الاحكام الجارية تحتها فانك اذا وقع  
على عكس حرم على منه الشكل الاول مثلا او على عكس الاستساق وعدمه مع الاشكال صريحا من غير بلاغها  
فذلك كقولنا الشكل الثاني او الثالث مثلا مع وكذا الاحكام الجارية تحتها ايضا واذا اذنا كنت في نظر  
العوايد المتطرفة اخذنا قواعد الضرورية اما وحدها او مع قضايها اخرى ضرورة غير منطقية ورتبنا ما ترتب عليه  
التي تكون نتائجها بديهيها على العلم بالعادة المطبوعة ولا يحتاج في فصلها الى قانون آخر فانها كذا  
الضرورة سواء كانت منطقية او غير منطقية كالمسألة كذا القاعدة المطبوعة والبرهان في الواقع مما يدعي  
فلا حاجة في البرهان للموصل اليها الى قانون يستخرج موهمة لا يحصل مادته ولا في يحصل صورته وهذا مع  
استبانة نظرنا لسطح من ضرورية بطريق ضروري فلا يخفى ان كل ما في كل طريق كذا  
الى قانون منطق في ذلك ما ذكرنا كذا البيان وعلى كلام الشيخ حتى لا يميل عن سواء السبيل وقد عرفت  
من انه يحصل لباي والبرهان على الوجه المحقق لا يستعمل في العوايد المتطرفة مطلقا فقامل ذكرها ان هذا  
القدم هو في الشرح مع صوابه ومطابقا حيثما خالف والاخر ان العكس الخلف يرجع الى التباس الاستساق  
فقال لوم فيكون السوء بعدد بعضها واذا صدق بعضها صدق مع المدة الصادقة في نفس الامر واذا صدق  
بعض مع المدة الصادقة في نفس الامر واذا صدق البعض مع المدة الصادقة انتم قد منها الشكل الاول واذا  
بعد لزم ان لا يحصل لوم فيكون السوء لزم ان لا يحصل لوم فيكون السوء بطريق العكس الا في الاول  
فان كان العكس الاول سمي على ان يربط مع عدمه الاول قاعدة منطقية ضرورية وصدق على تصور  
مع بعض التنبه بتفاد من موهمة الساقفة والثانية خصصة ضرورية فان بدالة العقل حكم بان ما صدق  
في غير الضرورية صادقة مع العكس بالصادقة والثالثة قضية بديهية سوفي على تصور الشكل الاول  
مجرد من تصور العكس والشكل الاول كقصة تنبيه على الاصطلاح والاربع قاعدة بديهية منطقية  
ومن ان اول من يتنبه على العكس بالاربع البديهي قد عرض لها ثم سمي بديهي الاشكال على منه الشكل الاول

كما ان ذكر العكس للاحتراس بعد ما قد تيسر جزمي بديهي الاشكال على منه الشكل العكس الاستساق الذي هو  
يقين ايضا كما مر بعد الاستساق من العكس بالضرورة من غير احتياج الى قانون او قاعدة اخرى  
الى عكس اي يرجع الى عكس منتظم من الشكل الاول فانه تعالى في العكس كذا من صدق في نفسه وهو الضرب بعرض  
مع الكبير صدق مع انما ان العكس مع عكس كذا لان العكس بما وصدق ان في مع المحروم من كذا صدق مع اللام  
بالضرورة والزم العكس يعلم سببا من الخلف المستعمل في العكس وغيره وعلى البدين فهو من العوايد المتطرفة  
وكما صدقنا صدق السوء مع انه من صدق العكس صدق السوء لانها على منه الشكل الاول البديهي الاشكال او على منه  
سوى الى منه الشكل الاول وقد عرض لها بديهي المقدمة المذكورة تنبذ العكس مع منه من الشكل الاول به لكونه كذا  
مثلا اذ صدق كذا في ولا شيء من آب صدق كذا في ولا شيء من آب الا ان السوء كذا في كذا  
صدق السوء على ما في من آخ فقولنا من صدق العكس الى قوله صدق السوء فكل شرط من شرطه بديهي  
والحد الاول في الصوري نال وفي الكبير مقدم فكون العكس الضرب الاول من الشكل الاول ولذا ذكر في الاول  
حتى صدق العكس صدق احد من موهمة مع احد من مقدم في الاول مع عدمها فكل على منه الشكل الاول وما  
يشتمل السوء على سبعة مع الامر فكل في على الامة المذكورة مثلا كذا صدق مقدمات العكس صدق موهمة  
لا حصر في صدق السوء مع كذا صدق موهمة العكس صدق السوء في الصوري فلان من صدق كذا في صدق  
ذات الجيم المفروضة وضع الموضوع والمحمول كذا في وب وصدق ووب واما الكبير فلان اذا صدقنا  
الامر صفة اعني بعض حجب فاذا صدق مع الكبير الصلوة في الواقع فصدق السوء المطلوبه على ما سطره  
ان شاء الله تعالى فان قيل اذا كانت البينات الجارية تحت الشكل الاول والعكس الاستساق بديهي الاشكال  
في يحصل المطالب المتطرفة بها في الفايدي في جعل اسام مطلقها من مسائل ملذ الفين آخيان هذا من انك فابديز  
احدهما ان يكون الحجاب وان كان بديهي الا انك اذا علم انها مطابقة للقواعد التي يشهد بعضها بديهيها فيقول  
من انك من بديهيها فبان بديهيها فبان بديهيها فبان بديهيها فبان بديهيها فبان بديهيها فبان بديهيها  
الضرورة من سبعة من كذا قواعد احكام النظر الجارية تحتها فحصل الاطلاع على اصول الاوقاف الموهبة  
الى المعاصد المطلوبة على الوجه الاكمل وربما عرفت ان من الوجه الاول وهو ايضا يمنع الملازمة بان المطالب  
ضروري وطريق وموهمة على سبعة اقسام اصطلاحا اما حصر مصادم حذف احد الاقسام السبعة  
او داء البعض من الاقسام ينسب عليها سبعة العاطف وعدادات كالكل والحسن والجميل فحصل جعل الاصطلاح

الضرورة

عام

قضية















من مقدمات الشروع في العلم ان يعلم موضوعه لان علمه بالعلوم بعضها من بعض حسب ما روي الموضوعات لما كان  
اسكال النفسانية متوطنا مع صفات الاشياء واحوالها واما تلك الحقائق والاصوال فتكثر وكما كانت معرفتها محاطة  
فأفردوا متعة تفيد العلم للصطفا وتسهيل تعليمها فافادوا الاصول الدالة التي تعلقت بنسب واحد او باسما مساهمة  
تناسا معتدلا ودونوه على صفة واحدة او سموا بذكر النسب وبذكر الاشياء موضوعا لذكر العلم لان موضوعات  
مسايله راجعة اليه فصار كل طائفة من الاصول سببا سارها في الموضوع على منفردا امتثالا في تفتيح طائفة  
اخرى منها من حيث كنه في موضوع آخر فتميزت العلوم في انفسها بما روي موضوعاتها بهذا التام لا بد منه مع ان الامتياز بين  
اخر كان جازما كالغاية مثلا اذا علمنا ان عامة الموضوعات بطرق العاط في المقال وعادة المنطق القصيرة عن وقوع العاط في الفكر  
جزئنا بالتماسها وان لم يتصور موضوعها وهذا امر استحسنه القدماء في العلم والعلوم والافلا مانع من جهة  
من ان يعد كل مسألة علميا على حد ولا مانع ان تصاغ من ان تعد مسائل متكررة غير متشابهة في الموضوع على ما اوردنا في  
لكنها كانت في انما انما بامور على امور اخرى فاذا علمنا ان اشياء موضوعه هذه انما كانت الى ان مقدمه الشروع في العلم  
بان الاشياء الفلاني موضوع له تميز في العلم عند العاط في فضل غير وانما قال فضل تميز لان الاصل الامتياز قد حصل  
بالعرف اذ اقل فادرك الامتياز لكن الامتياز الحاصل بالمعريف الامتياز كسب المفهوم والامتياز الحاصل بالموضوع  
الامتياز كسب مفاهيم علمية على علم حتى كان ان كان الطائفة جامع ابوابه ان ابواب العلم احاطة ما لم يرد بالاحاطة  
بما فعل بل اراد بها الاحاطة بالعرف العربية من الفعل لانه اذ تصور موضوعه مسائله حصل عند قاعدة كنه  
ان كل مسألة محضها عن كنه في هذا العلم فاذا اسبح منها فربما تميز عند ابوابه ومسايله عما عدا كنه في الفعل  
وفاط احاطة مائة وروي لفظ فان تشبيه على ما ذكرنا فالتميز كسب الموضوعات اتم وايقنا ان في تصور موضوع  
مسائله احاطة جامع مسائله محاطة ما يقع ان بين مسألة ومعرفة علم ان من مسائله في العلم لانه اذا رتب الى محمول المسألة  
فان كان من ان في العلم للموضوع وفان موضوعها موضوع المنطق علم ان من مسائله المنطق والافلا مثلا اذا علمنا ان في  
سبح من ان في العلم للموضوع ان الساسه تميز عند كنه في العلم لانه اذا رتب الى محمول المسألة انما كان  
علم في العلم ليس من هذا العلم ان كنه في العلم ليس من الانوار الدالة للمفعولات الساسه بل من انوار  
ان في العلم ليس من هذا العلم الباطن عن الاصول الدالة للموضوع وكما كان المقصد في الموضوع كنه في  
ان الاشياء الفلاني موضوع هذا العلم هو بالصور ان تصور الموضوع لانه وقع محمول في هذا المقصد في فلا بد من  
لكن في المقصد في العلم لانه تصور الموضوع لانه وقع محمول في هذا المقصد في العلم لانه تصور الموضوع  
لكن في المقصد في العلم لانه تصور الموضوع لانه وقع محمول في هذا المقصد في العلم لانه تصور الموضوع  
لكن في المقصد في العلم لانه تصور الموضوع لانه وقع محمول في هذا المقصد في العلم لانه تصور الموضوع

ان الشروع في تصور الموضوع وكنه في العلم لانه تصور الموضوع من المبادئ المتصورة لان المبادئ ما سوف عليها المسائل  
تصورات كانت او تصديقات في كل مسألة لا بد من تصور الموضوع وكنه في العلم لانه تصور الموضوع من المبادئ المتصورة لان المبادئ ما سوف عليها المسائل  
انما سوف على تصور العام او كان تصور الخاص كنه في العلم لانه تصور الموضوع وكنه في العلم لانه تصور الموضوع من المبادئ المتصورة لان المبادئ ما سوف عليها المسائل  
ان الخاص منها ان موضوع المنطق قيد العام وهو موضوع العلم مطلق ولا تصور معرفة القيد الا بعد معرفة المطلق وروي  
بأن المنطق تصور مفهوم موضوع المنطق حتى يقع توقفه على معرفة مفهوم الموضوع بل الما معرفة ما صدق عليه موضوع المنطق كالمعلوم  
التصورية والمقصدية وليس مقيد بل الحق انه لما كان المقصد والمقصد في ان الشيء الفلاني موضوع المنطق فلا يمكن الا بعد  
مفهوم الموضوع لانه وقع محمول في هذا المقصد في العلم لانه تصور الموضوع وكنه في العلم لانه تصور الموضوع من المبادئ المتصورة لان المبادئ ما سوف عليها المسائل  
المقصد منها معرفة ما صدق عليه موضوع المنطق وهو موضوع العلم مطلق ولا تصور معرفة القيد الا بعد معرفة المطلق وروي  
وما ذكر في الشرح اوضح والحاصل ان الخاص في المقام لو كان تصور ما صدق عليه موضوع المنطق لم يكن في معرفة مفهوم الموضوع  
لانه صار له لا بد في وروى ان تصور ما صدق عليه موضوع المنطق من معدن الزعم للكون من العلم والافلا مانع من جهة  
الاشياء وانما قلنا انه من العلم لان المقصد في موضوعه علمه واورده عليه بان لا بد ان تصور من العلم والافلا مانع من جهة  
بمع موضوع العلم لانه تصور ما صدق عليه موضوع المنطق من معدن الزعم للكون من العلم والافلا مانع من جهة  
المقصد في موضوعه لا بد في وروى ان تصور ما صدق عليه موضوع المنطق من معدن الزعم للكون من العلم والافلا مانع من جهة  
لكن في المقصد في العلم لانه تصور الموضوع لانه وقع محمول في هذا المقصد في العلم لانه تصور الموضوع  
لكن في المقصد في العلم لانه تصور الموضوع لانه وقع محمول في هذا المقصد في العلم لانه تصور الموضوع  
لكن في المقصد في العلم لانه تصور الموضوع لانه وقع محمول في هذا المقصد في العلم لانه تصور الموضوع  
لكن في المقصد في العلم لانه تصور الموضوع لانه وقع محمول في هذا المقصد في العلم لانه تصور الموضوع

الموضوع

تصور

المنطق

العلم

الاشياء



























三

[illegible]

الحمد لله



فصل من ذلك انهم اخرجوا الموصل الى الخيل مجرى الموصل الى النصارى الى حلب

[illegible]

لان مع توقف التصديق على طرد المصور ان الثالث انما يحصل الابعد حصولها كما اشار اليه بما ذكر من التصديق  
 لا يحصل الابعد حصول المحكوم عليه وبه والحكم فانه نفس الموقوف ومن البين ان حصول طرد الموقوف هو انما اذا حصل  
 التصديق حصول المصور ان طرد الامور واذا لم يحصل حصول المصور اذ لم يحصل التصديق فلا يلزم اعتبار تلك التوقف حتى  
 يظهر معنى الموقوف بتأخره فليكن قلت لما لم يثبت ان التصديق موقوف على حصول المصور انما هو ان المصور لا يكون  
 الموقوف متوقفا على حصوله فيكون عليه ان التصديق موقوف على نفس الحكم لا على صورته وما لم يثبت من ذلك ما هو  
 لا الاول والتصديق لا موقوف عليه واشار الى هذا بقوله التصديق ليس موقوف على حصول الحكم بل موقوف على ثبوت  
 ان نفس طرد اذا كان الحكم التصديق وما اذا كان نفس التصديق فلا يصح هنا توقف التصديق على ثبوت الحكم بل موقوف على ثبوت  
 نفسه احيى عليه بان الحكم فعل من افعال النفس لا اختيارية وقد يعبر في الحكم ان كل فعل اختيارية لا يوجد الابعد حصوله  
 حاصله ان التصديق كما موقوف على الحكم موقوف على صورته لكن هذا الجواب غير مناسب لمذهبنا نحن لان الحكم عندنا  
 على ما سبق وهو ان التصديق واحد او ليس به احد فهو من معقول الكيف او لا تفعل لان معقوله الفعل والذات  
 كما نذكر لا يكون للنفس تأثير في حصوله من المبدأ الفاضل ولا يلزم منه ان موقوف التصديق على حصول الحكم هذا  
 اشار الى جواب سؤال بعد تفرغ ان يقال لو توقف التصديق على حصول الحكم يلزم ان يكون التصديق حكمة  
 حصوله الطرف من حصوله النسبة والحكم وصورة الحكم وبما هو الجواب ان يقال ولا يلزم من توقف المصور ان يكون التصديق حكمة  
 التصديق ما راد على الارادة ان يكون ان حصول الحكم شرطاً للتصديق كما صرح به مولانا في الدين الثاني في بعض نصائبه  
 يعني شرح المباحث والخفي في الجواب ان هذا الجواب الاول ليس بحق وقد اشرنا الى وجه ضعفه فنذكر وان  
 قد علمت ان الحكم في هذا المقام ان افعال النسبة والاسناد والسند كلها الفاظ وعبارات والكلام المحقق  
 ان الحكم اذ كان ان السند واحد او ليس به احد فالحكم انما يكون حالة اذ كان حصول النفس ونفسه افعالها كما يكون  
 من معقول الكيف ومن البين ان التصديق لا موقوف على حصوله الا اذ كان حكمه انما هو حصوله معقولا لا  
 ان النفس بان على افعال النسبة الاسناد واستزاعها التي تكون احد الامور اذ كان سوت احد الامور لا فائدة  
 في توقف الحكم في النسبة الخالصة او تحت اي عند الاداء وهذا اشار الى الحكم الذي في النسبة الشريطة المصغلة او متاخر اياه اي مساواة  
 هذا الامر من الآخر وهذا اشار الى الحكم الذي في النسبة الشريطة المصغلة وارجى ان تارة اخرى على نفس النسبة  
 الاشارة التي هي موهوب الاول واستعماله ان يتحقق الحكم واسمها ان المصغلة في الموضوعين احد معقوله للعلم الاول  
 بان الحكم والاحكام اسم الحكم بالقياس الى في الاول مع النسبة الاشارة وفي الثاني بمعنى ارتفاع النسبة واسمها النسبة  
 على ذكر ان على كونه مشتركة اسمها ان اسمها المحقق الحكم والموضوعين على معنى اسمها او لا بمعنى النسبة الاشارة  
 والنسبة صورته واسمها انما بمعنى الاسناد والاسناد واسمها انما لا تصور ونسبة ذلك الاستعمال على لفظ الحكم نقول بالانتماء  
 على المعنيين المذكورين فان في الاسناد لان المراد من تصور الحكم تصور النسبة للاشارة الى معنى نسبة ايضا وليس يعتبر  
 في الحكم على الشئ تصور الحكم المحكوم عليه وبه والحكم فعلا كما لا يخفى حصول صورته بوجه ما ذكرنا في نسبة ايضا وليس يعتبر  
 وان كان لا يميز بينية من قبيل ما يحصل بصوراته كغيره من الاسناد فبوجه فان الحكم بان انما هو موضوعه ما ذكرنا في نسبة ايضا وليس يعتبر  
 غير ذلك من الاحكام التي علمنا فانها مع انما تصور الحكم المحكوم عليه وبه والنسبة كنهه الجمعية بوجه ما قلنا في نسبة ايضا وليس يعتبر  
 معقولة بانها على غير معنى مع الجهل بان ان في سب او في اذ غيره واعلم ان بين العلم بالوجه المبدأ مطلق الوجه اعلم من  
 ان يكون مضافا الى الشئ او لا وبه العلم بالشئ من وجه فراق الفرق بين طرد العلم بين وجه فائدة جلية تافهة في المباحث  
 الاشارة في المجهول المطلق سيما عاقله وذلك الفرق ان معنى الاول وهو العلم بالوجه حصول الوجه عند العقل ومعنى الثاني  
 وهو العلم بالشئ بوجه ان الشئ حاصل عند العقل لكن لا حصوله لا تاما اذ الوجه امر عارض من عوارض الشئ اي  
 صفة من صفاته ولا يلزم من العلم بالعارض العلم بالعرض فعلى طرد معنى العلم بالوجه اسناد الوجه عند العقل ومعنى  
 العلم بالشئ من الوجه اسناد الشئ عند العقل بالوجه فبوجه ما ذكرنا في نسبة ايضا وليس يعتبر  
 الوجه حصول العلم بالوجه من غير علم فان المصور قابل للشدة والضعف كما اذا اراد ان يظهر كبره في نسبة ايضا وليس يعتبر  
 مصوره بصورة ما واما تصور غيره فاما ثم يزداد ذكر الشئ انما فاعلم ان نسبة الى الشئ اي اذ عارض  
 النسبة بينك وبين الشئ بوجه وانك قد علمت ان يحصل في عقلك كمال ضعفه حصوله انما لا يكون نسبة

۱۵



























10. *Chamaecyparis*

201

卷之四







七

مس







اللفظ لا يفرق بينه وبين اللفظ في التركيب ليست دالة على ايراد اللفظ لان من جملة  
 اجزاء اللفظ اجزاء الصور اي هي الهيئة التركيبية وهي ليست موضوعا لبحثنا في الهيئة التركيبية  
 لو كانت موضوعا لبحثنا لما كان التركيب ان تركيب المفردات في جوارها التركيب ان اللفظ  
 من يركبها بل يوفق كل تركيب على معرفة وضعه بخصوصية كالمفردات لان اللفظ من اللفظ  
 اما يكون بالنسبة الى من هو عالم بالوضع وليس كمن لا يتوقف كل تركيب على معرفة وضعه فاما  
 كثير من التركيب تركبها الشخص ولا يكون ان الواضع ومنها اولها بل ربما يجزم بان الواضع  
 لم يفع هذا التركيب لمفوض فعلم ان الهيئة ان التركيبية ليست موضوعا وهي من اجزاء  
 المركب فالوضع باللفظ ايضا مختلف في التركيب اجابة المفسر بان اللفظ المركب كانه مشتمل  
 على اجزاء خاصة كلفظ الانسان والكاتب فلفظ الانسان كاتب وجزء من تركيبه ان مشتمل  
 على جزئ من صورته وهو الهيئة انما حلة من تالفا لغيرها بالافعال في تالفا الانسان بالكاتب  
 فلو قلنا ان من اللفظ المركب مشتمل على اجزاء خاصة كلفظ الانسان والكاتب وجزء من صورته  
 وهو الهيئة ان هذا المعنى الى اللفظ وكان اللفظ الماوية اللفظية من التركيب  
 موضوعا باللفظ الماوية المعنوية كذا الهيئة التركيبية اللفظية موضوعا بالهيئة  
 التركيبية المعنوية قوله غايه ما في الباب انما ان الهيئة التركيبية ليست موضوعا بالشخص  
 لكنها موضوعا بالنوع كانه جوب من سوال مقدر تقدير السؤال ان يقال لو كانت الهيئة التركيبية  
 موضوعا لما كانت التركيبية في اللفظ من تركيبه وتقدير الجواب ان يقال لا نعلم من اللفظ  
 وانما يقع لو كانت الهيئة التركيبية موضوعا بالشخص وليست كذا بل هي موضوعا بالنوع  
 انما بالوضع النوعي وضع عام لا يقتضيه بان مفوضه من الموضع فان الهيئة التركيبية التي  
 في الجملة هي الهيئة التركيبية التي في الجملة الفعيلة كل واللفظ منها موضوعا لللفظ المقصود  
 منها فاعتبر كل واللفظ منها هي الهيئة التركيبية عامة وفي الجملة الاسمية واللفظ الفعيلة وفي  
 نوع بالنسبة الى هيئات التركيبية اللفظية المندرجة تحتها فوضع كذا الهيئة التركيبية التي في  
 عامة وضع باللفظ ان ياتيها باللفظ المقصود منها فاما كذا هيئات موضوعا  
 باللفظ وان لم يكن موضوعا باللفظ وكذا هيئات التركيبات العامة كذا هيئات  
 التركيبية موضوعا لغير وضعها فبما يختلف هيئات التركيبات

ان اجاب مع

التركيب مع

فحسب اختلاف اللغات ولهذا ان الى الاسد لال على كون اللفظ موضوعا وتعدى الى اللفظ  
 التركيبية محله فحسب اختلاف اللغات مع الاحاد واللفظ فان المضاف اليه اللفظ في اللفظ  
 عدم في بعض اللغات فلو لا اسرار اللفظ في قواعد باللفظ المفردات في كل لغة لجاز ان يضاف  
 اللغات على اي وجه يراد واد كان وضع اللفظ وضعاً نوعياً كان لارادة المركب مدخل في خصوصية  
 التركيب يعني هيئات التركيب كذا كذا ان يطبق باللفظ هذه المفردات على اية قاعدة اراد  
 لكن التام في بعض اللفظ باللفظ كذا كذا من غير رعاية قواعد اللفظ بل لا بد من ذكر  
 والوضع النوعي جاز ايضا في المفردات المشتقة كسيف الافعال والاسماء المشتقة فكما لم يصح  
 والمنسوب او لا يجرى في غير ذلك ان يكون مسمى غائفاً بل يفسر اللفظ في العوارض المأخوذة  
 من اللفظ والى هذا السؤال والجواب ان المصنف يقول ودلالة اللفظ على الانسان بالوضع انما  
 اشاراه الى الجواب وطوا ما اشاراه الى السؤال فلامعهم من الجواب وبما كان في قوله موضوعا  
 بالنوع ففكر ان احد الامور لا يرم هذا بعدد باللفظ بحيث ينفذ في غيرها كذا كذا والاول وهو انما عند  
 اعتبار الدلالة ان الموضوع في الثالث المطابقة واللفظ واللفظ واللفظ في الحصر الدلالة  
 في المطابقة لان اريد بالوضع المأخوذة في بعض دلالة المطابقة الوضع الصحيح كذا كذا لان  
 وهو عدم اختصار الدلالة في اللفظ وان اريد اي بالوضع المذكور الوضع النوعي اريد بهذا وان اريد  
 اريد بالوضع باللفظ اللفظ السامع الوضع النوعي كذا كذا والامر الثاني وهو اختصار الدلالة  
 اللفظية المطابقة لان المدلول التضمن واللفظ في معنى جازي للفظ واللفظ موضوعا باللفظ  
 المعنى الجازي وضعاً نوعياً على ما تسمع من احوال اللفظ حيث قالوا لا بد من الجازي  
 من اعتبار الوضع العلاقة التي هي الجازي حسب نوعها ولاسل ان اعتبار العلاقة التي هي الجازي  
 له ولا كل قبل اختصار هو اللفظ المشتمل في وضع اول واحترز بالاول عن الجازي المشتمل في وضع ثان  
 بلا خط فيه وضع سابق عليه حال الاستعمال ومنها فائدة ثان لا بد من التبيين عليهما الاول ان الوضع  
 مشترك بين معنيين احدهما تعين اللفظ باللفظ ومعنى على هذا في الجازي وانما تعين اللفظ بنفسه  
 وعدم هذا وضع في الجازي شخصياً ولا نوعاً لا بد من اعتبار الهيئة الشخصية في اللفظ واللفظ  
 عند الجازي وهو من المعنى الثاني والثانية ان اللزوم من كون الجازي موضوعاً هو اختصار المدلولات في المدلول

للمعنى

ان بالوضع

بوضع

وضع

معنى















24c.

تلازم

三

Amir

کتابخانه خصوصی  
مجله

مخاص

74

من نفسها



























هذا هو الحق  
في كل شيء  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

المطابق لغيره كانه لم يقل فورد عليه النقض بل قال فعلا تبينها على ان النقض وارد عليه سواء في المعنى  
المقصود من ما يكون كالمعنى المقصود او دلت عليه المركبات المحيية لعدم دلالة حرفها على ما عاينها  
الحجازية المقصودة منها لما عرفت من ان تعوي الدلالة لا يوجد فيها ولا استنباطا في ترك اللفظ دلالة في ذلك على  
معناه المطابق في عدم مورد العسمية المطابقة عاد عليه النقض بالمركبات المحيية اذ لا يفهم منها  
الدلالة على ما عاينها المطابقة المقصودة اذ معانيها المطابقة المقصودة منها فاعلم ان النقض  
وارد على تعريفهم سواء اعبروا بالمعنى المطابق او لا لكن في ورود النقض على الاول والآخر فمما يفرق من وجه  
الاول انه اذا كان احد الالفاظ في المركبات محاربا فقط لشيء معشوق او تقابله ورد النقض على الثاني  
لانما اعتبر فيه ان يكون المركب في قصده هو معناه المطابق واد كان احد الالفاظ في المركب محاربا لا يفهم بالمر  
معناه المطابق وانما يفهم اذ كان المحيية مطابعا وظهر ذلك من طرائقه لا من مسائل المركب محاربا  
ان يكون طرفاه محاربا من طرائق المعنى على الاول لان دلالة حرف من اللفظ على معناه المقصود مطلقا  
كافية في تركه انما ان النقض بالمركبات المحيية هو على الثاني من وجه المعنى المطابق ومن جهة  
كما هو لا يرد على الاول الا من جهة الدلالة واللفظ المركب يسمى قولاً او موقفاً نظير قولهم ادق فان المركب  
والقول والموقف الفاظ مراد وكسرها اصطلاح المشهور وورد ما يعرف به المركب والموقف وطلب العسمية  
في تعال اللفظ المقصود لمعنى اما ان لا يدل حرف على شيء اصلا او لم يولد حرف على شيء  
فاما ان يدل على شيء معناه المعنى المقصود كالحجوان الساطق وهو الموقف او لا على هذا معناه  
يعني يدل على شيء لكن لا يدل على معناه المقصود كعبد الله على ما هو المركب على ان يكون القول على بعض  
المتأخرين ونقل المص وصادف الكشف انهم لم ينع بعض المتأخرين عرفوا الموقف بما ذكر في تعريف المركب  
وهو اللفظ الذي يفهم منه دلالة على بعض ما يفهمه وعرفوا المركب على دلالة حرف لا على ما عاينها  
صادف الكشف وبعض المتأخرين فرق بين المركب والموقف بفساد الموقف بالمعنى المذكور والمركب على ما يكون  
واللفظ ليدل على شيء المعنى وهذا سدر في الحرف عند الشيخ ولا فرق عندنا بين المركب والموقف والقول  
انتم في كلامه وعاطف الذي نقله المحقق وصادف الكشف لا يكون القسم المسئلة حاضرة كحرفه في كل حيوان  
حال كونه على شيء ان عن القسم اذ لا يدخل في المفرد المعروف بالدلالة حرف على شيء اصلا ولا يدل ايضا لان  
الموقف هو الذي يفهم منه الدلالة على ما عاينها ما يفهمه حين ما يفهمه ولا اهل في المركب ايضا لان  
المركب هو الذي يدل حرف لا على معناه اللهم الا ان نرا في ان ارد ان يكون القسم حاضرة في ذلك وفي الدلالة  
على معنى وتبين ان كان حال المركب ما يدل حرف على معناه دالة مقصودة فينبغي ان لا يدل على معناه

دلالة مقصودة وما دل على معناه لكن لا يكون دلالة علمية مقصودة كالحجوان الساطق على ما عاينها  
عن تعريف الموقف بل تعال الموقف على حرف على معناه مطلقا اي سواء كان دلالة مقصودة او لا  
فيدخل الحجوان الساطق فيه فالاول في التعريف الاول والساق في التعريف الثاني واخر وهو  
قصد الدلالة قال المفرد على تعريف من وصفه الحاحول للمفرد اعني ان اعني من مفهوم  
وهو المعنى الذي وضع له لفظ المفرد وهو الذي لا يفهم منه الدلالة على معناه حتى ما يكون ذلك المعنى  
مقصودا او اعني من حيث الذات وهو ما يصدق عليه معنى المفرد كلفظ زيد ولما كان التعريف بالاعشار  
المفهوم اضره بغير المعنى عن المركب فبما ان في تعريفه ما عرفت وهو قوله لان التعال بينهما تعال المعنى  
والمركب ومفهوم المركب ملكة ومفهوم المفرد عدم فلذلك قد قدم تعريف المركب على تعريف المفرد واما اذا  
المفرد يعني ما يصدق عليه المفرد من الاضافات بما يصدق عليه المركب والاقسام والاصح كما ان كان الاقسام  
والاصح كما ان كان الاقسام والاصح كما ان كان الاقسام والاصح كما ان كان الاقسام والاصح كما ان كان الاقسام  
لما كان هذا الكلام جوابا لسؤال التعريف الاول ان تعال المفرد في المركب التعريف وقدمه في القسم  
واشار الى الجواب بان ذكر اعشار من فاعلم ان اسم او كلمة او أداة لانه يعنى المفرد ما ان يدل على معنى  
ورمان بصيغة وانه وهو الكلمة ولا يدل على كونه لاخلو اما ان يدل على معنى تام المراد بالمعنى العام  
ما فتره بغيره انما هو ان يجيبه وحده عن شيء فاعلم ان السام معناه السام في المركب فقولهم المركب  
اما تام او لا وهو الاسم الاول لان لا يدل عليه وهو الاداة وقد علم ذلك من جهة واحدة من جهة حقيقة  
بشتم على ما هو مشترك بين الاقسام ويكون ذلك عن طريق الحسد ويشتمل على ما يسمى في قسمه في قوله  
وكيف ذلك عند الفصل وسبق على اعشار انضمام المميز الى المشترك ويكون ذلك عن طريق التميز  
بين الحس والفصل والمعنى من الحد وهو هذا او سائر تحقيق الكلام في موضوع ان شاء الله اما هذا الكلام  
فلانه ان هذا الكلام تعال ما دل على معنى ورماني تصعبه ووزانه وهذا الاسم ان تعال ما دل على معنى تام  
ولم يدل على رمان تصعبه وهذا الاداة ان تعال ما دل على معنى غير تام وانما اطلق المعنى وهذا الكلام  
الاسم فان المعنى الماخوذ في تعريف الاسم مقصد بالاسم واما المعنى الماخوذ في تعريف الكيفية فانه اسم من ان يكون  
تاما كالكلمة الحسية او غير تام كالكلمة الحسية في الاعمال الساقطة كدليله في ان في ص الكلمة  
الكلمة الوجودية فانها لا يدل على معنى تام وقد الرمان بالصيغة الحسنة عن حد الاسم  
الدلالة على الزمان كجوهرة وما دلتها كلفظ الزمان واليوم والامس والغد وما دلتها كلفظ  
وهو لا يشرب بالعيشى ملكة في الصبح وصل الصبح من شرب الصبح والقبول

هذا هو الحق  
في كل شيء  
والله اعلم  
بما لا يعلمون



نشر المساء المتقدم والمنافرة اسماء الافعال والمراد بالاسماء على الزمان كقوله ما ان يصيغها بالسن  
 على الزمان بل هو مسند له لانه لا بد منها من اجل ان مدلولها الزمان وصدقها اما مطلقا كلفظ الزمان او  
 معدا اسوع تعبير كالمسود والاشرف كان مدلولها الزمان مع سني ارم وصدقها انما يكون زمانا او مدلوله  
 وما لا يكون كذلك والاسماء كالمسود والغبوق وكما تقدم والناسخ اذا وصف بها الزمان والاول كالمسما  
 الالفات وان كان دلالتها اي دلالة الكلمة على اسرور في الدليل على ان الكلمة لا يدل على الزمان وهذا لا  
 مشاركة من مادتها لا الحاد الدلول الزمان في معنى الصفة اي الزمان المحيى خصوص المتفاد من كلمة  
 دبر مع صيغها المحصورة وصدقها لا اعسار للمادة سواء اختلف كعرب وودع واخذت كجذبت  
 واصلا في اصلا في الدلول الزمان باصلا في معنى الصفة وان اختلفت المادة اي في ذلك  
 الزمان المحصورة اي معها ما لا كذا ل سواء اختلفت المادة كعرب بغير او اختلفت كعرب بغير  
 فلا اعسار للمادة في الدلالة على الزمان بل الصيغة مسندة لادارة عليه فغير اي في هذا الاستدلال  
 نظر لان الصفة على الهبة الحاصلة باعسار بغير وقوع اي تقديم بعضها ولاحدا لادارة وكذا تها  
 منها هو المنقذ عليهم فيما بينهم فان اريد بالمادة التي هي محلها قوله كلف الزمان باصلا في الصفة  
 عند احاد الاداة مجموع الحروف الاصلية والواردة فلانها محددة في صرب بغير اي محليته باصلا في  
 فلا يصح ان يقال ان الزمان كلف باصلا في مع احاد الاداة وان اريد بها اي بالمادة الحروف والاصول  
 سواء على ثبوتها في تعريفها الكلمة باسرها فكيف الصفة على هذا السعد بل الهبة العارضة الحروف  
 فلانها عند ان الزمان متحد باحد الصفة فربما سجد ان المادة والصفة مع الزمان كلف  
 كما في تعميم نظم تقاعا يتقاع فان الحروف والاصول ومبنيها متحدة في معناها في الماضي والحاضر  
 اذا اعتبر بالاداة والجملة لا يجوز والزمان كلف فيهما فحيث ان هذا الاستدلال مبني على  
 مفترق بينهما ان اصلا في الصفة سلم اطلاق الزمان وان اختلفت المادة وعلى كاديه قطعا فان  
 اصله كلف حال كونه بمبنيه المفاعلة المحصول من مادة واحدة محليته الصبيغ مع احاد الزمان  
 فيها في هذا حال في انفسه كلفا مع وغيره وايضا الامر والنهي مختلفان صفة لارافا والاسماء ان احاد  
 الصفة سلم احاد الزمان وان اختلفت المادة وهي ايضا باطله لان المضارع مشترك بين زمان  
 الخاضع والاشرف على الزمان اي الزمان كلف في كونه من احاد الزمان باحد الصفة  
 في صلا في الزمان باصلا في الصفة فاما ما في المعنى العروبة ون سائر اللغات وفي المطلق كلف في  
 بلفظ دون في لفظا بعد في لغات اي ما يدل على الزمان باعسار للمادة دون الصفة كان بعد التفرق

الاسماء

الاصول

بجى

مثل آمد واند فالاول يعنى جاء والآخر يعنى فمهما الصفة محدودة والزمان محليها احاد الاداة لا يكون  
 يعرف الكلمة معا لوج مثل كمره والاعذار ان نظر المطلق وان كان عاما الا ان الاعسار باللفظ التي  
 دونها اكثر فحار ان يعبر فيه بعض الاصطلاح المحصورة بما عا ولا الفصل لانه لم يعمل احد من اهل الفن عليه  
 الى الان وكانه يقدر اسمع بهذا الكلام ان سمعهم ما يقول اهل المعنى هذا اذ ر هذا شاد وقال المحص  
 في البيان فان قلت على ان التما هو موصولة في اسان واختلفت اصلا لان الصفة في الدلالة على الزمان في اللغة  
 الدلالة الصفة ووجه ذلك موضع الدلالة بالماضي وان ذكر صيغ في لغة العرب فان المعنى كلف على اصلا في  
 الصفة كعرب وودع وكلمة لا طرد في كل لغة ونظر المطلق في مطلق المعنى في لغة خاصة فذكر سائر اللغات  
 وان لم يكن دلالة الصفة كلف لا لا بما مفهوم مقام الصفة في الدلالة على الزمان المعبر في الطرية المراد في الصفة  
 هي وما مفهوم مقامها واما قيد وصدق في تعريف الاسم فلما اخرج الاداة اذ قد يقع ان يجزها ان بالاداة مع  
 ضمنية كقولنا زيد لا يملك هذا القيد وصدق في محل الحاد الاحراج الاداة او اصلا في الاداة لان كلف محرها  
 قطعا اي لا وحدة ولا مع شي سمي بها واحدا في سويهم ووقوع الاداة خبر في خبر زيد في الدلالة بغيرهم فليس  
 الاداة صر عن زيدا ما هو مطلقا الاداة هو محصل واصل لا في لفظ لا في رد لا في معنى غير مكنون اسمها  
 اداة وهذا القول مردود بان الخبر في مثل زيد في الدلالة مطلقا في حصول المعنى كلف الاداة في حصول  
 من لا قايام اسباب اللاف لزيد لا اسباب زيد لقام فلا يكون لا اسماء بل كلف الاداة وانما رست اللفاظ التثنية  
 في اللغاة الاسم والاداة في تعاريفها كلف لزيد لان ذكرها ولا يعرف الكلمة ثم يعرف الاسم ثم يعرف الاداة لان حصول  
 الكلمة ملكات وهي الدلالة على زمان وكون بلفظ الدلالة بالصفة وحصول الاداة اعدام وهو عدم على الزمان بالصفة  
 وعدم كون المعنى تاما وحصول الاسم بلفظها ملكة ومكون المعنى تاما وبعدها عدم وهو عدم الدلالة على الزمان  
 وان ملكة مسندة على عدم والكلمة صفة ان دللت على حدث ان امر يقوم بالفاعل عند احدث ونسبة وكلمة  
 الحدث اي يدل على نسبة دكر احدث الى موضوع ما الى محل يقوم به دكر احدث وهو الفاعل سواء عا زمان بلفظ  
 المسماة اي يدل على ان بلفظ المسماة في ان زمان من الارمنية السلكة كلف فانه يدل على احدث وهو الضرب ويدل على  
 نسبة الى موضوع ما كزيد مثلا وزمانها الماضي اي يدل على زمان بلفظ المسماة وهو الماضي في يدل على زمان بلفظ  
 اي كلف موضوع على معنى ان نسبة هذا الحدث الى هذا الموضوع في الزمان الماضي وصدق ان في تعريف المسماة  
 في زيادة اعسار المسماة مفهوم اذن لان الحدث ليس من المعاني على الاطلاق والآن ان كان معنى هذا والخارج  
 الموضوع به في احدث ولكن لكر فان الكلام الموضوعية المسماة على الحدث في الدلالة على المسماة وزمانها فلا يكون  
 الحدث معنى من اسما على الاطلاق بل احدث معنى منسوب الى الفاعل بام قام به فكيف مسند على المسماة موضوع ما

لكن

الدلالة

الطعام















الوجه

فلا في المضارع المحاطة وكذا المضارع المنكسر مركب ولا شيء من المركب وكذا فلا شيء من المضارع المحاطة المضارع المنكسر  
 بطلان بيان الكبري وهو قولنا ولا شيء من المركب كونه لان الحكم من اقسام المفرد كما عرف قبل واما بيان  
 الصغرى فن وجه اول ان المضارع المحاطة والمنكسر محتمل للصدق والكذب وكذا محتمل للصدق والكذب  
 مركب قد يوقش في قوله وكل محتمل للصدق والكذب مركبانه يجوز ان يوضع لفظ مفرد بازا نسبة تامه خبرية  
 كما يجوز وضع لفظ مفرد لغير مركب غير تامه فان هو كذا بالقرينة ان عام في الشفاء مركب لفظية احد احوال  
 على العدم والآخري على العلم والعلم مركب وكذا وقد في علمه بلفظ مفرد بالقرينة هو الحامل وكذا هو كذا بالقرينة  
 درست فانه مركب لفظية وذلك لكونه على معنى في القرينة بلفظ مفرد موضوع واذا حاز ذلك فليجوز في المركبات  
 التامة وقد يقال لو جوزه كيهيات بمعنى بعد وهو مركب لفظية او الفارقة او ادخل في الميزان ان هناك ضمير  
 مستترا ولا شيء من المحتمل للصدق والكذب مفرد والشيء على سبيل كونه من الثاني الاول واما في كونه كونه الاول  
 الاول وهذا الدليل شامل للمضارع المنكسر والمحاطة وقال المحقق في البيان وقطع على الشيخ بان الحاضر والمضارع  
 الغايية كونه وباقي كلمات المضارعة كلام والوجه الثاني ان المضارع المحاطة والمضارع المنكسر يدلان على اللفظ على  
 معناه وكل ما دل على اللفظ على معناه فهو مركب لان الاول الى الصغرى من الدليل ان على صفة الصغرى  
 من الدليل الاول وهو قوله ان المضارع المحاطة والمنكسر يدلان على اللفظ على معناه ان الهمزة في المضارع  
 المنكسر المفرد يدل على المنكسر المفرد والسنون في المضارع المنكسر يدل على المنكسر المتعدد والثاني في المضارع المحاطة  
 يدل على المحاطة وما بعد يدل على باقي المعنى ودلالة الثاني على الفاعل في المحاطة المفرد المذكور كونه فاعلا واما في التثنية  
 والجمع كونه فاعلا وان يصرحون ولا يصرح به صراحة عند الحاجة دالة على الفاعل كونه فاعلا يدل على ان ذلك  
 الفاعل هو المحاطة وقيل يمكن ان يقال انما هو الدال على الفاعل المحاطة ولكن الصواب هو في ذلك على احوال  
 الفاعل من التثنية والجمع والتذكير والتانيق وهذا خلاف المعهود عند اهل القرينة وهم اعلم باوضاعهم وورد  
 الشيخ في الشفاء على كل واحد من الدليلين المذكورين لسان الصغرى اعتراضا اما على الدليل الاول من دليل الصغرى  
 ان اما الوادة اعراضا عن الدليل الاول فهو طريق المعنى الاحتمالي بغير ذلك لانه انما يفتش ما ذكره من الدليل  
 غير صحيح يجمع مع عدمه اذ لو صح ما ذكره ان كونه المضارع الغايية كونه لا احتمال للصدق والكذب ايضا في المنكسر  
 والمحاطة مع اعتراضكم بانه فاعل في من اقسام المفرد فلا يكون مركبا والثاني بطا والمقدم مثله وسمع من اشرار الفاضل  
 ان قوله لا احتمال للصدق والكذب لا استدلال من الفاعل على كونه فاعلا بل يمكن ان جعل ذلك معارضة الاول  
 اظهر واوضح فانه مع المضارع الغايية يدل على ان شئنا غير معين وجد له المصدر كذا وقع في الكشف والبيان ايضا  
 والصواب في وجه المصدر انه من المضارع سمي عامه كما ان المنكسر مثلا يدل على ان شئنا معين في نفسه معينا

الوجه

وكانا في قوله

الوجه

في نفسه ان من موضع وجد له المصدر فكما ان الثاني المنكسر محتمل للصدق والكذب كذا الاول  
 ان المضارع الغايية محتمل للصدق والكذب لان الفرق بين المضارع المنكسر والمضارع الغايية  
 بالتعريف وعدمه ان نفسه الموضوع وعدم تعينه لا يفرق في احتمال الصدق والكذب وعدمه ان علمه ان  
 كما في قوله ضرب زيد وضرب رجل فان بعين الموضوع في الاول وعدم نفسه في الثاني لا يفرق في احتمال  
 الصدق والكذب وعدمه واجاب ان الشيخ عنه بطريق المعارضة المقدمة ان ما من من الدليل وان دل  
 على ان المضارع الغايية محتمل للصدق والكذب فمعنى المصدر المذكور كونه عندنا ما ينبغي ويدل على عدم  
 احتمال الصدق والكذب بان معناه ان معنى المضارع الغايية كونه شئنا ما غير معين في نفسه كونه كونه  
 هذا اما ذكر بعضهم والمسموع من السارح العاقل ان هذا الطريق المناقضة وقوله ليس شئنا منع لكونه  
 يدل على ان شئنا غير معين ان لا يام ان معنى المضارع الغايية كونه محتمل للصدق والكذب سمي  
 هو انه لو كان معنى المضارع الغايية كونه ان يدل على ان شئنا غير معين وجد له المصدر وكان صدقه  
 على ذلك المصدر ان على بعد من كونه موضوع المصدر لان شئنا كان في العالم والى هذا اشار  
 بقوله والصدق ان المضارع الغايية كونه وجود المصدر لان شئنا كان في العالم فيتمتع ملكه ان حمل المضارع  
 الغايية على زيد فلا يصح ان يقال زيد يمشي لان ما وضع لغير معين لا يرفع اطلاقه ان جمله على ما يعاين معنى  
 المعين واللازم صدق احد المتقابلة لغير على الآخر وقية ان في جواب السمع فلو توهمه ان يقال ان غير  
 يطلقون ويراد به ما اعتبره عدم المعنى ويطلق تارة اخرى ويراد به ما اعتبره صدقه وفوق ما بين عدم اعتبار  
 المعنى وبين اعتبار عدم المعنى فان ما اعتبره عدم المعنى صدق على المعنى وما اعتبره عدم المعنى لا الصدق  
 على المعنى اذ عدمه هذا افعال العامة ما ذكره من ان المضارع اذا كان موضوعا لغير معين لا يمكن حمله على المعين  
 ان لو كان المضارع العام موضوعا لما اعتبره عدم المعنى فكان المراد بغير معين ما اعتبره عدم المعنى وليس  
 اذ اراد بغير المعين فلهذا ليس ما اعتبره عدم المعنى حتى ياتي المعين بل لا يقبله التعيين وعدمه بل  
 الذي يصدق على المعين فان الموضوع الذي وضع له المضارع الغايية موضوع ما لم من ان يكون ما يعتبره التعيين او  
 ما اعتبره عدم المعنى ولو صح ذلك وهو ان ما وضع لغير المعين لا يمكن حمله على المعين لانه لا يمكن ان يقال ان  
 شئنا ما غير معين في نفسه وجد له المصدر والامتنع حمله على زيد لان ما وضع لغير المعين لا يرفع اطلاقه على ما يتقوله  
 فانه لصدق بوجود المصدر لان شئنا كان في العالم مستدرك في البيان ويمكن ان يقال من طرف الشيخ في دفع المنع والاشارة  
 لو كان معناه ان معنى المضارع الغايية كونه شئنا مطلقا وجد له المصدر لا شئنا محتمل ان حمل المضارع الغايية على  
 الاستناد والمصدر ان مصدر الى امر ما الى موضوع مطلق بوجه عدم اعتبار صدقه ان صدق المضارع الغايية

صحيح

الوجه

صحيح



المعنى كزبد مثله لا مكان صدق به وجود المصدر موضوع معلى كزبد مثله ان السداد المصدر الى الموضوع المعلى  
لوجوده او صدق قد يكون صدق المصدر الفاسد ان المعلى ولا شك ان الاختصار المذكور وعدمه متساويان ومثالا  
للسدادين وساقى اللوازم يدل على انهما متساويان فلا يخفى على من حمل ان المضارع العاشر  
على الموضوع المعلى بلزم اجتماع المتناقضين وهو فاذ لم يكن معناه ما ذكر من ان شئنا مطلقا وجد له المصدر فاذن  
معناه ان شئنا معينا في نفسه وعند القائل محمول عند السامع وقد له المصدر فحمل ان المضارع الغائب  
الصدق والكذب ما يصرح بذلك المحمول عند السامع فان الموضوع محمول عنده فهو وصف في صوره ووجهه لا للصدق  
والكذب الى ان يصرح ذلك المعنى في نفي كلف باق الفاظ المضارعة ان الحكم والخاطف لتعريف موضوعها بالانواع  
كلام السامع على ما نقله المصدر وصاحبه كلف ونحوه في المنقول اشكال وفي النقل اختلاف اشكال من وجوه  
اخرى فان احد وجوه الاشكال ان يشي لو كان في الاصل ان شئنا معينا في نفسه ان الموضوع سماعا منه وعند القائل  
محمول عند السامع يشي فاذا اطلق ان يشي فلا بد ان يفهم هذا المعنى من ان يشي اذ لا معنى للدلالة الا لفهم  
فلا شك في احتمال ان اصحاب شئ ج الصدق والكذب فان الحكم لا يستلزم الا تصور الحكم كونه على وجه ما لا يمكن  
لما عرف واسمع من ان يشي معقول رتب غير معين عنده ان عند السامع معتبرة نفسه ج حكم عليه بان يشي  
ان وجد له المصدر فلا بد من احتمال الصدق والكذب يعني ان الموضوع معلى ومعلوم عند السامع بان شئ محقق  
وعند القائل محمول عند السامع فاذا كان الموضوع معلى عنده كعبت النسبة فتعرق احتمال الصدق والكذب  
لان احتمالها انما يتحقق بالنظر الى النسبة المحسوسة بطرفيها محسوسه وممكنه كذا فان قيل انهم لم يقولوا ان يشي  
دال على ذلك بل قالوا معناه ذكره والسر من كون ذكره معناه دالته عليه في الحرف فانه لا يدل على الا اذا كان معناه  
حرفا كان ثقله لا بغيره كعبه اوف فانه نسبة محسوسة على حدة واسطة في ملاحظة طرفيها فلا يفهم الا اذا  
حرفا كان في قوله كعبت من البعرة وما ذكر من معى يشي فهو مستقبلا بمفهومية فوجب ان يفهم الوجود المقضي  
ورفعه الخاف وتاثيرها ان ثبات الوجود وهو نقض احتمال ان هذا الدليل ينتقض بمقتضى ضرب رجل  
فانه فيه يوجد الدليل بغير عدم تعين الموضوع عند السامع فحمل مع عدم تحقق الدليل وهو عدم احتمال الصدق  
والكذب فان رجلا شئ معين في نفسه محمول المعلى عند السامع فلو كان عدم المعلى ان عدم معلى الموضوع  
عند السامع بوجه عدم احتمال الصدق والكذب وجب ان لا يكون هذا ان قولنا ضرب رجل خبر العدم المتعین موضوع  
لكنه خبر الاتفاق وتاثيرها ان ثبات الوجود ان عامه ما في كلام السامع على ما نقله عدم احتمال الصدق  
بالنسبة السامع كلف لا يرميه ان من عدم احتمال الصدق والكذب بالنسبة الى السامع ان لا يكون ان المضارع  
محتملا بان الصدق والكذب بالنسبة الى معلى وهو المعنى ان احتمال الصدق والكذب بالنسبة الى المعلى

سليم  
ن

خ

موضوع

هو المصدر في احتمال الصدق والكذب والآن وان لم يصح احتمال الصدق والكذب نظر الى المفهوم بل بالنسبة  
الى السامع لم يكن مشرقا في السامع هو فاما او السامع كما خبر افا ان لا يحمل الصدق والكذب عند السامع  
ان جميع الناس فضلا عن السامع فان الاول مباح قطعاً لا يحمل الكذب والكاذب قطعاً لا يحمل الصدق عند السامع  
واما الاخذ بالانفصال عن النقل نقل كلام السامع والآن ان السامع ذكره ان شاء الله تعالى ان معى المضارع الغائب  
معلى نفسه وجد له المصدر والمصدر ما نقل كلام السامع على ما هو عليه من الدليلين على خطا احد ما بالآخر وجعلها  
دليل واحد وحمل مصدره كذا ان شاء الله تعالى فيلوح ان يظهر بانها او مولى من كلامه ان كلامه شئ وهو ان قولنا  
عش لا خفا في دلالة على موضوع غير معين في المقوم ودلالة اللفظ لا تحسن اذ الواجب وصفه موضوع معين  
ودلالت عليه مشروطة بتعريفه لا يشك في ان يشي اذا اطلق يفهم منه موضوع غير معين اي موضوع مطلق  
غير مفيد بشي فلاح ايمان يكون هذا الموضوع المطلق معينا في نفسه ان يكون الموضوع المطلق من حيث مفيد  
بالتمييز الشئ في نفسه وموضوعه كونه نسبة متوجهة الى ذكر المعلى او غير معين ان يكون هذا المطلق  
من حيث مطلق موضوع يشي في نفسه اي ما يتوجه اليه النسبة في نفسه ويكون موضوعه الذي توجه  
نسبة اليه فهو ما عند المطلق فيرى النسبة الى الموضوع وينفرد الحكم كونه مفهوما في قوة قولنا شئ  
يشي ويستبان كونه غير معين بل توجهه الاول انه الغرض الثاني اذا قال القائل يشي فلو كان معناه شئ ما يشي  
يكون ان القائل صادق ان كان في العالم شئ ما يشي ووق كذا بان وكلم القائل كذا بان سلب المشي عن شئ  
والاشياء او من البين ان لا يشي القائل يشي صادقاً بثبوت الشئ ما في وقت الا واما المستقبل  
او الحال وكذا بان سلب المشي عن جميع الاشياء في تلك الاوقات وايضا فان قائل اذا قال يشي فلا شك ان مراد  
واحد خاص وصدق كونه يشي كذا الواحد لا بثبوت مشي شئ في متارق الارض او مغايرها وكذا بان عدم  
مشية لا بعدم مشي شئ في العالم ان من الوجهين انه لو كان كذا كان معى يشي شئ ما يشي بغيره لو كان  
موضوعه غير معين لم يصح ان يشي لان يحل عارضا على كونه زيد شئ ما في العالم يشي قوله شئ ما يشي  
الحكم خبر كونه لان هذا التوكيد في شئ في العالم يشي يقتضي ان تركبها بغيره باصح كونه في قوله المفرد  
ويصح حمله عارضا وكذا لان الشئ من العام الموضوع بان يشي واذا دل عليه بغيره كان الدال عليه سماعا  
فاما سماع الحكم مثل يشي وكلامنا في معى يشي بل هو تركب خبر يمكن ان يدخل عليه ان يقال ان شئ ما يشي  
فيتمتع الحكم اي يشي حمله عارضا على كونه لعموم اتحاد المفرد والقيمية في الذات لان ذات المفرد وهو زيد  
مثلا غير ذات القمية وذلك لا بد من حمل المعطاة من الاتحاد في الذات بل القمية لا تحمل على شئ من الاشياء  
فضلا عن ان يفهم سماعا منه ولا نانا اذا قلنا زيد شئ ما يشي سماعا خبرا مستداه حمله بلا عارضا ان يستداه

موضوع  
اي شئ محمول  
لعموم الخبر  
الذي  
اللفظ الموضوع



الاعمال العامة واما غيرهما من خارجي عنهما معا في الاعمال السابقة اذا عرفنا ان ما اوردهنا من

ومعلوم من هذه النسخ في قولك عيشي وعند وجود ان يتضاعف الفساد فتعين ان ذكر الموضوع معين  
في نفسه وكذا عند القائل ان الموضوع معين عند ايضا لان الكلام في اذا قال عيشي قاصدا المعناه فلا بد ان  
يقصد السناد المشتري المتعين عند بوجه جزئي او كلي يعني ان القائل انما يقول عيشي اذا علم ان والدمعيا يصح  
منه الشيء في الزمان المستقل كونه معتبرا وفعه لا بد لانه اللفظ ان تعين الموضوع لانه اللفظ لا يدل  
على الموضوع المعين وان كان الموضوع معين في نفسه في اللفظ دلالة على مفهوم الكلمة اي مدلولها  
القابل لا يد على مفهومها ان نسبة الحدث الى موضوع في لم يصحح به ان الموضوع وم يتعين ان الموضوع  
عند السامع لا يحتمل الصدق والكذب لان الموضوع مام يتعين عند السامع لا يتحقق التمام لم يتحقق  
الصدق والكذب لان احوال الصدق والكذب انما هو بعد تحقق السمة والحاصل ان المصادر العاردين لثبات  
امورهم اثنان مستقلان وهما الحدث و زمان السمة واحدة غير مستقل وهو السمة فانها متوقفة على التفسير  
فما لم يتحقق السبب اليه وهو الفاعل لا يتحقق السمة وما لم يتحقق السمة لم يتحقق التصديق والتكذيب فان معنى عيشي  
قبل كونه موضوعا معين و استأنف الله مشي احد الزمان المستقبل كما ان معنى عيشي وهو الفعل الماضي قبل  
ذكر فاعله والسناد اليه مشي احد في الزمان الماضي ولو تأمل متأمل وانصف بغيره لا يجد بين عيشي مشي  
تفاوتا في عدم تعين الموضوع فان كليهما يعني عيشي ومشى يدلان على السمة الى موضوع ما حسب ان  
يحيى عيشي لا يتغير وط ان عشرين المعين لا يتغير الصدق والكذب اذ ليس فيهما محل شيء عاشر اصله لا يدل  
لغيره الا انما في شيء الى شيء اما في الزمان المستقبل او في الزمان الماضي والسمة فيه لا يحتمل الصدق  
والكذب وانما تحت السمة الايقاعية والناشئة عن عيشي مشي لا يتغير الصدق والكذب لا بعد اعتبار  
كلها على موضوعها في مشي في ثم يتبع تعين الموضوع وهو ان تعين الموضوع امر لا يد على مفهوم السمة  
فانها لا يد على تعين الموضوع كما مر من ارباب القول الاشكال ان الكلمة موضوعه السمة فاما ان يكون موضوعه السمة الى  
شيء معين او ان شيء مطلق لا سبيل الى السمة والا فانها كلمة لا يجوز استعمالها في السمة لا يتغير الا في  
ان موضوع معين يتبع معين لكن دلالة على الموضوع المعين على التفسير مخصوصه يتوقف على ذلك والتفسير  
به هو خوف فانها موضوعه المعاني المختصة بوضع عام مع انها لا يدل على كذا المعاني على التعيين الا اذا جعلت  
القرينة فان معنى من فلا ابتداء فمن وهو الابتداء الذي يتعلق بالكوفة وبابصرة او غيرهما مع انها لا تدل على  
الاسماء بدون مطلق ككوفة البصرة او الكوفة وبابصرة فلهذا معنى قولهم ان حرف الهمزة في عيشي في نفسه فلا  
وغيره في ذلك فلهذا السبب في موضوعه من حيث الابدان فلهذا السبب في موضوعه من حيث الابدان فلهذا السبب في موضوعه من حيث الابدان  
فلهذا السبب في موضوعه من حيث الابدان فلهذا السبب في موضوعه من حيث الابدان فلهذا السبب في موضوعه من حيث الابدان

النسب

الاعمال العامة واما غيرهما من خارجي عنهما معا في الاعمال السابقة اذا عرفنا ان ما اوردهنا من  
ملخص كلام الشيخ عرفنا انهما ان المعنى وصاحب الكسوف خطا احد الدليلين بالآخر يعني ان السامع اقام  
دليلين على ان عيشي لا يجوز ان يكون موضوعه غير معين في نفسه احد الدليلين قوله لو كان معناه سأل ما  
يعتبه كونه صادقا ان كان في العالم شيء عيشي في وقتنا وكذا بان سأل العيش عن شيء الاشياء اذ اجماعا وبما  
قوله لو كان كذا في شيء ان محل علم زيد فالحق وصاحب الكسوف خطا احد الدليلين بالآخر لانها قال ان  
في المتن وصاحب الكسوف في كسفه واجاب اي السمع بانه لو كان معناه ان شئنا مطلقا وحده المعنى  
لصدق لو صولاه لاي شيء كان فامسح حمله عاردا وقوله ما مسح ومع يرمع على جوارب الذي في  
الاول فكم من تهمته فاختلط احد الدليلين بالآخر وانما في وعرفنا ان العيشين لو استعمل المعنى قوله  
فامسح حمله عاردا والواو العاطفة يدل على الدلالة على السمع لا يمكن تطبيق كلامه ان كلام المعنى على كلامه  
ان على كلام السمع لانه يكون كل واحد من قول الصدق وقوله وامسح دلالة على عدم محط لا يدل  
مالا ورواه عن المعنى في الاعمال العامة بانه اما السمة تأتينا بالشيخ حسد في الشفاء في لاصح على عاردا  
ان المعنى لما يصحح محسب معدومات الدليل الاول للشيخ تحريا لا يقتضيه او لم يكمل المعنى انها دليل وان خلاف  
الشيخ فانه صرح بجمع المفردات في كلامه وان ما نقلناه اي عدم مران ما نقلناه من ان معنى يعنى على  
المصادر القياسية شئنا معينان في نفسه وعند القائل مجهول عند السامع وحده المصدر على ما مسح وهو  
منها الاشكال فان طاهر يدل على ان الموضوع المعين بالاعمال المذكورة في مفهومه وقد ذكر عليه  
الحكم سور المصدر وهو مناشا الاشكال السابعة وكلام السمع بركي عن ذكر الاشكال اننا نشأت من هذا  
الغيب ولا سدر امه احواله للصدق والكذب وامسح حمله عايش من الاشياء الكونية بركسا خبرا على ذلك  
وخلو عن العاردا الى ما محل علمه ولانه لا سبب في اللفظ الصالح ان الناس ان قال معنى عيشي ان شئنا ما يوجد  
له المصدر بلفظ المصدر لان عيشي فعل مضارع وقد لا وما ثا اليه قبل في اصل الفرق بين ما نقلناه من الشيخ هو  
انما السمع الحكم في المضارع القايي في العسر السمع الحكم في مدلوله وايضا جعلنا اللفظ دلالة على الموضوع المعين  
لان الحكم عند مدلول اللفظ وهو مدعى موضوعا معسما حلا اللفظ لا على الموضوع المعين وعند السمع المعنى  
الفاسد بضم موضوعا معسما موضوع لا دلالة اللفظ واما على الدليل الثاني عطف على قوله اما على الدليل  
الاول اي ابراده واعتراضا على الدليل الثاني فتوجه ان معان عيشي في كل الزوايد وعلى المعنى والنون  
يدل على معنى لكن لان ان هذا القدر في دلالة الروايد على معنى بعض التكرار لو كان السابق من اللفظ في المضارع  
المعنى نحو امسح وعسح في المضارع المحاطب فهو عيشي يدل على السابق من المعنى والتكرار لا يدل السابق من المعنى

العسر

وبين قول الشيخ

ع  
وانما مصدر



تسوا

7

فصل فی



في ان الحركه مسموعه وانما الاصلا في ان الحركه على يوم ومع المحرك او يوم جدي و الحمار انما هو بعد في  
 مسموعه بعد لان الحركات ابعاص الحروف المصوتة بعين حروف المد واللين وتكون الحروف على عار عن كونه  
 بحيث يمكن ان سلفه بعد حرف مصوت اما كون الوقف مسموعا فغيره خفا لان الوقف عنان عن قطع  
 الكلمة بما بعده والقطع وهو فعل النفس ليس مسموعا كاللفظ بل المسموع هو الحرف الذي وقف عليه  
 ان المسموع ما لفظه الا ان يقال اذا وقف على حرف في حروف له حاله مسموعه متاخره عن الحرف وكذا في المسموعه على  
 في الوقف المفسر لقطع وقال ان السمع ايضا الاسم المعرب ككلمة لاله الحركه الاخره على ما مضى زايده وهو الفاعل والمفعول  
 والاضافه وما قبل انما يصح لو كان الحركه الاخره اسم او لفظا وهو مفعول فلاحق ما فيه وما ذكره في الكلمات يعني ما ذكره الشيخ  
 في الكلمات في كتاب الشفاء ان من المباحث المذكور فيها وهو مع البراد المذكور في قوله الحكم بان المباحث الفايده المصار  
 العاصره في القرنه كبري و باقي الفاظها كلام بالغ بعض المتأخرين قائلا لا كبري لغة العرب ومسالمة قال في حق ما  
 هو حكمه لم يكن مذكور في الماضي والمضارع الغير العائدين من كلام الشيخ وزعم ان الالفاظ المضاعفه من اسمين او اسم  
 لان ما بعد حرف المضاعفه لا يحرر فالانه مستقل في الدلالة على معناه دون الحرف ولا فعلا ولا اسم لو كان فعلا كان اما فعلا  
 ما قبله او فعلا مضارعا او اما انما لم يصح فليعدم دلالة على الرمان السابق واما انما لم يصح فليعدم سور  
 الروايد الرابع في اوله واما انما لم يصح فليعدم دلالة على العمل وعدم دلالة ذكر علمه ومن الظاهر انه لم يكن كبريا  
 نهتمت عليه معني انما يكون اسما وحرف المضاعفه اما في او اسم فان قلنا بان الروايد المذكور حروف كان تركه ترك  
 وورق وان قلنا انها اسما كان مركبا من اسمين وتحقق ذلك ان المضارع مركب من اسمين او اسم وورق او لم يكن وان  
 في لغة العرب كلمة اوله واوله واوله واستقصاء النظر فيه انما ذكرنا الى اهل العربية ان مقصود الهم فانه ان النفاذ فيكون  
 التي هي بغيره فانه لفظ اللغة العربية وفي لغة التي الساطرة لغة مخصوصه وهي لغة العرب ونظرا في اللغة ان ملكه  
 سمعنا لاكتسب بلفظه دون لفظ بل كل شمل اسرار اللغات ان جميعها فلا سلكه في ذكر ان يكونوا اللفظان دل وفي ما  
 معناه وهو مركب واوله واوله ومنقسم الى اكثر الاقسام السبعة الاسم والكلمه والاداءه او بما لا يشك وامكان وصور لفظا يدل بالوصف  
 على معنى وزمان وهو مفرد وذكور هو الاسم اما انما هل يوجد كبري لغة العرب او لا فلا يماهم قال واورد الامام على قوم  
 الاسم فتر عنه يا قول القوم قد رغبوا ان الاسم كبري والفعل والحرف لا كبري فانه قد استمر فيما بين القوم ان الاسم كبري  
 وان الفعل والحرف لا كبري فانه ما قال الامام في المحقق معتبرا عليهم ان على القوم هو كبري الفعل لا كبري خبره فانه خبره في  
 ان في هذا الخبر هو قول المذكور في انما كان يكون اسما او فعلا وايضا كان يقع على التقوين يكون ان يكون كبريا  
 على الطريقة المذكورة في السلك المحمدي المطلق اما وادى ان اسما فلان كل اسم يقع ان كبري في لفظ الخبر عنه منها اسم وموصوف  
 وهو ان مقدمه ان صادقة في خبره فاما كبري الخبر عنه فعلا فلانه خبره عن ان الفعل فانه لا كبري عنه ففعل كبري

الجزئية  
 في الكتاب

ان كبري

قولنا

اولا استنباه في الشافعي قولنا معنى الفعل مفروق بالزمان والاول اما ان يكون لفظ مع حقيقة  
 وليس ايضا يمتنع قولنا معنى كبري خبره في لفظ مع حقيقة وهو مقدم  
 غير تجايز

وهو بعض القول المذكور اسم وكل اسم يقع ان كبري في لفظ مع حقيقة في القول المذكور صواب ان كبري في لفظ مع حقيقة  
 المذكور انما لا يسمو صدق هذا السام كلاب القول المذكور واما اذا كان في الخبر عنه في القول المذكور في قولكم الفعل  
 لا كبري عنه ساء اعصاب في قوة قولنا لا شيء من الفعل كبري عنه فلكم الساقض وقد سبق بان المذكور في الساقض  
 في حدس المحمدي مطلقا فلا حجاج الى الاعادة وفي بعده سبها على الجند بن مفعول ثاقب في الشق الاول وهو كون  
 الخبر عنه في القول المذكور اسم كبري في الشق الثاني وهو كون الخبر عنه في القول المذكور فعلا فلكم الساقض في الامام  
 من الاول الخبر عنه في قولكم الفعل لا كبري عنه في الخبر عنه وهو مخالف لقول المذكور في الموصوع لان الموصوع في الفعل  
 وبما الخبر عنه لكن صدق هذا السام كذب وكن واللام من الشق الثاني وهو بعض الفعل كبري عنه وهو موافق لقول  
 المذكور في الموصوع لان الموصوع هو ما هو الفعل ومخالف له في الحكم والكشف لان القول المذكور في قوله اسالة الكسبي  
 لا شيء من الفعل كبري عنه واللام موصوفه فلهذا كان ما قال ساء اعصابه وشرح الجواب سبق به مقدمه وهي  
 ان الاضمار عن الفعل اما في لفظه اي لفظ الفعل المراد لفظ الفعل هو لفظ الموصوع باراء معنى الفعل وهو جازي  
 كقولنا ضرب فعل ماض و من معناه ان عن معنى الفعل فلا يخالف اما ان كبري عنه ان عن معنى لفظه اي لفظ الفعل كلفظ  
 ضرب ان لفظا ومع باراء ان ما في الفعل او بغير لفظه ولا متساو في الكسبي في الاضمار عن معنى الفعل بغير لفظه  
 باراء كقولنا معنى الفعل موصوف بالزمان والاول ان الاضمار عن معنى الفعل لفظ الفعل اما ان يكون بلفظه ان لفظ  
 الفعل مع ضميمة لفظا مع كقولنا معنى ضرب خبره في فان قولنا معنى ضميمة قولنا ضرب لفظ الفعل اذ يجوز لفظه ان  
 لفظ الفعل وبنو الاضمار عن معنى لفظه وضع باراء غير جازي والحاصل ان القسمين من القسم الاول ينقسم الى  
 قسمين القسم الاول منه وهو ما اصر عن معنى الفعل لفظه انقسم الى قسمين لانه اما الخبر عن معنى الفعل بلفظه وحده  
 او بلفظ الفعل مع ضميمة الاقسام الثلاثة الاول ما عبر عن معنى الفعل بلفظه وحده الثانية عن معنى الفعل مع  
 ضميمة الثالثة ما عبر عن معنى الفعل بغير لفظه ومع القسم الاول صواب الاقسام اربعة واحد منها عن معنى الفعل  
 جازية ساء اعصابه فالمراد بقولنا الفعل لا كبري عنه ان الفعل كبري عنه معناه كبري لفظه في ان حين اذ اريد بقولنا  
 لا كبري عنه بلوانه الخبر عن معناه كبري لفظه كسار من اثنين وهو ان الخبر عنه في قولكم الفعل لا كبري عنه اسم او فعل ان الخبر  
 مكنيا ان في قولكم الفعل لا كبري عنه الفعل خبره في بعض الفعل كبري عنه وبارء الساقض فلنا لان في لفظ الساقض واما كبري  
 الساقض لو كان الخبر عنه مكنيا ان في قولنا الفعل لا كبري عنه معنى الفعل كبري عنه في قولنا كبري في القول المذكور مع  
 الفعل معبر عنه كبري لفظه الفعل بل الخبر عنه معنى الفعل وكره ان عن معنى الفعل لفظه الاسم وهو لفظه الفعل المكني  
 لظاهر التعريف السابق ان يقال واما كبري الساقض ان لو لم يصدق قولنا الفعل كبري عنه معبر عنه عن معناه كبري لفظه  
 لكنه زعم الى محسوس ان كبري لفظه الفعل لا كبري عنه معبر عنه كبري لفظه واما قيل من ان الخبر عنه في قولنا هذا السؤال

قدم

الفعل  
 ص

ان

معتبر عنه















الظن على عداك او المراد بالاولى معه او القاسمة فلا عيب الا ما قد افسد في معنى الاصطلاح كما صرح به في شرح الرسالة  
اشتمل على الاصطلاح عناية عن التردد الذي في الشبهة فادعى ان الواو عطف او نكح بعد الكلام الخبر ما يميل الى احد الطرفين  
الذين هما الصدق والكذب وهو بطلان الصورة او ادعى ان الواو في الاصطلاح واسماع معرفة الصدق بدون الجزم  
لا يمكن ان يقال الصدق مطابقة الكلام للواقع والكذب عدم مطابقة للمواقع اذا كان من شأنه المطابقة لهذا الصريح  
الا انشاء اوله الصدق وهو مطابقة القول للواقع والكذب مطابقة القول لغير الواقع المعنوم وان الكلام ما يقف على  
عليه والتعريف كغير المعنوم وهو ان لا يقف على حقيقة الصدق بل على ما عليه من الحقيقة اي لا يقف على ما يقف عليه من  
الاشياء اي ان الكلام ما يقف على الحقيقة اي لا يقف على ما يقف عليه من الحقيقة اي لا يقف على ما يقف عليه من الحقيقة  
يعتبر بلفظ الخبر فالواو من لوازمه وهو اصطلاح الصدق والكذب فعمل ان هذا التعريف لغير الحقيقة لا يحصل لان  
ما يقف به في الحقيقة الخبر اعتبار ان احدهما معرفة من حيث هي على وجهه والثاني معرفة من حيث انها  
ما يقف به في الحقيقة الخبر معرفة الصدق والكذب يتوقف على ما يقف عليه من حيث هي على وجهه والثاني معرفة من حيث انها  
ان معرفة ما يقف به في الحقيقة الخبر معرفة الصدق والكذب يتوقف على ما يقف عليه من حيث هي على وجهه والثاني معرفة من حيث انها  
نوع التحصيل المامية ونوع التيقن منها وتبينها فتعرف الخبر باحتمال الصدق والكذب لتيقن ما يقف عليه من حيث هي على وجهه  
الخبر ان اي مامية هي مدلول لفظ الخبر لا تحصلها لان ما يقف عليه من حيث هي على وجهه والثاني معرفة من حيث انها  
انه اذا اطلق لفظ الخبر لم يعلم ان المراد به ان تركيب من كل التركيب المعروفة فيحتاج في تفسيره مدلوله الي ذكر الصدق  
يعني يكون هذا التفسير الاسم وتغيير المعناه لئلا يزعج الشبهة فعرف ما يقف عليه من حيث هي على وجهه والثاني معرفة من حيث انها  
الصدق والكذب ولا يتوقف ما يقف عليه من حيث هي على وجهه والثاني معرفة من حيث انها  
هي في فلا ورفعه في لان الشئ مختلفان وان لم يحكم ان الكلام الصدق والكذب فاما ان يدل على طلب الفعل  
دلالة اوله اي اوله بالذات اوله اي اوله بالذات اوله اي اوله بالذات اوله اي اوله بالذات اوله اي اوله بالذات اوله اي اوله بالذات  
الاستعلاء هو ان كان الخبر الفعل المطابق للفظ فان قيل يلزم من هذا ان يكون قولنا واكف اموايل نيبا  
اجب بان المراد من الكف الكف من الفعل الذي في ذلك المركب فيه فلهذا لا يلزم الكف لان المطلوب وان كان كفا لكن  
ليس كفا من الفعل الذي في الكف ولا يلزم ان يكون كفا عن الكف وليس كذلك وهي ان كان الفعل المطلوب كفا والاي  
وان لم يكن مع الاستعلاء فهو مع التماس في الرتبة التماس مع الخوض سواله عا واسئل العربية يسمى الكل امرا  
ان كان طلب فعل من كفا ونها ان كان طلب كفا وانما قد دلالة بالذات ليج من الترتيب الاخبار والدلالة مع طلب  
الفعل فان قلنا ان طلب فعل لا يدل بالذات على طلب الفعل بل على الاخبار بطلب الفعل والافعال بطلب الفعل بل  
على الطلب الفعل لانه اي دلالة قولنا ان طلب فعل لا يدل بالذات على طلب الفعل بل على الاخبار بطلب الفعل والافعال بطلب الفعل بل

والكذب

عدم

ان لم يقف على

الحيثية

اطلا

ان طلب منك الفعل يدل على ان الحكم غير راسخ بان يطلب الفعل منه واحسان السامع بان يطلب الفعل منه يدل على طلب الفعل  
فهذا القول ان طلب منك الفعل يدل على طلب الفعل بواحدة الا ان طلب الفعل منه يدل على طلب الفعل منه وانما هو في  
الدلالة بالاولى للتعريفية الاوامر والافعال لا تدل على طلب الفعل الا لافعال من تلك الاوامر لان الاوامر تدل على طلب الفعل  
بالذات ولا تدل على طلب الفعل بالذات بل بالواسطة كما مر وذكر في كون ذلك القول اول لان عدم احتمال الصدق والكذب  
منعها اي منع كبر الاشارة الى طلب الفعل عن الدخول في ما يقف عليه من حيث هي على وجهه والثاني معرفة من حيث انها  
الصدق والكذب مانع عن دخول الخبر في طلب الفعل لانها خبر الصدق والكذب فكيف يخرج الصدق والكذب عن  
الخبر ان الصدق والكذب مانع عن دخول الخبر في طلب الفعل لانها خبر الصدق والكذب فكيف يخرج الصدق والكذب عن  
الغنى كقولنا ليت زيد ابيض بان يدل على طلب الفعل بواحدة الا ان طلب الفعل منه يدل على طلب الفعل منه وانما هو في  
ولعل الله حدث بعد ذلك ما يفاده ان خبره المدكور يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل بالواسطة فحينئذ او توجب فان قوله  
ليت زيد ابيض في قوله ليت ابيض زيد وقوله ليت ابيض زيد وقوله ليت ابيض زيد وقوله ليت ابيض زيد وقوله ليت ابيض زيد  
امرا وكذا القسم يدل على طلب الفعل لان مدلوله لان هو كبر والصدق والكذب في قوله ليت ابيض زيد وقوله ليت ابيض زيد  
على طلب الفعل دلالة مدلوله فان قوله ليت ابيض زيد وقوله ليت ابيض زيد وقوله ليت ابيض زيد وقوله ليت ابيض زيد  
دلالة على طلب الحكم على النسبة اليه في ذلك الامر فلهذا قام زيد في قوله ليت ابيض زيد وقوله ليت ابيض زيد وقوله ليت ابيض زيد  
الحكمات من ذلك لانه مع النسبة في الحكم التي تعلقت بها على طريق العقول كما اذا قيل ليت  
ان رعاها وان لم يدل على طلب الفعل دلالة اوله وهو النسبة في اسمي سبها لانه يبين على ما في ضمير الحكم صدره  
انه في النسبة التسمية والبرج والقسمة والافعال والاسمها وواسمها والافعال والاسمها وواسمها والافعال والاسمها وواسمها  
وهو الحكم السابق فاما ان يكون الثاني فيه اي في عدم الكلام فلهذا اوله لان الحكم عند الاول والاولى  
يكون الثاني فيه هو الحكم التقييدي وهو ان الحكم السعدي هو السابق في المطالب المستور لان الحدود  
والرسوم وانما يكون من هذا القبيل ولا يتركب في المركب التقييدي الا من اسمين اخيف اولها الى الثاني كعلام  
او وصف اولها كالتكليف او من اسم متقدم وقيل متاخر وقع صدق الاسم كقولنا قام او صدق  
كلامه فان لم تقدم الفعل على الاسم فقام رجل او تاخر الفعل عنه ولم يكن صدق ولا صدق فقام يكون المركب متاخر  
وتبين ذلك بوجهين اشارة الى الاول بقوله لان الصدق وانما قال لان المقيد موصوف والعدد صفة والموصوف لا بد ان  
يكون اسما لان الفعل والحرف لا يوصفان وذكر في الصفة اما اسم او فعل اما لان اسم هو المستفاد في كمال الصورة  
واما نظر الى ان علامه لا يمتثل ما يقع علامه لا يوصفان وانما قال لان المقيد موصوف والعدد صفة والموصوف لا بد ان  
يكون فان الحرف السابق معناه الحرف الذي هو سابق على الحرف الذي هو كبر اسم او اسم وقيل فلهذا الحكم

الحكم

القول







وان كانت متغير غير ثابتة وايضا لما كانا في الشك في توقف هذا الامساع على الصور فلا يصح مدخل في الامساع  
 قطعاً مع انه كل قطره من هذا ان المعنى في الحقيقة هو من غير نظر الى نفس الصورة من غير نظر الى شئ من خارج حتى لو كان  
 من الكل ما مع الشك في دليل خارج لا يقدح في ذكره كونه وسمي بهذا القيد فانه احدى واللفظ الدال عليهما اي  
 على المعنى الواحد والكل سمي وتساو كلاً بالسعة والعرض سميته للدال وهو اللفظ باسم اللون وهو المعنى ومهما  
 اعتراضات وعلى هذه الاصول الاشارة اليها ان الى تلك الاعتراضات من فواريد احدى ان احد الاعتراضات  
 انه لا منع للاشتر كمن يترتب من هذه المقدمة الاعتراض سماعاً منه انه ان المفهوم الكلّي تشعباً في اعتبار  
 بعضه عن بعض مع ابدال الكلّي باصل واحد كما عسان الشئ او يفرق ان يفرق ايضاً بالكلية  
 ان الى كثيرين علم مع انه كل المعنى من ذلك المفهوم في هذا الفرد والعقل الاخر منه في فرد اخر بل مع الاشتر  
 يترتب من مطابقة ان مطابقة المفهوم اليها الى الكثيرين في حمله عليها والمراد من كل الشئ على الشئ سان الحاد  
 في الوصف على بعد الوصف على ما هو جوابه وح ان حين اذ كان مع الاشتر ان المطابقة كوصف طائفة من الكل  
 مطلقاً ان صورة الموصوف في الخارج بطائفة الصور العقلية التي هي حاصله في اذ كان الطائفة مطابقة صورة  
 شئ خارجة لصور العقلية في المراتب المتعددة ضرورية ان المطابقة بين بلين ان المطابقة بين الحائز وبين  
 الصور العقلية طائفة الصور الخارجية كصورة الصور الخارجية طائفة الصور العقلية فهي من النسب المتكررة  
 هي ان يكون يدعيها كونه مطابقاً لكثيرين وجوابه ان حواس هذا الاعتراف ان الشك ليست طائفة  
 مطلقاً اعلم ان ان يكون مطابقة ما في الذهن لما في الخارج او بالعكس مطابقة حاصله في الذهن لكثيرين على خصوص  
 وانما اعتبر مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين دون المطابقة مطلقاً لان الصور العقلية اطلاقاً للامور الخارجية  
 الارباط بها كلاف الصور الخارجية فانها متصلة في الوجود ليست فلا شئ فان قيل الصور الحاصل من زبد في ذهن  
 شخص واحد من الطائفة الذين حصل صور زبد في ذهن كل واحد منهم مطابقة لها في الصور الحاصلة في اذهان  
 غيره ضرورية ان الاشياء المطابقة شئ واحد مطابقة فلو ان يكون لكل الصور كلمة ابيد بان الكلمة مطابقة الحاصل  
 في العقل لكثيرين ذلك الحاصل ظل لها ومقتضى لارباطها فان صور العقلية كقولنا اطلاقاً للامور الخارجية  
 او لصور اخرى ذهنية فاما ان الصور الحاصلة في اذهان تلك الطائفة ليست بعينها فربما لبعض بل كلاً اطلاقاً لانه  
 خارجي او يقول المراد من مطابقة الحاصل في العقل على كثيرين مطابقة على الافراد الكثيرة في الخارج والا افراد انما هي  
 الاشياء التي اياها الصور انفسها فلا يكون مثلاً المفهوم الخواص في ذهن شخص للمفهوم الحاصل في الابد  
 الا افراد الاضافات الى الحائز ان اعتبرت في الصور الدالة على مطابقة وان لم يصح قطع النظر عنها فهي مجرد ان  
 بالذات والمفهوم فلا يوجد الا نسبة سماعاً حتى يحقق المطابقة وقد صرح به الشيخ ان بان المراد من اشتر ان المفهوم

سبباً ليس بها  
 وان كانت متغير غير ثابتة وايضا لما كانا في الشك في توقف هذا الامساع على الصور فلا يصح مدخل في الامساع  
 قطعاً مع انه كل قطره من هذا ان المعنى في الحقيقة هو من غير نظر الى نفس الصورة من غير نظر الى شئ من خارج حتى لو كان  
 من الكل ما مع الشك في دليل خارج لا يقدح في ذكره كونه وسمي بهذا القيد فانه احدى واللفظ الدال عليهما اي  
 على المعنى الواحد والكل سمي وتساو كلاً بالسعة والعرض سميته للدال وهو اللفظ باسم اللون وهو المعنى ومهما  
 اعتراضات وعلى هذه الاصول الاشارة اليها ان الى تلك الاعتراضات من فواريد احدى ان احد الاعتراضات  
 انه لا منع للاشتر كمن يترتب من هذه المقدمة الاعتراض سماعاً منه انه ان المفهوم الكلّي تشعباً في اعتبار  
 بعضه عن بعض مع ابدال الكلّي باصل واحد كما عسان الشئ او يفرق ان يفرق ايضاً بالكلية  
 ان الى كثيرين علم مع انه كل المعنى من ذلك المفهوم في هذا الفرد والعقل الاخر منه في فرد اخر بل مع الاشتر  
 يترتب من مطابقة ان مطابقة المفهوم اليها الى الكثيرين في حمله عليها والمراد من كل الشئ على الشئ سان الحاد  
 في الوصف على بعد الوصف على ما هو جوابه وح ان حين اذ كان مع الاشتر ان المطابقة كوصف طائفة من الكل  
 مطلقاً ان صورة الموصوف في الخارج بطائفة الصور العقلية التي هي حاصله في اذ كان الطائفة مطابقة صورة  
 شئ خارجة لصور العقلية في المراتب المتعددة ضرورية ان المطابقة بين بلين ان المطابقة بين الحائز وبين  
 الصور العقلية طائفة الصور الخارجية كصورة الصور الخارجية طائفة الصور العقلية فهي من النسب المتكررة  
 هي ان يكون يدعيها كونه مطابقاً لكثيرين وجوابه ان حواس هذا الاعتراف ان الشك ليست طائفة  
 مطلقاً اعلم ان ان يكون مطابقة ما في الذهن لما في الخارج او بالعكس مطابقة حاصله في الذهن لكثيرين على خصوص  
 وانما اعتبر مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين دون المطابقة مطلقاً لان الصور العقلية اطلاقاً للامور الخارجية  
 الارباط بها كلاف الصور الخارجية فانها متصلة في الوجود ليست فلا شئ فان قيل الصور الحاصل من زبد في ذهن  
 شخص واحد من الطائفة الذين حصل صور زبد في ذهن كل واحد منهم مطابقة لها في الصور الحاصلة في اذهان  
 غيره ضرورية ان الاشياء المطابقة شئ واحد مطابقة فلو ان يكون لكل الصور كلمة ابيد بان الكلمة مطابقة الحاصل  
 في العقل لكثيرين ذلك الحاصل ظل لها ومقتضى لارباطها فان صور العقلية كقولنا اطلاقاً للامور الخارجية  
 او لصور اخرى ذهنية فاما ان الصور الحاصلة في اذهان تلك الطائفة ليست بعينها فربما لبعض بل كلاً اطلاقاً لانه  
 خارجي او يقول المراد من مطابقة الحاصل في العقل على كثيرين مطابقة على الافراد الكثيرة في الخارج والا افراد انما هي  
 الاشياء التي اياها الصور انفسها فلا يكون مثلاً المفهوم الخواص في ذهن شخص للمفهوم الحاصل في الابد  
 الا افراد الاضافات الى الحائز ان اعتبرت في الصور الدالة على مطابقة وان لم يصح قطع النظر عنها فهي مجرد ان  
 بالذات والمفهوم فلا يوجد الا نسبة سماعاً حتى يحقق المطابقة وقد صرح به الشيخ ان بان المراد من اشتر ان المفهوم

فلما

ن

كان































فليس يبرهن من عدم تصديق المفهومين على شي كونهما متساويين اذ عدم تصديقهما على شي صدقهما باحد الامرين اما بان  
 على شي اصله ولا يتبين بان كلاً من الاثنان او ان تصديق احداهما على شي دون الاخر وما مساوياً في المنع في القسمين  
 كما قال وانما يبرهن ان كونهما متساويين لو صدق احداهما ان احد المفهومين على الشئ ولم يصدق في الاخر عليه اي ذكر الشئ او  
 او نورد النقض بالامكان والاشياء على تعريف المتساويين لوجهه ان يقول الدقيق غير مانع لصدقه على التعريف المذكور  
 مع انهما ليسا بمتساويين فان التعريف لا يقع الا في المكان والشئ وما لا يمكن ان لا تصادق على الاشياء لا تصادق على الاشياء وليس  
 متساويين وانما كان الخلل في الخصص في القسمين وكان المنع وارداً عليه جاز ان يورد النقض عليه ايضاً بل ان يورد النقض  
 كما في الخصص اجماله والخاص ان يورد التعريف بالامكان والاشياء بوجوه اما بالاعمال الى التعريف هو بعض اعمالي  
 لا غير واما بالنسبة الى تعريف المتساويين في جاز ان جعل نقضاً تفصيلياً وتوجيه ما ذكر في الشرح من انه لا يلزم من  
 عدم تصديق المفهومين على شي كونهما متساويين وانما يبرهن ان كونهما متساويين لو صدق احداهما ان احد المفهومين على الشئ ولم يصدق في الاخر عليه اي ذكر الشئ او  
 المتساويين غير مانع لان تصديق على الامكان والاشياء وليس بينهما مساوية كلية والامكان ينزعهما بمساوية حتمية وليس  
 كذلك في الامكان والاشياء مساوية اخصية عن الاسكال باننا نحار ان بينهما مساوية قولنا ليس بينهما مساوية لعدم  
 صدقهما على شي اصله فلما قد اعمد في مفهوم الحكمي امكان فرض الصدق لا الصدق في القسمين الامر كما مر من ان ذكر حقيقة  
 ينبغي ان يدرك ولا يمكن ان الامكان والاشياء وان لم يصدق في شي من القسمين الامر لكن يمكن فرض صدق كل منهما  
 كما في ما يصدق عليه الاخر قسمهما مساوية كما ان يبرهن بينهما مساوية سماعاً منه واجبة بوجه اخر بان الامكان  
 انما هو في الامكان وهو مفهوم كلي لا يبرهن انهما من صورة خاصة في الدليل ولكن الصور الاشياء بالان وشئ من حيث  
 ان صورة خاصة في الدليل وصدق عليه الاشياء والامكان حتى ان الامكان الصور خاصة على شي في الدليل  
 وان لم يكن ان تلك النسبة الاربع المذكورة كما تصدق الصدق على ما يبرهننا وهو الصدق بين المفردين وما في حكمها  
 ومفناه اتمل ويستعمل على ما صدق في الامكان على الاشياء ان مثلاً كذا في الوجود والصدق ايضاً واذ  
 اعتبر في التوجه اي في التحقيق فانه التام  
 والخصوص المطلق ان  
 لا يمكن في  
 التحقيق

تحقق في نفس الامر معقول الفصل الثاني وكذا النسبة التي بين الاشياء المطابقة والصدق والامكان انما هي  
 كسبب تحقيق وقد يستعمل الصدق في القضايا باعتبار اخر غير مطابق حكمها بالواقع واما نفس الامر في نفس الشئ  
 والامر على الشئ ومع كون الشئ موضوعاً في نفس الامر انه موضوع في ذاته ان لوجهه ووجهه وتبينه  
 تعرض قارض واعداً معبراً من الامكان من ظهور الشئ ووجهه انما هي حقيقة في حد ذاتها سواء وجد في  
 او لم يوجد اصله وسواء تعرضها او لم تعرضها قطعاً ونفس الامر من الخارج وكل موضوع في الخارج موضوع في  
 نفس الامر بل عكس كل واحد من الاطراف من وجه الامكان انعقاد الكواذب كزوجة الحية فكيف موضوع في  
 الدليل لان نفس الامر ومثل ذلك يسمى في مباحثها ووجهه الاربع موضوع في مباحثها يسمى دليلاً  
 حقيقياً قال وبعضها المتساويين وان امور لا يبرهن النسبة بين المفهومين متفرقة فان الشئ يتبين  
 ان يباين المفهومين فكيف المتساويين وان كان كل ما يصدق عليه تقييداً بحد ما يصدق عليه بعض  
 الاخر قيل في طلب البيان في شئ جعل الدعوى حراً من الدليل لان قولنا كلما يصدق عليه بعض احد ما  
 يصدق عليه بعض الاخر على شئ وان بعض المتساويين فيكون مساوياً على الخط فلو اورد دليل قولنا لان كل  
 ما ان كل صفة ما هي يكون كذا الدعوى لا تعليلها لما يكون ابتداءً كسروخ في التعليل من قوله والا لصدق عليه  
 لكان او لا وقد نظرنا لاننا ان التلازم في الصدق عين التلازم في المفهوم مع تلزم المصادق مع المطابق  
 بل هو ملزم متساوياً ولذا يعرف كما يفهم ذلك من قوله صدق بالبحث فان لا يماضي الصدق هما مساوياً  
 فتأمل والا ان وان لم يصدق عليه بعض الاخر لصدق عليه اي عين الاخر على بعض ما يصدق عليه  
 وصدق صدق على المتساوي على بعض الاخر لا الصدق الاخر والامر لا يلزم اصحاب التعريف صدق صدق الصدق  
 بدون الامر على وجهه ان في البيان المذكور منع قوي وهو المنع ان الامكان انما هي الصدق لثان لو لم يصدق على ما يصدق اي ذلك  
 عليه بعض احد ما يصدق عليه بعض الاخر لصدق عليه بعض الاخر لصدق عليه بعض الاخر لصدق عليه بعض الاخر لصدق عليه بعض الاخر  
 كما ما يصدق عليه بعض احد المتساويين يصدق فاذ لم يصدق على تلك القضية لزم صدق الصدق في مباحثها وهو  
 ليس كل صدق عليه تقييداً بحد ما يصدق عليه بعض الاخر ومن الامر صدق على ما يصدق عليه  
 بعض احد ما يصدق عليه على الاخر لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحسلة فلا يساويها وشار  
 الى ما ذكرنا بقوله بل لا يلزم على ذلك التفسير ان على تقدير كذب الموجبة الكلية لصدق اي لصدق ما يصدق عليه  
 يصدق عليه بعض الاخر وهو لا يساوي بعض ما يصدق عليه بعض احد ما يصدق عليه على الاخر لان السالبة  
 المعدولة ان معدولة الطرفية وهي لصدق ما يصدق عليه بعض احد ما يصدق عليه بعض الاخر لصدق عليه بعض الاخر لصدق عليه بعض الاخر  
 ان محسلة الحق على بعض ما يصدق عليه بعض احد ما يصدق عليه بعض الاخر لصدق عليه بعض الاخر لصدق عليه بعض الاخر لصدق عليه بعض الاخر















الاياب قطعاً اذ تقدمت هذه المدمات فيكون كمالها بالحق المتساوي للآخر عن الموضوع بعد ذلك  
الطرفين وعلى كل ما صدق عليه نقض احد المتساويين صدق على كل ما صدق عليه نقض الاخر الى هذه الموضوعات التي لا تكون كذا  
لأنها الموجبة ان السالبة الطرفية كان كذبها اما تقدم الموضوع وهو ان كذبها بعدم الموضوع بل ان الموضوع كذا  
الطرفين لا يصدق وجود الموضوع لشبهها بالسالبة بل صدق مع عدم الموضوع فلا يجوز ان يكون كذبها بعدم الموضوع  
كما رد في المقدمة الثانية واما صدق بعض المحمولات فيكون قوله كذا في الاخر ونقيضه المساوي الاول وهو  
على الموضوع فصدق احد المتساويين على بعض المساويين الاول وذلك ان يصدق عين احد المتساويين على بعض المساويين  
صدق احد المتساويين دون الآخر وذكر سطل المساويين هما ان يبين المتساويين وسادى منع احدهما ايضاً بناء على  
على ان يكون كذبها لعدم صدق العنوان على شئ وكذا الاخبار على ما رفاق فليس كل ما ليس بالمتساويين  
ان ليس بالمساوي الاخرى اما ان يكون معناه ان كل ما صدق عليه سلب احد المتساويين يصدق عليه سلب المتساوي الاخر  
او يمكن معناه ان معنى ذلك القول ان كل ما ليس يصدق عليه احد المتساويين ليس يصدق عليه الاخر بمعنى ان اعتبار السالبة  
الطرفية كيف هو مل لعدم صدق الصدق المعنى في هذا الوضع والحمل على حرف السلب وعدم حرف السلب على الصدق  
فان كان المراد الاول ان المعنى الاول يصدق السلب بالرمز وجود الموضوع ضرورة ان ثبوت الشيء مثل صدق سلب  
الاخر لشيء مثل ما صدق عليه سلب احد المتساويين فيخرج على سبب ذكر الشيء ووجود الاشكال كذا في قوله وهو ان  
يقال وجود الموضوع لا يفي في صدق الموجبة بل لا بد معه من صدق الوصف المعنوي على ما في نفس الامر  
وان يقال ان كذبها يصدق صدق معناه وعلى السالبة الحاشية وعلى لا يستلزم الموضوع الحاشية اي ان لا يكون صدق  
الموضوع السالبة الطرفية الموجبة الحاشية بل الصادق في كل ما صدق عليه ليس ما هذا المتساويين ليس بالمتساويين  
وهذه السالبة الحاشية لا يستلزم الموجبة وان كان المراد الثاني المعنى الثاني يصدق سلب الصدق فلا يكون النقيضان  
لانما يصدق المتساويين المعنويان اللذان يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر فالاجاب هو المعنى وهو  
ان المتساويين انما ثبتت بغير سلب كل واحد من المتساويين اذ ثبتت كل ما صدق عليه سلب احد المتساويين يصدق عليه سلب  
الاخر لا اذ صدق كل ما ليس يصدق عليه احد المتساويين يصدق عليه الاخر فان الثابت ليس ان المتساويين  
لا يصدق شئ منهما على ما لا يصدق عليه الاخر والله اشر بقوله وفتاى السلب المعنوي فيقول ان كل ما يصدق  
عليه احد المتساويين يصدق عليه الاخر وهو السلب والاعلم انه ان كل ما يصدق عليه بعض احد المتساويين يصدق  
عليه بعض الاخر فلا سلب كل واحد من المتساويين بالمتساويين الا هذا المعنى وحاصل القول ان يستغنى عن معنى  
الموجبة السالبة الطرفية ان معناه صدق السلب سلب الصدق على الاول يرد المعنى المذكور وعلى الثاني لا يكون  
الاعتناء ان المتساويين معاً منه فيقول المراد الاول ان المعنى الاول وهو صدق السلب يعني ان المراد كل ما يصدق  
عليه سلب احد المتساويين يصدق سلب الاخر وهو الاول لا يستلزم وجود الموضوع لكونها سالبة الطرفية فكذاها

ان

بج

لا يكون

عين

لا يكون لعدم الموضوع بل مع عدم الموضوع يكون صادقة فكذاها لكونه يصدق بعض المحمول على الموضوع فليس  
صدق احد المتساويين دون الآخر فثبت ان عدم احد المتساويين صدق وجود الموضوع في موضوع سلبه  
ان شاع قد تحقق في ما تقدم ولا في الفقه السالبة المحمولات السالبة فلا يصدق على السالبة المحمول  
وجود الموضوع في موضوع السالبة واذا كان الامر كذلك فيقول لا شك انه يصدق قولنا الاشياء ولا واحد ما لم يكن  
بالامكان العام بشئ فصدق ايضاً ما يرد وهو قولنا كل ما لم يكن بالامكان العام بشئ وعدا الوقوف على  
تحقيقه يكتفى بكونه جلية الحال ان شاء الله تعالى ونحن نشير الى هذا ان ما طلبنا السهيل الفوق فيقول اعلم  
ان السالبة لا يصدق وجود الموضوع لان السالبة لا يرفع الايجاب فصدق السالبة ما بعد الموضوع او ما ساءا يثبت  
المحمول وكذا الموضوع السالبة المحمول وهي ما يكون معناه ان شئ سلب عنه المحمول لا يصدق وجود الموضوع لان الفرق  
بين السالبة والموضوع السالبة المحمول ان في السالبة محمول زيادة اعسار فاقا في السالبة تصور الموضوع والمحمول والنسبة  
الايجابية بينهما ويرفع بكون النسبة السالبة المحمول تصور الموضوع والنسبة الايجابية ويرفعها ثم يعود وكل ذلك السلب  
على الموضوع فانه اذا لم يصدق احاط المحمول على الموضوع يصدق عليه فثبت ان اعسار السالبة المحمول على كل  
السالبة فانه في امور تصور الموضوع وتصور المحمول تصور النسبة السالبة والمحمول في السالبة المحمول في امور  
بكون الامور الاربع مع حمل السلب على الموضوع فاذ لم يستلزم السالبة وجود الموضوع لا يصدق السالبة المحمول ايضاً لان  
السالبة المحمول لا يصدق على السالبة الا في اعسار حمل السلب على الموضوع وهو لا يصدق وجود الموضوع الا في الاذن كما ان الاعسار  
الاربع المعقبة في السالبة المعقبة عليه لا يصدق وجود الموضوع وكذا الموضوع السالبة الطرفية وهي ما يكون معناه ان  
شئ سلبه شئ سلبه بغير السالبة وجود الموضوع لانها لا يصدق على السالبة المحمول الا في اعسار حمل السلب  
العنوان على الموضوع وهو لا يصدق وجود الموضوع كما ان اعسار سلب المحمول على الموضوع لا يصدق وجوده واما يصدق  
على اسائر المحمولات او يصدق المتساويين فيكون الاول ان كل واحد من المتساويين لازم للآخر وبعضهم يلزم  
بسلوك بعض المحمولات ومنه ان هذا الشكل فلا لانه ان يرد بكونه باسناد لازم بعض المحمولات ان كل ما صدق  
عليه بعض المحمولات يصدق عليه بعض المحمولات وهو ان السالبة حيز قال لان كل ما يصدق عليه بعض المحمولات  
يصدق عليه بعض الاخر اذ قد افهمنا ذلك في هذا وهو المسمى فكيف يمكن به في اثباته وحده سبب الجمع فيه بعد هذا  
ونقول لان كل ما صدق عليه بعض المحمولات يصدق عليه بعض المحمولات وهو ان السالبة حيز قال لان كل ما يصدق عليه بعض المحمولات  
يصدق عليه بعض الاخر اذ قد افهمنا ذلك في هذا وهو المسمى فكيف يمكن به في اثباته وحده سبب الجمع فيه بعد هذا  
جميع الموضوعات الاربعة والحاشية ولا يصدق بعضها على شئ وان اردنا ان يقول بعض المحمولات لازم لبعض المحمولات  
فحقق ان وجد بعض المحمولات يصدق بعض المحمولات وهو ان هذا القول صدق على كل ما لا يخفى في ان اساطير لان الكلام  
المساويين يصدق على الموضوع وهذا هو الذي وعدنا في السابق انك ستقف عليه فالظاهر ان لازم في الصدق ان  
قولنا كل ما صدق عليه بعض احد المتساويين يصدق عليه بعض الاخر ولم يلزم من ذلك كذا في لازم السلب والظاهر ان لازم

بج



سما عايد وقيل لان التاوي غير السكين كسحق في لا كسحق في وهذا الفاء والهاء الساكنة انهما  
تقيضا المساويين كان بينهما ان يفرق بينهما احدى المناكبات السلكية السابقة من التباين الكلي والعموم والخصوص  
المطلق والعموم من وجه والكل بظا اما الحساسة الكلية ان يظانها فلا يظانها سلكا الحساسة بغير العينية ومعلوم واما الحق  
والخصوص مطلقا اي بطلان فلا ان تقيض الخاص بصدق على عين العام وعن العام ان يصدق على عين العام على بعض الخاص  
ومعلوم ما ذكرنا من صدق بعض الخاص على عين بعض الخاص وموضعها الى الصانع بعض الخاص وعن العام معلوم  
صدق احد المتساويين بصدق بعض الخاص بدون الآخر ومعلوم بعض العام مثلا لو كان الانا ناطق احده من اللان ان  
ولنا فاعلم كلية فمعلوم ان بعض الخاص صادق على عين العام وعين صادق على بعض الخاص فالاحص في المال المذكور ولو  
الانا ناطق بصدق وبعضه وهو السابق بصدق على عين وهو اللان ان وعين العام وهو اللان ان يصدق على بعض الخاص  
وهو السابق فلذا ان جعلنا الانا ناطق احده من اللان ان وان جعلنا الاحص في اللان ان فهو ظاهرا ما ذكر فيلزم  
الحذو وصدق بعض الخاص على عين العام وما عكس مكروم لانه صدق احد المتساويين بدون الآخر واما العموم  
من وجه ان يظان فلا سلكا صدق كل منهما من المساويين على بعض الآخر ومعلوم صدق كل منهما على بعض  
الآخر ايضا ان كانتا بنية الكلية مع العموم والخصوص من وجه كالتساوي في سلكا صدق من المتساويين بدون  
الآخر فهو ايضا كالعموم والخصوص المطلق سلكا خلاف المقدور وهو صدق احد المتساويين بدون الآخر وفيه ينع  
فيما ذكر من الحساسة نظرا اذا اظهر الى حده السمسرة المبهمة في الاربع على ما ذكرناه اشار الى ما ذكرنا ان اللان  
واللان يمكن العام مبهومان وليس بينهما شئ من السمسرة الاربع وبعضها لا مطلقا احده من بعض الاصل مطلقا اي  
مفهومان سلكا عموم مطلق فبغير تقيضيهما ايضا عموم مطلق لكن سلكا العموم فتقيض الاصل بعض مطلقا لان  
كل ما صدق على بعض الاصل صدق على بعض الاصل وهذا بانه اعم اذا العام صادق على كل واحد الى كل واحد صدق  
على بعض الاصل صدق على بعض الاصل اما ما لا يصدق الا على الاصل صدق على كل واحد الى كل واحد صدق  
على بعض الاصل صدق على بعض الاصل فاما ان يصدق على الاصل صدق على كل واحد الى كل واحد صدق على بعض الاصل  
مطلقا على كل ما يصدق على بعض الاصل صدق على بعض الاصل صدق على كل واحد الى كل واحد صدق على بعض الاصل  
لانه صدق على كل واحد الى كل واحد صدق على بعض الاصل صدق على كل واحد الى كل واحد صدق على بعض الاصل  
وقد ذكرنا في دفع المنع بعض تلك الاجوبة بمرور ودفع المنع ان حال لان انه اذا لم يصدق على ما هو تقيض الاصل صدق بعض ما  
هو تقيض الاصل غير الاصل بل اللازم على ذلك بعدد سلكا المحدث التي لا يستلزم الموجبة المحصلة لوزانها تكون  
العموم امرا شاملا لجميع الاشياء الخارجية والداخلية فلا يصدق بصدق على شئ اصلا فلا يصدق الموجبة لعدم موضوعها واما  
دفع بعض تلك الاجوبة فانه ان المذهب لم يصبه حارسه بل جعله ينع ان كل ما لو وجد كان بعض الاصل فهو كذا لو وجد  
في حارسه الاصل وهو سلكا سلكا والموضوع الموضوع واليقين ان كل ما ليس من الامور الخارجية فلا بد

ان

ان يصدق بعضه على موضوع خارجي او وطني فيكون الموضوع وسدق المنع وايضا يفسر العلم والادب باللازم والمعلوم  
مطلقا لو كان اللوم في الصدق او في الموضوع وبعض الامر سلكا بعض المعلوم ومعلوم عين الاصل بعض  
لعمومه فاذا لم يصدق بعضه على بعض الامر صدق عليه والارتفاع التقيض ان بعض الامر لا يكون الاكلية فله  
اواد وايضا بعض الشئ سلكا لا عدوله الى آخر ما مر فيما هو العموم في حل الشبهة واما الدعوى الثانية وهي سلكا  
الاحص ومعلوم كل صدق بعض الاصل صدق على بعض الامر فقد ذكر في بيانها وصحة ما سلكا مدار اربعة من باوي  
الوجه الاول والثالث والرابع والسادس على شئ واحد اذ صانع تقيض الاصل وعين العام في اواد العام المتباين  
لذلك الخاص بل لا خلاف بين الاول والرابع الذي انتاجه من ثالث الكل الاول الا في العنان ومدار التباين ان بعض  
متساويان ومدار الخاص على العكس الموضوع الكلي بعض بعض نفسه با على ان القدماء وان الى الوجه  
الاول مفعول فلان لو صدق بعض العام على كل ما صدق على بعض الخاص لا يصح التقيض ان واللازم بظا مكروم  
ومعلوم صدق بعض العام على كل ما صدق على بعض الخاص ايضا كذا كذا ان الملازمة ومعلوم لو صدق بعض العام على كل  
ما صدق على بعض الخاص لا يصح التقيض ان بعض الخاص لا يصدق على اواد العام المتباين صدق  
الآخر اذ كذا كذا وكذا البقر وخو لا كذا الخاص ومعلوم ان لو صدق بعض العام على جميع اواد بعض  
الخاص وبعض اواد العام منها صدق على بعضها والعام صادق عليه ايضا لانه من اواده فمعلوم صدق العام  
وبعضه عليها اي على اواد العام الخاص ان بعض الخاص صادق على ما عدا عين المتباين الذي هو بعضه والعام  
مثلا لان ان صادق على ما عدا اللان من اواد العام وهو الحيوان ولو صدق بعض الامر على كل ما صدق عليه  
بعض الاصل وبعض اواد بعض الاصل اواد العام صدق على العام وبعض العام واصحاب التقيض ومعلوم  
ايضا اشار الى الوجه الثاني لو كان كل بعض الاصل بعض الامر وقد ثبت في الدعوى الاولى ان كل بعض الامر بعض  
الاحص متساوي السعفين فمعلوم العنان مساوي بعض اذ بغير العين عموم مطلق او يقول ان الى الوجه الثالث  
بعض بعض الاصل لا يصدق على العام صادق على بعض بعض الخاص بعض بعض العموم ولا شئ من عين الامر  
يعني ان بعض بعض الاصل وهو بعض اللان ان كذا كذا عين الامر ولا شئ من عين الامر بعض الامر من رابع  
بعض الامر الرابع من ان كل الاول وهو ما يترك من موجبة رتبة صفى وسلكا كلمة المذهب يعنى ان رتبة ومعلوم  
بعض بعض الامر او يقول ان الى الوجه الرابع لو لم يصدق اي رتبة رتبة على المطاوي سلكا صدق  
عليه بعض الاصل صدق على بعض الامر صدق بعض الامر على الموجبة الكلية اشار الى رتبة كان كذا تقيض الاصل  
الامر ان كل ما صدق على بعض الاصل صدق على بعض الامر الذي هو بعض الامر كذا كذا مفعول صادق ومفعول  
الموجبة اذ كذا صدق على الامر بعض الاصل سلكا سلكا سلكا سلكا من الثالث الاول ان يصدق

من



























عن القوم

ان وسمي اني الميسل لولكان اذ وسمي وانا  
عقد اذ في الحوان الحوان

[illegible]







اعساب في شئ آخر او مع شئ آخر غير له السبب فيكون واحدا بالسبب والصورة وهذا مبني على ان كل موجود في الخارج فهو ذات  
متغير عن غيره كذا لا حظ الفصل خصوصية الخلق لم يكن له ان يوصف له اشتراك فلو حدث في الخارج كذا كذا لم يكن له اشتراك  
الاشراك مع ان الطبيعة مشتركة بين افرادها وتلك في اما ان يكون متصفة بصفات متضادة فليس الخلق المذكور وسبق الشارح  
الفاضل ان الجوانب عن وجهي الشهادة بين علمية مقدمة وهي ان طبيعة او طبيعة النوع متعددة في الخارج ومحددة في العقل  
او المستخرج من افراد كل نوع ام واحد كل مطابق للافراد او هو في الخارج وكذلك الطبيعة الجنسية اذا عهد هذا الجوارح في الاول  
وهو ان الموضوع في الاعيان هو الطبيعة المحددة في الطبيعة المحركة في كل ما هو في الخارج فهو مشترك في موضوع الامر  
الواحد بالسبب في حال متقد وواحد في صفات متضادة فلنا الطبيعة واحدة في كلنا واما في الخارج فهي متعددة متكررة  
فلانها ما ذكرتم وقد سبق في راجع من الامور الاول فيذكر ولا الالاتي والاسهل الى ان يكون الموضوع الطبيعة مع امر آخر والا  
لم من ان يكون ان الطبيعة والامر الا موضوع واحد او موضوعين فان كانا موضوعين في موضوع واحد وكذا في موضوع واحد  
بما ذكرتم منها ان من الطبيعة والامر الا موضوع واحد وهو ما في الموضوع الواحد في الموضوعين مختلفين في الطبيعة  
الامر الا موضوع واحد في القيام المذكور في العلم ان قيام الشيء الواحد بكل واحد من مختلفات موضوعه او كان في حال عرضا او لم يكن وان قام في  
الموضوع بالجميع لم يكن كل منهما ان من الطبيعة والامر الا موضوع واحد في الموضوع واحد او اقام الموضوع الواحد بالجميع في موضوع  
محمول في امر ان احدهما موضوع الظاهر وصوره والامر الا موضوع واحد في الموضوع الواحد في الموضوع الواحد في الموضوع الواحد  
ان الكل موضوع لقيام الموضوع في موضوع واحد وهو في الموضوع الواحد في الموضوع الواحد في الموضوع الواحد في الموضوع الواحد  
منه وان كانا في الطبيعة والامر الا موضوعين في موضوعين فلما كان في الطبيعة الكلية على الجوانب في عدم اتحادها في الموضوع  
الخارجي ولا بد في الخلق من الاتحاد كما سبق فان قلت كون الحيوان مثلا موضوعا في موضوع واحد في الموضوع الواحد في الموضوع الواحد  
موضوع مع ان ما يصدق عليه الحيوان من الحيوان موضوع ما ان الطبيعة الحيوانية موضوعة في موضوع فليس ان يكون في موضوع  
الطبيعة في الخارج ضروريا ان العام متصف في تلك الخاص فان قلنا ان الموضوع الاسمي خاص فمن اين يصدق الكل في تلك  
سريع من الاسماء صور الطبيعة فليس ان من دوات الاسماء في كائنات واما في الناطق وغيره كائنات اخرى في  
الاعراض المختلفة بها ان الطبيعة الاسماء كالمع والاضاكن وكذا في الطبيعة السعدادات مختلفة واعبارات شئ فان السعدادات كانت مختلفة  
في امر السعدادات والسعدادات ايضا مختلفة فليس ان السعدادات اسعدادات المتغيرين وكذا في كل صفات الصور المتغيرة  
ما حصل في الاعراض ان فانها قد ينزع من شئ واحد لان مثلا صور الطبيعة فليس ان السعدادات مختلفة فليس ان السعدادات  
العناصر كالمع والاضاكن فليس ان السعدادات اسعدادات المتغيرين وكذا في كل صفات الصور المتغيرة  
وعلى هذا سماعا منه فليس ان السعدادات اسعدادات المتغيرين وكذا في كل صفات الصور المتغيرة  
الكلية فليس ان السعدادات اسعدادات المتغيرين وكذا في كل صفات الصور المتغيرة

في الخارج

في الخارج

في الخارج

موضوعا في شئ آخر او مع شئ آخر غير له السبب فيكون واحدا بالسبب والصورة وهذا مبني على ان كل موجود في الخارج فهو ذات  
متغير عن غيره كذا لا حظ الفصل خصوصية الخلق لم يكن له ان يوصف له اشتراك فلو حدث في الخارج كذا كذا لم يكن له اشتراك  
الاشراك مع ان الطبيعة مشتركة بين افرادها وتلك في اما ان يكون متصفة بصفات متضادة فليس الخلق المذكور وسبق الشارح  
الفاضل ان الجوانب عن وجهي الشهادة بين علمية مقدمة وهي ان طبيعة او طبيعة النوع متعددة في الخارج ومحددة في العقل  
او المستخرج من افراد كل نوع ام واحد كل مطابق للافراد او هو في الخارج وكذلك الطبيعة الجنسية اذا عهد هذا الجوارح في الاول  
وهو ان الموضوع في الاعيان هو الطبيعة المحددة في الطبيعة المحركة في كل ما هو في الخارج فهو مشترك في موضوع الامر  
الواحد بالسبب في حال متقد وواحد في صفات متضادة فلنا الطبيعة واحدة في كلنا واما في الخارج فهي متعددة متكررة  
فلانها ما ذكرتم وقد سبق في راجع من الامور الاول فيذكر ولا الالاتي والاسهل الى ان يكون الموضوع الطبيعة مع امر آخر والا  
لم من ان يكون ان الطبيعة والامر الا موضوع واحد او موضوعين فان كانا موضوعين في موضوع واحد وكذا في موضوع واحد  
بما ذكرتم منها ان من الطبيعة والامر الا موضوع واحد وهو ما في الموضوع الواحد في الموضوعين مختلفين في الطبيعة  
الامر الا موضوع واحد في القيام المذكور في العلم ان قيام الشيء الواحد بكل واحد من مختلفات موضوعه او كان في حال عرضا او لم يكن وان قام في  
الموضوع بالجميع لم يكن كل منهما ان من الطبيعة والامر الا موضوع واحد في الموضوع الواحد او اقام الموضوع الواحد بالجميع في موضوع  
محمول في امر ان احدهما موضوع الظاهر وصوره والامر الا موضوع واحد في الموضوع الواحد في الموضوع الواحد في الموضوع الواحد  
ان الكل موضوع لقيام الموضوع في موضوع واحد وهو في الموضوع الواحد في الموضوع الواحد في الموضوع الواحد في الموضوع الواحد  
منه وان كانا في الطبيعة والامر الا موضوعين في موضوعين فلما كان في الطبيعة الكلية على الجوانب في عدم اتحادها في الموضوع  
الخارجي ولا بد في الخلق من الاتحاد كما سبق فان قلت كون الحيوان مثلا موضوعا في موضوع واحد في الموضوع الواحد في الموضوع الواحد  
موضوع مع ان ما يصدق عليه الحيوان من الحيوان موضوع ما ان الطبيعة الحيوانية موضوعة في موضوع فليس ان يكون في موضوع  
الطبيعة في الخارج ضروريا ان العام متصف في تلك الخاص فان قلنا ان الموضوع الاسمي خاص فمن اين يصدق الكل في تلك  
سريع من الاسماء صور الطبيعة فليس ان من دوات الاسماء في كائنات واما في الناطق وغيره كائنات اخرى في  
الاعراض المختلفة بها ان الطبيعة الاسماء كالمع والاضاكن وكذا في الطبيعة السعدادات مختلفة واعبارات شئ فان السعدادات كانت مختلفة  
في امر السعدادات والسعدادات ايضا مختلفة فليس ان السعدادات اسعدادات المتغيرين وكذا في كل صفات الصور المتغيرة  
ما حصل في الاعراض ان فانها قد ينزع من شئ واحد لان مثلا صور الطبيعة فليس ان السعدادات مختلفة فليس ان السعدادات  
العناصر كالمع والاضاكن فليس ان السعدادات اسعدادات المتغيرين وكذا في كل صفات الصور المتغيرة  
وعلى هذا سماعا منه فليس ان السعدادات اسعدادات المتغيرين وكذا في كل صفات الصور المتغيرة  
الكلية فليس ان السعدادات اسعدادات المتغيرين وكذا في كل صفات الصور المتغيرة

في الخارج

في الخارج

في الخارج







1941

18

واحد

وإذا كان الشيء المنسوب اليه مما لا يقع



ما قلنا واحدا من اوجه الخارج اذا قيل حصصه فان تمام ما يبينها ان تمام ما عليه ملكا يحصل لكل واحد من اوجه الخارج ما عليه الماطلة  
 ان مفهوم من المعلوم ان ما عليه الماطلة وان اراد به ان تمام ما عليه الشئ تمام ما عليه النوعية التي لا تخلف  
 او اراد بالاعداد نوعا لا تخلف او اراد ما عليه الماطلة في جواب ما هو كسيرة الماطلة التي تحت الماطلة لان المقول هو ما هو  
 فكل كسيرة الماطلة الماطلة وان لم يكن ان يكون الماطلة من اقسام النوع ويخرج لان الماطلة هي الماطلة وان لم يكن ان  
 يكون تمام ما عليه الماطلة السوال الخامس اقسام الماطلة على ما مضى ما ذكر ان الماطلة من القسمين الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 تمام الماطلة الى اقسام النوع والحد وقسم الماطلة الى اقسام النوع وقسم القسم الثالث وهو الخارج عن الماطلة الى اقسام  
 وبعضها العام كسيرة مكررا اقسامها واحدا فكل اقسامها تنقسم الى قسمين الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 السوال السادس ان كل مفعول في جواب ما هو مفعول في جواب ما هو كسيرة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 ما هو كسيرة الماطلة فلا يخفى ان قسم الماطلة في جواب ما هو الى اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 الى اقسامه والى غيره بيان الاول الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 ان المفعول في جواب ما هو سائر المفعول الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 وليس كسيرة الماطلة من اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 اول السوال الاول ان كل مفعول في جواب ما هو مفعول في جواب ما هو كسيرة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 للعلم بالعلم ما كسيرة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 والاقسام المذكورة في القسم الاول اراد بالقسم الاول ما يكون تمام ما عليه الشئ ان صفة التي هو بها هو والاقسام المذكورة في القسم  
 والنوعين في اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 من اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 ما هو اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 في جواب ما هو مفعول في جواب ما هو كسيرة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 القسم من الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 كسيرة من اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 انما هو اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 ما هو اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة

مفعول اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 اذ لو كان تمام صفة الشئ ما هو مفعول في جواب ما هو كسيرة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 مع تصادقها فلما قلنا ان الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 اندفاع السوال الثالث فلما قلنا ان الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 للبراع فلما قلنا ان الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 ما عليه الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 من اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 القسم الاول الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 لان مادة لان كالات غير محيطة بالعلم وذلك لان قسم الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 مسامحة في اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 في اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 قبل ان يكون اصح من العلم الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 وعرض عام فلما قلنا ان الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 انما هو الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 ان افعال الخارج اما ان يكون الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 مطلقا ان كان كسيرة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 اختصاص الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 ان يكون من اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 بالعلم الى الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 اعراضها عن اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 اختصاص الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة  
 ما عليه صفة سائر اقسام الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة الماطلة







اصحابنا

۱۰

4

五

10

2











خلاص ان كل من اجزاء الماشية نوع مخالف لما في الحقيقة وهو عام المسكون بهما مع كونه جزءا للماشية ونفق كذا النوع الخالف لها وما عدا ذلك  
الاصل ان لا يكون عام مشترك اذا لا بد ان يكون نوعا فحينئذ لا يكون نوعا فحينئذ لا يكون نوعا فحينئذ لا يكون نوعا فحينئذ لا يكون نوعا فحينئذ لا يكون نوعا  
المخالفة لاصحاح الثالث لا بد ان يكون موصوفا او موصوفا مستقلا بدون الماشية المعروفة فان وقع كون جزء من الماشية حراما  
وتعبر ما فيه النوع ان يكون له وجه الماشية المعروفة ويطلق عليه نوع كونه ذلك النوع عام ما عليه او اذا جرى  
موصوفا اعمها بالاسم فيكون الماشية المعروفة وفي الاصطلاح الرابع لم يكن ان لا يوجد النوع الخالف الا في ضمن الماشية  
المعروفة كالسائق فان كان مسكونا بغير الماشية ويطبق الانسان وبيز حرمها وهو ان لا يطبق لانه نوع فان السائق لا يوجد الا في  
ضمن الانسان ولا يوجد مستقلا بدون وجهه ولا في غيره ولا في الماشية لان يكون عام ما عليه او اذا جرى  
تعبر النوع في حرمها وان كان في غير النقي اي ولا يقال ان هذا النوع السوال دائر عام مشترك وبعضه خلاف  
السوال الاول قائم محقق عام مشترك وعدا اشارة العاقل انه قال مستعبر عن قوله في قوله لا دليل على الماشية  
اما ان يكون مسكونا بغير الماشية وبيز نوع خلاصها ولا يمكن ان الخالفه امر بجمع خاص الى الاستعداد يقال راسي يعنون  
المتفارقة في المفهوم والحقيقة بالخاصة اي امساع الاصطلاح في الصدق سماعته واثار الى ذلك يقول ان اردم حاله  
محدد المعاني اي في المفهوم فلام ان عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع ما مخالف خاص وانما يكون ان عام المسكون بغير  
ان يكون معدا على المساعات وان اردم بها اي بالخالفه بالخاصة فلام ان نوع عام مشترك اذا الخاف ان عام من اي من  
عام مشترك فاشترك اي بغير عام المسكون وبيز نوع او كان اي ذلك النوع عام المسكون بغير الماشية وبيز ذلك النوع  
اي النوع الذي لم يلاق المعاد وانما يكون اي خلاف المعاد ان كان ذلك النوع ماسا للماشية وموم او ليس كذلك ان بعض  
عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع ماسا لان المعدل عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع مطلقا سواء كان ماسا للماشية  
او لا سلمناه اي سلمنا ان بعض عام المسكون لو لم يكن عام المشترك بغير الماشية وذلك النوع لا يكون عام المسكون بغير الماشية  
سواء كان ماسا لها او لم يكن سماعته وقيل ان النوع الذي يازا عام المسكون ماسا للماشية وموم او لا ماسا لانه لا يمكن  
بعض عام المسكون لو لم يكن عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع اي الذي يازا عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع عام المسكون  
يكون واما من لم يعلم المسكون بغير الماشية وبيز نوع اي الذي يازا عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع عام المسكون  
او اسما للماشية والنوع الذي يازا عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع اي الذي يازا عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع عام المسكون  
ماسا لانه عام مشترك القاصي سب ان هناك عام مشترك آخر لا يكون عام المسكون ماسا للماشية  
واما عام المشترك بغير هذا النوع والماشية هو عام المسكون المعروض او افان الا من عام المسكون لا بد ان يكون  
في غيره ومنها النوع الذي يازا عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع اي الذي يازا عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع عام المسكون

لا يكون

لا يلزم ماسا له ان عام مشترك ولا دليل يدل على ماسا له اي امساع عدم ماسا له فان قيل فلا يكون بعض عام  
اخر من عام المسكون والمقدرة خلافا لانه يكون نوعا فحينئذ لا يكون نوعا فحينئذ لا يكون نوعا فحينئذ لا يكون نوعا فحينئذ لا يكون نوعا  
فان راعى بعض عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع اي الذي يازا عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع عام المسكون  
اي فلا يكون له ان يكون عام مشترك لان عام مشترك ماسا له اي امساع عدم ماسا له فان قيل فلا يكون بعض عام  
بكونه ماسا له اذا انظر هذا اظهر لان بعض عام المسكون ان وجد نوع اخر يازا عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع عام المسكون  
وكان بعضا من عام المسكون وكان ذلك عام المسكون المعروض او لا وبعض عام المسكون بغير الماشية وبيز نوع عام المسكون  
المشترك في ضمن عام المشترك عن منفصل عنه فلا يكون منه بكونه ماسا له وذلك اظهر من ان الخاف اننا نقول من الاستعداد هذا  
عن السوالين ولقد ثبت ان الدليل على ذلك لا يرد عليه السوالين الواردة على العباد الاول المشهور في الماشية اما ان يكون  
اي واما النوع ماسا له اي امساع عدم ماسا له اي امساع عدم ماسا له اي امساع عدم ماسا له اي امساع عدم ماسا له اي امساع عدم ماسا له  
اصلا يكرم ان يكون فضلا اي الماشية لانه نوع جزا الماشية لا يكون نوعا فحينئذ لا يكون نوعا فحينئذ لا يكون نوعا فحينئذ لا يكون نوعا  
الماسا له على ان يكون لان جزاها يكون عليها والعرض ان الانواع الماسا له غير الماشية ولو كان حراما لكان في الماشية  
هذا النوع الماسا له غير محمول لكان اما جزاها الى جميع الانواع الماسا له فكونه حراما للملك وموم لبعض الماشية بعضها  
اي بعض الماشية واما حراما لبعضها دون بعض فهو غير الماشية وذاتها وصورها عن ذلك البعض الذي لم يكون حراما  
لأن عرضها له اي لا يكون البعض او لم يكن فان قيل لو كان جزا الماشية اخرى غير محمول كونه مشتركا بها فلا يميز لان الميزة للنش اما  
ان يكونا بنسبة لا يكون النش مسلوا عن غيره اجمعا بان يكونا الماشية من احوالها فحينئذ لا يكونا الماشية من احوالها فحينئذ لا يكونا الماشية من احوالها  
لا يكونا ماسا له لان مشترك واما لا يميز لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له  
لازم روميه وانما لم يكن ان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له  
في احوال النش وانما كان وجه ماسا له اي ان هذا الموضوع محل نظر بعد لان الفصل كان يكون في الماشية ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له  
ان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له  
سواء كان في احوالها او لا موصوفا وقيل عن الاعمال مطلقا سواء كان عن جمع الاعمال المدخل وصل الجنب فانه يميز عن بعض الاعمال  
وذلك لان كان ذاتيا للنوع ماسا له فحينئذ لا يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له  
منه وسعنا به شيئا آخر لا يمكن ان شاء الله تعالى فاما ان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له  
صالحا لان يقال في جواب ما هو عليه اي على الماشية والنوع الماسا له الماشية الماشية الماشية الماشية الماشية الماشية الماشية الماشية الماشية الماشية الماشية  
فكونه بعضا من عام المشترك ولا يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له  
كان داسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له لان يكونا ماسا له

المسكون











بالذاتي مع الصدق سواء كان سبب الذاتية للمادة وعلى الخاصة الثانية احصى من الخاصة الاولى لان الصدق  
او الزم من تصور المادة بكون اي الصدق من التصورين لا دون العكس يعني اذا كان تصور المادة بكنها  
مستلزما لتصور مع الصدق سبب الذاتية للمادة كان تصور المادة والا الى معامسا ما للذكر الصدق  
اي سبب الذاتية للمادة قطعاً لا دون العكس اذ لا بكون تصور المادة والذاتي كما في غيره الحكم بكون  
للمادة ان يكون احوطاً كافي في الاخر مع ذكر الحكم بالسبب والسبب في اثبات اسباب السبب الذاتي على المادة  
ووجوب الاسات اي وجوب الذاتية لها خاصية مستلزما لمتبذرات ان كانت سبباً لكل واحد من اسباب السبب ووجوب  
اخر على اعتبار احوطاً للمادة والذاتي معاً بالمال لا محذور كما ان تصور المادة والذاتي كما في الخاصة الاولى واخطار  
ان اخطار المادة كما في الخاصة الثانية اراد بالاحاطة بعد التصور وذلك لان مال اسباب السبب ووجوب  
انما هو الصدق سبب للمادة فلا بد في كل صدق ان يكون كل واحد من الموضوع والحوال ملائماً للعقل وهذا مما  
احتمل عن الخارج عن العقل ان يمتنع من ان يكون سبباً او سلباً او ثباتاً في الحقيقة لا يتحققان بالفعل بدون  
المادة والذاتي لان المصور قد لا يكون محطراً لمصلحة الله ولا يتحقق في الخاصة الثانية ما اخطار المادة وعلل عن  
عدم تحققها مانعاً عن كون الذاتية كسبباً في كل سبب مع المادة اسبغ دفع الذاتية عن المادة بل وجب ان لا يمتنع  
على احصاء المادة والذاتي بل لا يمتنع على تصور شئ منها لان ثلثة الحسنة المذكورة باسمه للذاتي حال كون المادة  
محمولة بالظن ومطلوباً من الحسنة المتفوق وجوب الاسات اي كما في الخاصة الثانية محذور كما ان تصور المادة  
اسبغ السبب اي كما في الخاصة الثانية واما ان تصور المادة والذاتي فكل من القولين ان سبباً في السبب ووجوب  
في غير ما كان ان سبباً في ما كان سبباً او على ما كان سبباً في القوم واما ليستا بخاصه مطلقين يعني اسباب السبب  
ووجوب الاسات ليستا بخاصه مطلقين للذاتي لان الخاصة المطلقة ما يخص الشئ ولا يوجد في غيره اطلاقاً لخاصة بالنية  
الذاتية في الشئ او في غيره فليس هو خاصة مطلقة بل قد يقال له خاصة خاصة او لا يوجد في العقل  
ولم يوجد في غيره بالنية انما هو خاصة خاصة كما في ذاته وجد في الانسان ولم يوجد في الحيوان خاصة خاصة بالنية  
الى الخارج ولا في الشئ انما هو اسباب السبب ووجوب الاسات على ان مطلب اعتبر لبيان حقيقة بالذاتي في تصور الاول ان  
السبب والذاتي في اللواري بينة بالنعيم الا ان ما يكون تصور اللواري كما في حرم العقل بالذاتي  
سواء كان سبباً في اللواري او لا سبباً في اللواري مع ما كان بالمال اسبغ الحكم بالسبب في لوجه الثانية وعلى وجوب الاسات  
بدون الذاتية في اللواري السبب بالنعيم على اللواري التي يستلزم تصور ما كان بالمال ان تلك اللواري كانت  
ما كان بالذاتي وهذا ما بين قوله لان اللواري السبب بالنعيم الا ان ما كان بالمال اسبغ الحكم بالسبب في لوجه الثانية وعلى وجوب الاسات  
ان لا يشترط الذاتية في تلك الخاصة العرفية اللواري وذلك لانه لا يحق الا بعد تحقق المادة ولا يمتنع الا وان سبباً للمادة كالرؤية

للمادة ان سبباً في الذاتية على الخاصة في الوصف من ان الذنوي والخارجي يعني ان الذاتية والمادة اذ هو صودق  
الذنوي والخارجي كان وصفاً لان سبباً في الذاتية على الخاصة بالذاتي في العقل كالمادة وظهر الاولى او اوصفت  
المادة وهذا انما تقدم الذاتي لعدم حركة السبب في الخارج وان كانا معاً في الزمان وكذا ان سبباً في الذاتية على  
المادة في العدم من الذاتية في الخارج فيكون تقدم في الوجود بالنية الى الوجود لا سيما اذ الاول اذ لا يشك ان المكون لا يخفى الا  
العدم ان السبب في العدم بالنية الى الوجود لا سيما اذ الاول اذ لا يشك ان المكون لا يخفى الا  
بالحق في جميع احواله واما العدم فيكون في العدم واما لا يقال العقل المادية والعلة المادية ايضا سبباً في  
المطلوب في الوصف من فلا يكون الخاصة مطلقة لا تقول لام سبباً في العقل في الوصف من بل انما يتقدمان على  
عليه في الوصف الخارج والذاتي في الذاتية فلا لان في الوصف في العدم من العقل في الوصف من بل انما يتقدمان على  
وعلى سبباً في الوصف في العدم من العقل في الوصف من بل انما يتقدمان على  
ان يكون تقدم المادة في الوصف الخارج لان الذاتية في العقل والمادة في الوصف الخارج لا يمكن  
العدم الذاتي بالمعنى المذكور لاسيما في العقل والمادة في الوصف الخارج لا يمكن  
الكلام فيه وان صار الكشف لانه ان سبباً في العدم على الخاصة في الوصف الخارج والذاتي في العدم من العقل في الوصف من  
كان وصفاً للمادة وصفاً للعقل بالذاتي وهذا لا سيما اذ الاول ان سبباً في الوصف من الوصف من ومثل ذلك في  
والذاتي في العدم من العقل في الوصف من بل انما يتقدمان على  
بنها كما فعله صاحب الطوال فليكن ذلك سبباً في الوصف من الوصف من وهو مساق لهذا الحكم  
يعني قولهم الذاتي في العدم على الخاصة في الوصف من اولاً في الوصف من الوصف من والذاتي في العدم من العقل في الوصف من  
في الوصف من وصفاً للمادة في الوصف من الوصف من في العدم من العقل في الوصف من والذاتي في العدم من العقل في الوصف من  
لا تقي له ان يكون التقدم في الوصف من الوصف من في العدم من العقل في الوصف من والذاتي في العدم من العقل في الوصف من  
اي حمل الذاتية على المادة لا سيما اذ الاول ان سبباً في العدم على الخاصة في الوصف الخارج والذاتي في العدم من العقل في الوصف من  
المادة للمادة ووجوب النافية بين الوصف من الوصف من في العدم من العقل في الوصف من والذاتي في العدم من العقل في الوصف من  
كسبباً في العدم على الخاصة في الوصف من الوصف من في العدم من العقل في الوصف من والذاتي في العدم من العقل في الوصف من  
على الخاصة في الوصف من في العدم من العقل في الوصف من والذاتي في العدم من العقل في الوصف من  
الخارجي اسبغ الحكم بالسبب في لوجه الثانية وعلى وجوب الاسات  
فكذلك في العدم من العقل في الوصف من في العدم من العقل في الوصف من والذاتي في العدم من العقل في الوصف من  
على الخاصة في الوصف من في العدم من العقل في الوصف من والذاتي في العدم من العقل في الوصف من

في العدم من العقل في الوصف من

في العدم من العقل في الوصف من

في العدم من العقل في الوصف من

في العدم من العقل في الوصف من



1816

اسرارها فلهذا قد يكون معقوله مع ان احوالها لا يكون معلومة على سبيل التفصيل بل يكون معلومة على الاحمال بان يكون جاذبة  
 في العقل غير متناهية ولا لتفصيل العقل اليها حتى يحيط بها بالكلية وتنفص اليها وحيث يكون معلومة على التفصيل والاحمال  
 لا يكون من كلام الشيخ ان العلم التفصيلي هو العلم بالشيء مع العلم بامساره عن غيره ومن العلم الاحمال في العلم بالشيء مع  
 الغفلة عن امساره فلهذا الذي على ما فهمه المحققون يكون مع قول الشيخ ان الاحوال لا بد ان يكون معلومة عند  
 العلم بالماضي لكنه يتامع الاحوال ان لا يكون معلومة بالامسار عن غيره وادراكه ان الاحوال بالكلية بعد اذ اوضح  
 العقل اليها واسمها في هذا مع التطور بالكلية سيما عامة حصول العلم بامسارها وتتميز مفصلة ان الاحوال يحصل مفصلة  
 عند العلم بامسارها وحصول العلم بالامسار يكون الاحوال معلومة بالاحمال فاذا حصل العلم بامسارها صار معلومة  
 على التفصيل فمن قوله ان الاحوال لا يكون الامام مع قول الشيخ على ما فهمه المحققون والمفهوم من ذلك ان العلم بالشيء  
 لا يصحح ان اشرح الفاضل بعد هذا القول الذي قدح وليس ما فهمه بشي ادركه هذا اصلا في نفس العلم بالشيء بل  
 هو اختلاف باضبار انضام علمه وعدم انضمام الله وكما بعد العلم بالشيء مع العلم بامساره ومع عدمه يمكن ان  
 يعتبر العلم بالشيء بالامر او بالضرورة كان له ومع عدمه فالصواب في عصر الاحمال والتفصيل ما سباني كحقيقة كلام  
 ان الامام انكر العلم الاحمال وقال ليس العلم بالشيء بالكلية الى انشاء الاحمال ان يحصل والعلم على سبيل التفصيل والامام  
 في شأن ذلك طريقان ما ذكر في بعض رسائله وهو انه لو لم يحصل لبعض الادات صور في الذهن عند العلم بالماضي  
 العلم بالماضي مسكوما للعلم بدانها وان حصل لكل داني صور في الذهن فهو العلم التفصيل والاول بلا فصل الثاني وهو  
 ان العلم بالماضي معلوم العلم بالماضي مفصلة والآخر وهو المذكور في المحقق ما ذكره الكتاب وهو مبني على ما فهمه علماء  
 من العلم الاحمال والتفصيل وقد انكشف لك حاله وتقرير ما قال الامام من الدلائل ان يقال لا حق للعلم الاحمال بل لا بد  
 من العلم بالاحوال عند العلم بالماضي على سبيل التفصيل عند العلم بالماضي والا ان لم يعلم الاحوال على سبيل التفصيل عند العلم  
 بالماضي لزم احد الامر من ان عدم العلم بالاحوال عند العلم بالماضي على سبيل التفصيل على غير عدمه اي عدم العلم بالاحوال على  
 التفصيل ولكن منها بما بيان التزوم اي لزوم احد الامر من انه لا يمكن ان يكون العلم بالماضي محله اوافق اي حال كون احوالها  
 محله فاما ان يكون العلم بالاحوال حاصلا او لا وان لم يكن حاصلا ما كرم الامر الاول اي العلم بالماضي مع عدم العلم بالاحوال وان  
 كان العلم حاصلا بالاحوال لم يكن الاحوال متفيزة في الذهن لان كل معلوم ممتنع عند العقل عن غير المعلوم فكل علم حاصلا  
 بامسارها اي بامسار الاحوال عن غير ما يمكن ان الاحوال معلومة بغيرها وهو الامر الثاني اي العلم بالاحوال على سبيل التفصيل على غير  
 علمه ومتوقع الدلائل المذكور للامام ضعيف لاننا لان العلم بالاحوال مسكوما للعلم بامسارها اي بامسار الاحوال اي بامسار الشيء  
 التي من الرد يدعي العلم بامسار الاحوال لان الانسان ربما تصور ساء ولا يلتفت الى صورته الحاصلة في ذهنه فلا يلاحظها بل  
 يسترها عن غير ما يلاحظها ويميزها عن غير ما فيها اذا قصد تصور الشيء فبعد حصول صورته في الذهن يلاحظها ويميزها عن غير











الدخ للموت او انزاي نوب عليه انما يشرب السموم بالاسهل فانه انما اذا سهل  
في الامم ووجه السارحة كالصعاليه وعرضي ان كان الترتيب على الترتيب فليكن البرق للعتور والاطلاع  
على الكثير الرابع اي من معاني الذات ما يتعلق بالوصف فالموصوفه ان كان كان قائما بذاته تعالى انه موصوفه بغيره  
وهو الماهية التي اذا وضعت في الاعيان كانت لانها موضع وان كان اي الموصوفه قائما بغيره تعالى انه موصوفه بالعرض  
وهو الماهية التي اذا وضعت في الاعيان كانت موضع فالسائر اما خاصة اقول الثالث من اقسام الكل ما كان خارجا  
عن الماهية بغيره انما هو ان احد القسمين انما هو الكل الخارج عن ماهية مناه اما ان يكون بطبيعة واحدة ان صفة واحدة  
هذا السائل هو حواصن الارضين العالمية اول من ان على اما ان يكون موصوف واحد وهو الماهية خاصة واما ان يكون ان بطبيعة واحدة  
وهو العرض العام وثانيهما اي ثاني القسمين انما هو الكل الخارج عن الماهية اما لازم او غير لازم لان انما سمع انما كان  
مهمول لازم ولا ان وان لم يسمع فغير لازم سواء كان داخليا في النبوت او خارجا واما في السوت لاسا في امكان الانعقاد في دار  
لهذا حواصن من كوان مندر ومرتبة ان تعال للزوم معاني ام واجه في المعاني هو ما كان منشأ للزوم ذات للزوم او  
اللازم او امر مستفاد والمعنى الاخص ما كان مسا للزوم دار الملووم فالمراد من اللزوم هنا الا ان يكون بالحق في الزوم  
الاخص بطل في قسمهم للزوم الى ما دلالات اللزوم اولاد اللزوم او لا امر منفصل كما سيجي في القسم وان كان بالحق في الزوم  
لا سيقول في هذا القسم ان القسم غير لازم الى المفارق بالقوة والمفارق بالفعل لان المفارق بالفعل هو اللزوم واللوام  
لا سيقول في هذا القسم ان القسم غير لازم الى المفارق بالقوة والمفارق بالفعل لان المفارق بالفعل هو اللزوم واللوام  
نفسه وسمعه وهو موصوف خاصه في القسمين انما كان المراد المعنى الاخص وهذا التقسيم غير  
اللازم الى المفارق بالفعل والمفارق بالفعل ان كان المراد المعنى الاخص وتوضيح الجواب ان تعال احذر تان المراد المعنى الاخص  
قوله لازم بطلان هذا القسم لان اللزوم غير ممكن عن الضرور فكان دائما السوت ان المفارق بالفعل لا يوافق فلا يوافق  
قسمين من اللازم او موصوفه فلو جعل قسمين من اللازم يكون قسمين من اللازم فلو كان اللازم اذا كان كذا لا ينظر  
عن الضرور واما اذا كان ضروريا جاز ان يقال عنها في المحل كفي هذا القدر في صفة هذا القسم ان القسم غير لازم الى المفارق  
بالقوة والمفارق بالفعل سيما سامة واوردا تان الفاصل على هذا الجواب سوا ان حاسكة هذا الكتاب وهو انه اذا كان  
امر والضرور بالمعنى انهم فان اللزوم غير ممكن عن الضرور والكل ما كان اللازم او ضروريا لا دلالة للثبوت اللازم في الحقيقة والواقع  
من جهة واحدة وان كانت عن الذات او غير لا فرق بينها فسطل هذا القسم واجاب عنه فيها بان ما ذكر من اللازم في  
والضرور انما كان ان لو كان هذا القسم مستلزم للضرور والضرور مستلزم لهذا القسم فلو كان هذا القسم مستلزم للضرور  
لكن القسمين مستلزمين والماضي مستلزمين ومفهوم اللازم انهم من مفهوم الضرور فلو كان هذا القسم مستلزم للضرور والضرور مستلزم لهذا القسم  
للموصوف فانما هو لازم للزوم والماهية واللازم ان يكون كما ان ان السوت فان قيل الماهية مستلزمة

فكلمة  
الخارجي

لان اللازم ان يكون محمولا والضرور محمول على الرومي احسنه كثيرا لما يطلق المحمول على هذا المعنى من المحمول في السات  
ممكن الروي عن الرومي بعرض الضرور كما ان السواد ممكن الروي عن الحبشي بعرض الضرور لا يمكن بل محمول وقوله في السات  
الطبيب حبشي بخشنة الضرور وصار اسبق فلا ولي ان عمل بالمعنى الموصوفه الخارج والمسل للماضي لازم للماهية كما روي  
للزوم بعرضه ولا يثبت عليك تعال على ذلك ان القسم اللازم الى الماهية الى لازم الماهية واللازم الوصف في قسم اللازم  
الى نفسه والى غيره يربوا يعرف اللازم ما سمع انما كان من قسمه الى لازم الوصفه الذي لا سمع انما كان من قسمه الى  
لازم الماهية الذي سمع انما كان من قسمه الى لازم الماهية وهذا انما هو الشيء الى نفسه والى غيره وان لازم الوصفه لم يسمع انما كان من  
الماهيته كما يعرف فان قلت طرقت انما كان ما سبق في بعض الاوامر وتسمه على علة وهو هذا الماهية انما كان  
لكنه ما عليه موصوفه او ماهية من حيث على الماهية على القدر المشترك بغير الوصفه الماهية الموصوفه والماهية من حيث  
فاللازم الماهية مطلقا في قسم الى لازم الماهية من حيث على الى لازم الوصفه فالمراد ان ما سمع انما كان من قسمه الى لازم  
انفكاكه عن الماهية من حيث على هو لازم الماهية واللازم وان لم يسمع انما كان من قسمه الى لازم الوصفه فمفعول الماهية  
من حيث على ليس ان اللازم الماهية الى الماهية من حيث على مطلقا فلا لازم الماهية من حيث على هو لازم الماهية من حيث على  
الى لازم الماهية ولازم الوصفه نعم الشيء الى نفسه والى غيره فالسؤال باق بعد ذلك انما كان من قسمه الى لازم الماهية من حيث على  
الموصوفه ان الماهية الموصوفه في كونه قدرا مشتركا بين الماهية مفعول على الماهية من حيث على وعلى الماهية الموصوفه  
بشتر ان اللفظ سماعا منه واللازم وان كان كونه نوعا من اللازم ان يكون نوع الشيء وهو الماهية من حيث على نفسه لانه لا فرق بين  
الماهيته وبين الماهية من حيث على فان قولنا من حيث على لا يعيد بل هو لا سقاطه القدر وحقق الحسا والماهية بدون القيد  
قد ذكر عن السؤال المشار اليه مفعول ولا يرد على ذلك ان حواصن احد ما عرفت في عند ان رايه مفعول فان قلت ورفعه  
هو المرضي عند وان رايه مفعول نعم يمكن ان يقال انه اراد بالماهيته من نوع اللازم وهو ما سمع انما كان من قسمه الى لازم  
الموصوفه الى في الخارج مع ان المراد من اللازم ما سمع انما كان من قسمه الى لازم الماهية الموصوفه فان كان كونه منشأ في الماهية من حيث  
هو لازم الماهية وان كان مسا في الوصفه فهو لازم الوصفه كما ان رايه مفعول فاعلم انما كان من قسمه الى لازم الماهية الموصوفه والقسم  
هذا اما ان يكون قسم اللازم عن الماهية من حيث على وهو لازم الماهية ولا ان لا يكون قسم اللازم عن الماهية من حيث على وهو لازم  
الحسا الى الاطن من الوصفه هو الوصفه الخارج كذا سمع عنه ويعلم اللازم بشرط الوصفه النوعي بطريق المقابلة ولكن  
عمله على ما ساول الوصفه الخارج واللازمي معا فيل في هذا الجواب ايضا نظر لانه في كونه قد اطلق العام وهو الماهية واللازم  
الخاص الى الماهية الموصوفه فالاول في الجواب ان بعض العبارات وقال بدل الماهية الشيء فنتي بلا لفظي ولهذا قال ولو قال  
اللازم ما سمع انما كان من قسمه الى لازم الماهية الموصوفه واللازم تقسم ان الشيء اللازم للشيء في نفس الامر سواء  
كان لازما للماهية من حيث على او للماهية بشرط الوصفه اذا نسبناه الى العقل فمعرفة العقل لذلك اللزوم في نفس الامر وكما يرد



لوکان

عطف  
على قوله

ابدن الاسم اعتبار الموضع المحال له ولا كره في مجتاز هذا كونه الخط غير احدى المقدمات او كان اللازم داخل في الوسط فهو  
 لكان الوسط كما نفس اللازم او نفس المعلوم بل على تقدير ان لا يكون اللازم خارجا عن الوسط بل داخل فيه ونحو  
 الوسط عن الماطية وعدم كون الوسط نفس الماطية بل هو ان يكون اللازم داخل في الوسط والوسط داخل في الماطية فصار  
 دخول اللازم في الماطية وهو محال لان اللازم من اقسام العلم الخارج عن الماطية فليس احد الامور من مواردها ووجه الوسط عن الماطية  
 او من وجع اللازم عن الوسط واذا ثبتت احد الامور فالواقع ان كان حرج الوسط عن الماطية فلهذا لم يردم الوسط للماطية  
 اما ان يكون الوسط اولها والثاني يكون الوسط بالانه خلاف المعروف او غير ذلك ان جميع الموارز يكونون في غير  
 احد الامور اما حرج الوسط الاول الذي هو عبارة اللازم عن الوسط الثاني الذي هو عبارة الماطية او به التباين في  
 الاول للماطية وحرج الوسط الثاني عن الماطية والا ان كان حرج الوسط الاول عن الوسط الثاني والماطية داخل  
 الوسط الاول في الماطية لانه على وجه التقدير بل هو دخل الوسط الاول في الوسط الثاني ودخول الوسط الثاني في الماطية فصار  
 الوسط الاول في الماطية لان الداخل في الداخل في الشيء داخل في ذلك الشيء وقد فرضنا ان الوسط الاول خارج  
 قال فان ثبت الواقع حرج الوسط عن الماطية ماف وماف جوازي بل هو ليس له العمل الكلام في الوسط الثاني  
 الموقوفة للماطية بل بالثبوت وهذا هو العمل الكلام في الوسط الثالث فلو لم يكن في الواقع ان اللازم خارج عن الوسط الاول  
 اللازم بل هو بل هو اما ان لا يكون الوسط هو خلاف المعروف ان جميع الموارز يكونون في الوسط فصار ان يكون  
 احد الامور اما حرج اللازم عن الوسط الثاني وحرج الوسط الثاني عن الوسط الاول وهذا هو العمل في الوسط الثالث ودخول  
 اللازم في الوسط الثاني ودخول الوسط الثاني في الوسط الاول وهو بالانه خلاف المعروف ان اللازم خارج عن الوسط الثاني  
 وان كان الواقع ان اللازم خارج فلهذا لم يردم اللازم لا بد وان يكون الوسط ثالثا وسبق الكلام في بيان ان  
 من طرف المبدأ فكلان التمسك بها واقع في الاول لا ويلي مساوي اللوان وعلمها فالتسليم الماتوني المبادي واما  
 اسمها لا سيما موصول التمسك طرف المبدأ فلما تقرر الحكم وفيه نظامين وجهيه الوجه الاول ان الحارز الامر من  
 المذكورين ومما هو الوسط عن الماطية وحرج اللازم عن الوسط الامر الاول ومما ان الوسط خارج عن الماطية فلهذا  
 فلهذا الوسط للماطية اما بوسط او لا قلنا هذا ان الترديد المذكور ومولود الوسط للماطية اما بوسط او لا الثانية لو  
 كان الوسط لا رافا للماطية ومعلوم ان يكون ان الوسط عرضا مفارقا للماطية شاملا لجمع افراد وانما اعني المستعمل في الاول  
 ان يكون الصفوة كلية لشيء الكل الا ان الاحاب الكلي ومكون اللازم واسما للوسط ان كان هو لا يكون اللازم ضروريا  
 للماطية فلهذا الجواب عن سواله وتقريره السؤال ان يقال ان الوسط الذي هو عرضا مفارقا للماطية يكون اللازم على  
 عن الماطية لان الوسط اعلة سوت للماطية واذا كان العلة ممكنة للاعلاء يكون المعلول ايضا ممكنة للاعلاء بالضرورة  
 لكن اللازم يجب ان يكون جميع الاعلاء وتقريره الجواب ان يقال الوسط علة العلم بالضرورة لانه سوت اللازم للماطية



[illegible]

1221

المعاد  
عليه من  
الشيء  
الذي

لما قلناه بان سلسلة العقل الممتدة لا العقل الموجبة فان المقدس يعدم في اللزوم بعد الاصل للمقدس بل في اللزوم  
القياس والاشياء في سلسلة العقل الممتدة في الكليات الاولى واسعدادات الهمول القليلة لعدم اجتماعها في  
الوصف ولا بد في سلسلة العقل في الوصف عاما شيئا كقولهم بان ملا أو كواوي ان يقال في العقل انما هو  
سلسلة اللزوم بان كانت كل ما به علم على لازم عامه وما صلاكن السالط علينا مثل بعض اللزوم عامه وهو كالموجبة للاربع  
واشار الى سان الملازم بقوله لتوقف العلم على علم لازم عامه على المقدسات باللزوم العلم المساطمة واسماع  
احاطة العقل بالانهاية له وايضا يلزم ان تكون غير المعلوم واللازم وساطة غير مساطمة برادع مساطمة لان كل  
اما لازم اوله لازم حكمة سبها ولا آخر اما لازم اوله لازم ولم يلزم الى غير النهاية فعلى تقدير كونه لازما في كونه على ما هو  
معلوم المشكك على تقدير كونه ملازمه في كل زمانه علمه بكونه في الايمان في موضوعه وقوله برار الاساطم في موضوع  
وصفة مؤكدة للاسما كقولهم محصوران خاصه برفع المعلوم واللازم وهو في تقدير تلك الدليل بعينه كغير الدليل الاول  
يعول في الاول لو كان جميع اللزوم بغير ساطة كجهل على لازم عامه وهو السالط على الفاذ فكذا كقولهم بلنا بالاشياء  
وهو قولنا لو كان جميع اللزوم بغير ساطة على لازم عامه اصله لتوقف العلم على المقدسات باللزوم غير مساطمة  
واسماع احاطة العقل بالانهاية له في كونه كقولهم في الشئ قوله لو تسلسل اللزوم اسما بالانهاية له كما ان اشار له  
قبل فلا يرد ما قبله كقولهم في كونه كقولهم في كونه كقولهم في كونه كقولهم في كونه كقولهم في كونه كقولهم في كونه  
فيما بين الاساطم قال المصنف في البيان وايضا اذا احدثا ما معنا كان لازما للمعلوم بوساطة غير مساطمة فنقول هذا  
اللازم مجموع وساطة كقولهم باللازم ومعلومه اياه بغير ساطة ان لو كان بوساطة كان ذلك بوساطة داخل في ذلك المجموع  
كقوله وساطة خارجا عنه اذا لم يكن كقوله خارجا عن الطرف فكم كقولهم وساطة خارجا عنه قال وكله لازم في كونه  
كل لازم في كونه بوساطة بغير السوس للمعلوم مع ان تصورهما ان تصور اللزوم واللازم بغير السوس العقل كونه اللزوم  
الشيء الى اللزوم فانه مع لازم القريب وان لم يكن بغير السوس بالجميع المذكور اعترافا بوساطة فلا يكون قريبا وكل لازم في كونه  
اي بعيد غير بغير المعنى المذكور لو كان بينا كان قريبا اي بلا وساطة وهذه الملازمة وانتهى بها في كونه لو كان  
بينما كان قريبا فان ما كان بوساطة لو كان بينا لم يكن بوساطة والمعدر حلا في الاول الى الملازمة الاولى ولم يوصله  
ان لم يكن اللازم القريب السوس الى الوسط مجموعا كعرف من تصور الطرف اذ لم يكن كافي في حرم العقل باللزوم  
لم يلزم الاسعار الى الوسط المصطلح اعني ما يقرب بقولنا لانه في حال لانه كذا انما رعا حقيقته الى امر آخر كالحديث في كونه  
الى غير ذلك ففلم ان عدم اسعار الوسط لاسم كونه اللازم ساطة لا يكون انتفا كونه ساطة ما لو صعد الوسط على  
انه يعبر الى المحصر التضييق في الاول كونه والكسبية تعني اجمالي بغيره وان يقال مجموع الدليل في كونه على كونه في كونه  
في اللازم القريب وغيره لا كونه في الاول كونه والكسبية ان اللازم ان كان له وساطة فهو بغير السوس للموضوع فانقضت



منحرفة في الأولوية والكسبية اذ من العصبانية ما هي متوقعة على المتأملين والمواظبين في القضاء بالكلية الصورية سواء كان المراد  
اولوية اول الان في العقل تنبؤ المحل فيها الموضوع اما ان يحتاج الى وساطة اول الان في العقل تنبؤ المحل فيها الموضوع اما ان يحتاج الى وساطة اول الان في العقل تنبؤ المحل فيها الموضوع اما ان يحتاج الى وساطة  
الصور والظرف في كافي في العقل بالسمعة به ما لا يكون فان كان كافيا في العصبية الاولى والاخرى العصبية الصورية والصور الاولى  
وسمهم من راد في العاقل الحق ضو اجه نصر الدين الطوسي رحمه الله تعالى في الكتاب وهو ان اللزوم العربي بغير الحفظ الا ان  
اللزوم العربي من ان الحفظ الاصل لعين ان تصور المعلوم يتلزم تصور ال صور اللزوم لان اللزوم هو امتناع الانتقال ومنه استلزم  
استلزام العارض عن الى علة الى عن المعلوم لا يوسط ما يكون ما عليه المعلوم وقد فقهنا في ذلك العارض اما ان العصبية اعطيت  
المعلوم اياه فللزوم واما انتقالها في الاقضية فلا سعة في الوساطة فقلنا فانما يتحقق ما عليه المعلوم بحفظ اللزوم  
منها في حصوله الى ما عليه المعلوم في العقل حصل الى العارض اللزوم فيه وهو المطر والعرض على علة الى الفاصل الحق  
ضو اجه نصر الدين الطوسي على سبيل المعارض في العصبية الاحتمالية اعصارا في ذلك الاعراض فقلنا وما قبل عاد لكونه انه يصح ان  
يكون الدين منتقلا عن كل معلوم الى لازمه ثم الى لازمه بالغا ما يبلغ حتى يحصل اللزوم باسرها في جميع العلوم المكتسبة  
في الدين فليس وارده ولكن هو من العصبية الوضعية احداهما ان يقال لو اسلم تصور الى ملة تصور لارزها العربي لزم ان  
سئل الدين من كل معلوم الى لازمه العربي ومن لازمه العربي الى لازمه العربي وهكذا اذ كل مفهوم له لازم فربما قيل  
الدواعي الدخلى من كل لازم الى اقروا اننا الى ذلك بقوله بان ذلك ان كان كون اللزوم العربي مما يجمع ان يكون تصور مستلزما  
لتصوره يعني ان يكون الدين منتقلا من كل مقرر الى لازمه والى لازم لازمه لان لكل ما عليه لا يتساوى ذلك الحفظ واقله  
انها ليست علة ما علة ان كل ما عليه اذ تصورت سلم تصورنا تصورنا التسلسل على ما في محصل اللزوم باسرها  
بل جميع العلوم قبل هذا غير مستقيم ظاهرا ولم يسمعنا في الفاضل الى عدم استعاضة لان جواربه استعاضة فقلنا  
نصاح الى العرض لسان فادفعه وقيل برأيه جميع المصداق المتعلقة بلك اللزوم ولما في الفقه اذ لا طاهر عليه  
وذلك جوازا فان تلك اللزوم مساهمة وغير مساهمة لان هذا التعريف سلم ان يكون بعد العلوم المكتسبة من جواربه وكان  
الشارح العاقل انما قد تولى وثانيهما ان يقال لو اسلم تصور الى ملة تصور لارزها العربي لزم ان تصور الماهية تصور جميع  
لوارزها مطلقا سواء كانت بوساطة او غير بوساطة لان اللزوم ان لم يكن بوساطة فظاهر وان كان بوساطة فمعلوم ذلك ان كان بوساطة  
فقلنا ان كان بوساطة فلا بد من الانتهاء الى وسط لازم بغيره وظيفا لزم من تصور الى ملة تصور ومن تصور بغيره تصور اللزوم  
لانه بالنسبة الى المحل لازم بغيره وسواء كان بغيره في العقل فجميع اللزوم العربي بل جميع العلوم المكتسبة الى جميع اللزوم بوساطة  
واذا كان في صورة غير الدين الطوسي بان التسليم تصور اللزوم تصور المعلوم بالتفصيل اي اذ تصور المعلوم وان كان مطلقا  
بالفقه في ان الباطن اسلم تصور بغيره بغيره تصور لارزها العربي ويكوم من هذا انتقال الدين عن كل معلوم الى لازم

على احوالها المذكورة ونصوص الاحوال بان يكون تصور المعلوم ولا يكون ملاوظا له بل يكون ذا ملائمة لانتمائه الى شئ اخر فربما يقال  
ما هذا الاصل في بعض هذه المراتب وجوابه ان احوال الاعراض التي هي عن اللازم لا تكون ملاوظا بل هي شق اعلى الذي هو  
والدبوسه فلا يكون ملائمة فسادا لطلبهم تصور اللازم فلا يستلزم دفعه اي الدفاع الذي من كذا لازم الى لازم  
اي انفعال الذي من المعلوم الى اللازم لا يستلزم فلا يكون ملاوظا من حصول جميع العلوم وروعة الخوارزمي الذي يفسر  
به بدل على ان مطلق تصور المعلوم لا يستلزم تصور اللازم لان الملازمة اذا كانت وحدها مقصودة كان حصولها في العقل كافيا في  
حصوله فاشترطوا الاضطرار الى الاستدلال بما هو اوضحه دليله وجوابه ان جواب ما ذكره الامام ان اعراض الواسطة  
لحسب العقل لان الواسطة ما هو حكم العقل بالنسبة الى حصوله في الذهن فاللزوم الثابت في نفس الامر اذا  
لم يكن يربط لم يلزم ان يكون المعلوم وحده مقتضيا لللازم انما هو عقليا حيث اذا حصل اللزوم في العقل حصل  
الملازمة فانه قد يتصور ان يقال ان قول اللزوم اذا لم يكن يربط يجب ان يكون ما عليه المعلوم وحده مقتضيا  
للازم ان ارد به ان ما عليه المعلوم وحده مقصود الملازمة الخارج فمسلّم ان لا يلزم منه انما هو حصول ما عليه المعلوم في  
حصوله الملازمة وان ارد به ان ما عليه المعلوم وحده مقصود الملازمة في العقل فمسلّم ان لا يلزم منه انما هو حصوله في العقل  
بل ان لا يكون متعلقا بشئ اخر كخوارزمي فمسلّم ان لا يكون متعلقا بشئ اخر كخوارزمي فمسلّم ان لا يكون متعلقا بشئ اخر كخوارزمي  
العارض عن الملازمة لا يوسط ما عليه المعلوم وحده مقصود لان المقدس اعطاء الواسطة في العقل ولا يلزم من اعطاء  
الواسطة اعطاء الواسطة في السموت في نفس الامر ولكن سلمنا اعطاء الواسطة في السموت فمسلّم ان لا يكون متعلقا بشئ اخر كخوارزمي  
2 انما في الملازمة الملازمة في السموت في نفس الامر فمسلّم ان لا يكون متعلقا بشئ اخر كخوارزمي فمسلّم ان لا يكون متعلقا بشئ اخر كخوارزمي  
بمساواة زواياها لقائمتها وربما لم يكن كذلك مساواة معقولة وربما لا تكون كذلك في الواسطة في السموت ولم يكن الواسطة في  
العقل يكون ما عليه المعلوم وحده مقصود الملازمة وانما يلزم ان لو لم يوقف على امر اخر كخوارزمي او الفرية او غير ذلك واصلح  
الامام على ان كذا لازم فربما يلزم الجميع الا ان معنى ان تصور المعلوم وحده مستلزم تصور اللازم حيث ان في الملحق بان كل  
من تصور الملازمة فانه لا بد ان يعمل لازمها العرصة فعل لان الملازمة على الملازمة العرصة العلم بالعلم على العلم بالعلم والملازمة  
المستتبع فيه الحكمة والافقون ان يقال لو لم يلزم من العلم بالملازمة العلم بالعلم بل يلزمها العرصة السمي التي تعرف القصة المحمودة من مقدمته  
معلومته وفاد السالك يدل على فساد المقدمة والمتبادر الى الذهن من عبارة المتن ان الامام ادعى ان اللازم العرصة  
بالمعنى العام وصرح بهذا صا صا في العرصة وان كان في اللازم العرصة بالمعنى الخاص  
عبارة المتن في قوله هذا كما سمعت ولذا كذا في ان الامام بعد ذلك الاصلح في الاعمال لازم اللازم  
لازم فربما لا يكون اللازم فلو كان اللازم العرصة السموت لكان من العلم به العلم بل لازم فلو لم يجمع اللزوم  
بينه لا يمكن ان لا يدعى ان كذا لازم فربما لا يكون اللازم فلو كان اللازم العرصة السموت لكان من العلم به العلم بل لازم فلو لم يجمع اللزوم











نسبة الى شئ فانه الصلة بينه وبين ما لا يحاط به اي كذا كذا العقل على ذلك المعدل باعتبار ما لا يحاط به في النجوم والملازم  
 فالعقل متوجه اليه فوجد اول النجوم مع الاعصار الثاني حيث يقع النجوم مفهوم من المفاهيم واما باعتبار ان  
 النجوم مرآة ملحوظة بالذات معصودة في نفسها احواله فلما اعتبر العقل النجوم على الوجه الاول ووجد باعتبار مقايضة  
 اي معيار النجوم الى اللازم والمكروم ان اذا اعتبر العقل النجوم من حيث انهما لا يسميان باللام والمكروم لان احدهما لا يسمي  
 المتلازمين فلا تسلسل اصلا لما عرفت من العقل لا يندرج على اعتبار نسبة النجوم الى احد المتلازمين حتى اعتبر لزوم اقرب بينه وبين  
 احدهما وان اعتبر اي اي النجوم بالذات ان من حيث هو لا بالمعيار بل هو مفهوم من المفاهيم فادراك  
 العقل اي اذا لاحظ العقل النجوم مع اذا اعتبر العقل بعد اذا اعتبر العقل النجوم بالذات وهو ان مفهوم من المفاهيم  
 ولا يحاط به المتلازمين احدهما وبغير نسبة بينهما اي بين النجوم واحد المتلازمين اعتبر العقل لزوما آخر بينهما اي بين  
 النجوم واحد المتلازمين فاعصار النجوم الاخر بينهما اي بين النجوم واحد المتلازمين سوف يحاط به ملاحظات  
 ملاحظة مفهوم النجوم كسلسلة من المفاهيم كما في ملاحظة احد المتلازمين في ملاحظة نسبة بينهما اي  
 بين النجوم واحد المتلازمين انما الصلة بين النجوم كسلسلة من المفاهيم فاعصار النجوم واحد المتلازمين  
 حتى نرى ان لم يغير ملاحظة اي الملاحظات السلسلة واعتبر مفهوم النجوم كسلسلة من المفاهيم فاعصار النجوم واحد المتلازمين  
 احد المتلازمين وملاحظة نسبة بينهما او اعتبر ملاحظة النجوم كسلسلة من المفاهيم فاعصار النجوم واحد المتلازمين  
 انه لا يحصل باعتبار الاول لزوم النجوم فضلا عن التسلسل وبالعكس ان النجوم واحد المتلازمين فاعصار النجوم واحد المتلازمين  
 الامور السلسلة اي النجوم واحد المتلازمين والسمي بينهما اي النجوم النذر كسلسلة من المفاهيم فاعصار النجوم واحد المتلازمين  
 بغير العقل سيما ما لا يمكن للعقل ملاحظة الاعتراف بالذات والملاحظات الى غير النهاية حتى يلزم التسلسل  
 في الذوات المنقرضة عليها فلا بد ان ينقطع اعصار الذوات المنقرضة من حيث المبدأ الى لا يقف عند حد  
 ويصل مدا الذي حققناه كب ان يكتفي اي حال التسلسل في سائر الامور الاسماوية الى ان يكتفي بنوعها  
 وعكس ان ينصف بمفهومه اي فيكون من افترق من الامكان والوجوب والامتناع والحصول  
 والوجود وغيره فان الامكان او العدم من حيث انه حال بين الماهية والوجود لم يمكن للعقل ملاحظة  
 ملاحظة العقل بمرآة بغير نسبة الوجود الى الامكان فلهذا من كيفية تلك النسبة وادراكه من حيث  
 انه مفهوم من المفاهيم ملاحظ مع مفهوم الوجود ونسبة الوجود الى الامكان اي بغيره امكانا آخر فاعتبار الامكان  
 في الوجود سوف يكتفي على ملاحظة ملاحظات وكذا الحال في الوجوب والامتناع دفعا للشبهات الواردة عليها اي  
 على الامور الاسماوية فاعصار النجوم تسلسلها من حيث ان يكون الامام في الامكان لو امكن شئ لكان  
 امكانه اما يمكنه او واجبا او مختلفا لا جازبا ان يكون واجبا لا يمكنه فاما في العالم بالغير لا جازبا ان يكون

الاولى

واحد لا يحاط به اي ما يعوم به ولا جازبا ان يكون مختلفا لان يمكن ان يكون محسوبا لا يكون امكانا في  
 نفس الامر فاذا لم يكن له امكان في نفس الامر لا يكون مختلفا وقد فرضنا امكانه فمع ان يكون مختلفا فلا بد من امكان  
 الصانع فنقل الصانع الى ذلك الامكان فينقل سماعا منه وعلم هذا العقل غيره ولا يحاط به ان يقول العقل النجوم  
 بين النجوم واحد المتلازمين باعتبار العقل بغير هذا السؤال سمي على تهديد معلوم ان الواقع في نفس الامر هو  
 الثابت الذي لا يغيره اعتبار العقل بغير اعتباره المعيار ولم يغيره كان ثابتا واما من الامور الاسماوية  
 ما لا يتغير معلوله للعقل مع اذا اعتبره المعيار كان محسوبا وان لم يعتبره لا يكون تحقيق سماعا منه وقد مر ان افكاره بغير  
 العقل لم يحسب اي النجوم سماعا ادراكا مع الاعصار ان الاذكريات عرفت باعتبار العقل ليس ضرورية ولا دامية وذلك  
 مما لا شك فيه فحسب ان لا يحسب النجوم سماعا اذا سمي اعتبار العقل النجوم فحسب ان لا يحسب النجوم سماعا  
 وان كان ان العقل النجوم عن المتلازمين امكان الاعتراف بينهما اي بين المتلازمين فلا يكون الملازم مأكوما  
 ولا اللازم اذ ما علم ان نسبة هذا المعدل الى جميع الحوادث على السواء كما يظهر ما في تأمل لكن حصة النجوم في الزمان  
 الثالثة عن لزوم النجوم واحد المتلازمين لان الظاهر في الشبهة كان مسبوقا له صريحا في النجوم اما ان يكون لازما لا  
 المتلازمين او لا يكون وذلك لان منشأ النقل حكم بغير النجوم اعصارا يدفع مثل الذي له من احواله  
 النجوم امتدادا ما بعد من الزمان ايضا حتى يعلم الضرورة فلا يمنع عدل دليل ان على وجه عام سائر احوال  
 النجوم كلها انما الصلة بين النجوم كسلسلة من المفاهيم فاعصار النجوم سماعا اي من الشئ في حقيقة  
 وان فرض ان لا اعتبار للعقل ولا من ذامن اي ولا اعصار لانه ذامن فليست النجوم امور اعتبارية  
 بل امور حقيقة بل هي نتيجة للدليلين المذكورين واذ كان النجوم امور اعتبارية تسلسلها لانها تقبل  
 فلا امور اعتبارية سوان الاول لانها الصلة بين النجوم كسلسلة من المفاهيم فاعصار النجوم سماعا اي من الشئ في حقيقة  
 الاعتراف بغير النجوم الاول واحد المتلازمين وانما يكون ذلك لو لم يكن النجوم الاول لاريا في نفس الامر واحد المتلازمين  
 ومفهوم فانه رصم لثان لو لم يكن النجوم سماعا فاعصار النجوم من انتفاء مبدأ المحسوس وهو المشتق منه المحسوس كالعلم  
 بالنسبة الى الاعمال والاكثانية بالنسبة الى الكثرة والكنانة والقيام بالنسبة الى الكثرة والقيام بالنسبة الى الكثرة  
 اي اسماوية المحسوس في نفس الامر عانة مافي الباب ان مداء النجوم كسلسلة من المفاهيم فاعصار النجوم سماعا اي من الشئ في حقيقة  
 كمنوم اللازم متفيا في نفس الامر اسماوية وانه لا يكون منه ان لا يصدق ذلك المحسوس العدمي على شئ في نفس الامر كطوار  
 صديق المعهود ان عدمه في نفس الامر على الاشياء الموصوفة فيها لا يرى ان مفهوم الاعمال ليس موضوعا خارجيا  
 مع صدق قولنا ردا على الخارج وكذلك لا يصدق في حقيقة بالزوجية في نفس الامر وان لم يكن  
 الزوجية متصورة معها علم ان يقوم بقرينة كون الشئ موضوعا في نفس الامر الذي يقال له الوصف الخارج

لونه

الامر

في



هذا حكم الخارج في نفس الامر  
اتبعه في مظهر الامر الخارج

وتبين كون الشئ ثانيا للشئ في نفس الامر والواقع في نفس الامر هو الشئ في نفس الامر  
في نفس الامر يكون موضوعه في حد نفسه ومع كون الشئ موضوعه في حد نفسه لا يتعلق بأعبار  
معين وفرض فرض وعلمانه ان يكون مظهر الدثار الخارج ومناطها كالمسما والارض وعلمها من بدايع الخلق  
وعلمها من موضوعات وكما تارقها مناط الحكم الخارج كالأوراق والسمك والطين واما ان يكون  
الشئ لنفسه وكيفية غير متعلق بأعبار معينية كشبوت اللزوم موضوعه النهار واللوغ الشرفا ثابته سواء اعتبر  
وسواء وجد من دامن او لا فلا شك ان ثبوت الشئ في نفس الامر لا يسمو كحق شئ من ثبوت الشئ في نفس الامر لان الحكم الخارج  
لا يسمو ووجهه مبدأ الحكم الخارج فان الامعاء باقية للمع في نفس الامر مع ان ثبوتها ليس في نفس  
الامر ولا لزوم من اسما مبدءا الحكم في نفس الامر انتفاء الحكم الخارج في الواقع الازم اسما العقلية والواقع  
ثم اعلم ان مبدأ الحكم في نفس الامر كان الحكم محققا في مظهره كحق كسب النص فان مبدءا الحكم في نفس الامر  
محقق في نفس الامر كان الحكم محققا في نفس الامر كالأمر في الخارج مع ان مبدءا  
وهو العلم غير محقق فيه وكان ان النهار موضوعه مثالا في قولنا اذا كان السطح طرية فالنهار موضوعه عسلا  
عن ظهور الشئ في الخارج ومبدءا اعني اسما الاعمال غير محقق في الخارج بل هو امر قفلي سماعا منه والضرورة  
فلذا لم يخرج عن السؤال انما اخبر قوله وايضا نحن نعلم هناك ان فيما اذا كان في الامر من لزوم كون اللزوم غير  
الامر من موضوعه في نفس الامر بل كون احد ما ان بل الموضوع في نفس الامر كون احد الامر من لازما  
لما في نفس الامر وهذا هو المصدق باللزوم سماعا منه ومما ان يكون احد ما لا يلازم وهو المعنى الثاني وان كان محققا  
في نفس الامر كان لا يلازم حقيقة كحق اللزوم في نفس الامر كما موضحه في موضوع الامر كحق حقيقة ان اللزوم يطلق على معينية  
احدهما السلبية بين اللزوم والخارج واللزوم هذا المعنى متناقض حقيقا وثانها يطلق على كون احد الامر من لازما  
للاخر وهذا المعنى هو متناقض مشهور والمضاف المشهور يطلق على معينية احد ما مجموع الذات والشيء  
ككون النسبة دامة والامر في الذات المعروضة للنسبة هنا معتبرة بالعروض وفي المعنى الاول بالجوهر واللزوم بالمعنى  
المذكور متناقض مشهور بالمعنى الثاني من معنى المتناقض المشهور في موضوع اللزوم ما كحق الحكم ان يكون  
لا يلازم ان يعنى اللزوم بالمعنى الاول ان يعنى السلب بين الملازمين او بالمعنى الثاني ان يكون احد ما لا يلازم فلا يثبت  
المعنى الاول مع حقيقة الخارج وان عسلا كحق الحكم كحقه في الكلام فيه وهو لا يسمو تحقيق اللزوم  
معنى النسبة في نفس الامر في موضوع اللزوم سماعا منه واعلم ان الحكم ما او رد الشئ كما ذكره الامام فانه  
يعني الامام قال في الحكم في ثبوت الشئ ان يكون في ثبوت الشئ كما ذكره الامام فانه  
فيه والعلمان باطلان فلما لزم في غير شئ من هذا الكلام صرح في ان الامام بنفى اللزوم الخارج في اما الاول

ان سلطان

ان سلطان كونه معدوما في الخارج فكلما العلم لثان لا فرق بين اللزوم العدمي الى المعدوم في الخارج ومنه عدم اللزوم  
لان حصول العدمي سماعا منه يكون اللزوم العدمي موضوعه احوال كونه معدوما فلا فرق اذ لا يفرق في اللزوم  
عدمي وبين قوتها اللزوم سماعا منه يكون اللزوم الازم في الازم ان كان سماعا منه في حصول العدمي سماعا منه  
والعلم من خواص الوجود لان العلم سماعا منه ثبوت حاله الشئ بالثبوت ثبوت الشئ في نفس الامر وسواء الشئ  
لشئ علم ما قالوا في ثبوت ذلك الشئ فيكون العدم موضوعه احوال كونه معدوما في الخارج  
فلما قررناه من ان اللزوم ما ان يكون لانه لا يلازم العلم من اولها فقتصر على احد السببين الى ان يصرح على ان يكون  
الامر في ثبوت وهو ان يكون موضوعه او حذف الامر في حذف الشئ لا يسمو ان يكون موضوعه احوال كونه معدوما  
الامام لا يوجه صوابه المذكور في جواب المسئلة بان العدمي الامور لا يسمو بان لا يسمو على اعتبار الشئ  
العلم وهو ان اللزوم موضوعه في الخارج فلا يمكن ان يكون ذلك العدمي الامور لا يسمو على اعتبار الامام  
لان العدمي مع علمنا ذلك العدمي في الامور كالحقيقة موضوعه في الخارج وودر خطا او رد عليه بانه كلام على  
السند لان المحقق منع السماع الشئ في اسد المنع بانه في الامور لا يسمو فاسما كونه في الامور كحق  
اطلاق السند الاصح فلا يقدح في المنع فانه يمكن ان يقال سلمنا ان العدمي في الامور كحق حقيقة لكن لا يمكن  
العدمي مطلقا وانما سجد على ان من جاز العدمي وهو كاسد كونه الشارح الفاضل بل جازر المعقول لان  
اللزوم نسبة معلولة للمعنى بين فالعدمي اللزوم سلسل من جازر المعقول وهو كونه في حال ثبوت الشئ  
من سوال الامام على عدمه صراحت الشئ الاول من ترديد وهو ان يكون اللزوم معدوما في الخارج ونقريه ان  
يقال لا علم الفرق الى بين اللزوم العدمي وعدم اللزوم فان الاول الى اللزوم العدمي اجاب بمعلوم ان الخارج  
معلوم العدمي وهو اللزوم مع العدمي والعدم العلم ان عدم اللزوم سلبه الى سلب مفهوم وهو اللزوم والاخر والفعل  
يتفادلان في المفهوم العدمي كاسما لان في المفهوم ما لا يوصف به فعل الحكم ان هذا اما موصوفه في نفس  
بما مفهومه ووجهه في شئ او اما اذا فسر بالمعدوم فلا اذا لا شك ان لو كان معدوما لم يبق فرق بين اللزوم  
العدمي وبين عدم اللزوم ولا ان العلم من خواص الوجود الخارج بل العلم من خواص مطلق الوجود  
خارجا كان او دطنا والاعلام لها صور دطنة يمكن العلم بها ان يفرق العلم عن الاعلام المتضاو ولا يسمو العلم  
المطلق كما نفرد الحكم كما ينفرد في الشرط والشرط احوال عدم الشرط سلبا مطلقا عدم الشرط ويطردون العلم كسما في غير  
عدم العلم والمعلول بان عدم المعلول سلبا عدم العلم خلاف العلم الا اذا كان المعلول سلبا والعلم ايضا عدم الشرط  
يوجد عدم الشرط وعدم العلم هو عدم المعلول المساوي ولا خلاف في علمها الى عدم الشرط ولا يوصف عدم الشرط  
وعدم المعلول لا يوصف عدم العلم سماعا منه ولا يقال من طرف الامام من يقول ان يقول اسدا ان

السند











واللزام الآخر للمعان ومن العرف على انه لا يجوز ان يكون الواحد مبدء الاثرين من نوعي اللزوم اصطلاحاً بالملزوم  
 كونه فاعلاً للملزم وقابل له كونه محلاً له فكونه مصدر عن الواحد اكثر من احدى موضوعيها لان الملزوم لا ينفصل  
 واللزوم قد يكون امر اساساً فكون الملزوم قابلاً لافعاله وسدور سلمها ما يقع للملزم منع اسعاً الثاني  
 فيما ان وجوب سدر سلم الملزوم منع اسعاً الثاني في الدليلين وهو قوله في الدليل الاول فيكون قابلاً  
 وقوله في الدليل الثاني كونه مصدر الاثرين لعدم تمام الاستدلال المذكور في القاعدة تنزيهاً عن عدم كون  
 الشئ فاعلاً وقابلًا وعلم عدم كون الشئ الواحد مصدر الاثرين والمص ذكر المعنى على العكس لان المصطلح  
 اذا ادعى الملزوم وكذب السال واراد السائل ان يسمع دلالة مع الملزوم ومنع اسعاً السال فيرسل البحث  
 ان يسمع او لا الملازمة ثم ينزل على قدر تسليمها ان يسمع كذب السال فالملازمة في العكس الاستثنائي بمنزلة  
 الصغرى والاساس اعلم له الكبري وتوسل الجمع كمن يكون على ترتيب المعدمات واساس الملازمة مقدم على السال واذا  
 عكس فعله لم يمتنع منع اسعاً السال ولا يمتنع الملازمة فاجعل ترتيب البحث كانه منعاً للشئ بعدها تسليمه  
 هو الكلام العرضي اللازم واما العرضي اللازم فاما ان لا يرد بل يرد واما الموضوع او يرد ولا يرد  
 ان لا يرد ولا يرد هو العرضي المعارف بالحق ككون السطح مائياً فان كونه اسطواناً بالنسبة الى ذلك الشئ فيثبت  
 له وان كان محكماً الزوال فهذا اشارة الى ما من ان الدوام قد خرج عن الضرورة في الحسب دون التكليف وهو  
 ان يزول هو العرضي المعارف بالفعل وهو ما سهل الزوال كالقيام او غيره ان غير الزوال كالتعقيد وهو مرض  
 وسواه حكمة الانسان الى نفسه تليط فكرها على السخى ان بعض الصور او الشمايل وقيل يلو جنون اله وايضا  
 سريع الزوال كالحل وهو انفعال نفسي نابع للشعور بان العجز حصل للشعور بانه فعل شئ من الاشياء التي لا يمتنع  
 ان يعجزها كسيفه او غيره او بطلان كالتشباب قال المص في السان واما علم اللازم فقد يكون  
 مفارقاً باليقين دون العقل ككون الشخص المعين امياً وقد يكون مفارقاً بالفعل اما سهو كمن لا يوصف  
 الوجه واما بغير كزوال عن الجسم الامر وعسر الزوال قد يمتنع في رواله كالشباب والطفولة للطفل وقد  
 لا يمتنع كالزوال الفؤاد وقيل وسريع الزوال قد يكون سهلاً كزوال كالحل وقد يكون غيراً كالعشق وكذا البطلان  
 قد سهل رواله كالشباب وقد عسر زواله كالموت وفي قول الشارح الفاضل اشارة الى هذا قيل في مثل الاشياء  
 والاولى ان يقال كالقام والعاشق والحج والسحاب وان ينعرف انه قد يوضع مباديها لاعتقادها  
 على من السعالم انه اذ عرف مبدء الحج او السحاب وان ينعرف انه قد يوضع مباديها لاعتقادها  
 والخامس والعرض العام وقد اشارة الى ان السان المحل اما ان يكون تمام ماله من كونه كونه التي لا تتأثر الا بالعدد  
 لا بالصفة النوع او كونه ان المحل منها ان من الحسب فان كان معولاً في حواض كسب كونه هو الحسب والاي وان لم

كان

يكن معولاً في حواض ما هو كسب فهو الفصل او كونه اي المحل خارجاً عنها اي عن الحركات فان اخصه  
 واحده فهو الخاصة والاي وان لم يخص بها فهو العرض العام واعرف نفسه المحل المفرد الى اقسامه  
 نسبة الى ماله الحركات المعقولة كونه بطريقه العوم وقد عرفت ما فيه من الفساد فكل ما عرفت  
 معتمداً في الشئ في الشفاء فقال والشيخ اسدل على الحصة السعاً بانتهى الى المحل اما ان يكون ذاتياً فان  
 او عرضياً فان كان ذاتياً او مالاً او مالاً على اصطلاح الشيخ فلما لم يكن خارجاً عن الماطة حصل نفس الحقيقة  
 للماطة سواء كان ذاتياً او عرضياً فالذي ان يقيم الدال على الماطة وغير الدال عليها والدال على الماطة معتمداً  
 القسمة الى الدال على الماطة المحضة ودال على الماطة المشتركة وغير الدال عليها اصل الفصل والدال عليها اما بالذات  
 او بالنوع والذات ان يمتنع معتمداً على الماطة اقسام الحسب والبسوع والفصل واثار الى ما ذكره قوله فاما ان يدل على  
 الماطة اي كونه في جواب ما هو اولاً يدل فان دل على الماطة فان كان دالاً على الماطة المحضة كونه بغير لفظ او بالجملة  
 الحصة هو الحسب وان كان دالاً على الماطة المحضة كونه باللفظ الا بالعدد فهو نوع وان لم يدل على الماطة فلا حوران  
 يكون اعم الدالات المشتركة والاي وان كان اعم الدالات المشتركة لدل على الماطة المشتركة وقد فرضنا انه غير الدال اذ الكلام  
 في الشئ ان كان الذي اعني غير الدال على الماطة فاعني الى الذي لم يكن على الماطة اخص منه اي من اعم الدالات  
 المشتركة فان قيل الدال لا يدل على الماطة وان لم وان يكون اعم الدالات المشتركة لا ان يكون اخص منها طوار ان لا يكون كذلك  
 الماطة هو اعم من شئ الا حراً بان يكون مركبة من امرين متساويين او امور متساوية اجزاء ككلام الشيخ بنينا  
 على اسعاً مركبة من ذلك وعلى وجوب ان يكون للماطة الامور من سائر الاجزاء وانما كان اخص من اعم  
 الدالات على ذلك السدور لانه لو لم يكن اخص منه لكان اما مساو له او مساو له وكلامه ما يحتمل ان يكون  
 اخصاً ما ان لا يجوز ان يكون مساوياً لعم الدالات لان الكلام في الاجزاء الحرة او اجزاء الماطة يجمعون بعضها على بعض وح  
 لا مساوية بينها واما ان لا يجوز ان يكون مساوياً له لانه لا يرد منه خلاف المفروض وهو اننا فرضنا اعم الدالات وح  
 لا يكون كذلك لان الدال المساوي لاعم الدالات لا يشك ان من جملة الدالات وذكر الدال الذي عرض له اعم الدالات  
 لعم منه اذ هو مساو له فلا يكون اعم الدالات فبقين ما ذكر من انه اخص منه سماعاً منه وهو فصل في الماطة  
 لا صلاح للتميز الى الماطة عن بعض المشاركات في اعم الدالات ان كان اي المحل عرضياً فاما ان لا يكون مشتركاً  
 فيه لا اعم ان لا يكون مشتركاً في الماطة المحض بل كونه محضه ماله هو الخاصة او كونه مشتركاً في الماطة  
 وهو العرض العام واذ قد وقع النزاع عن اقسام الظواهر المحض لا فقد حان ان يشترط في مباحثها التفصيلية  
 وقد روت العادة في العوم سدر على توافقاً اما على النوع ان يعدم المحل البسوع فيكون كونه كونه كونه  
 من النوع واعم اي كونه اعم منه فهو اي الحسب واجلي في السعق فيل وهو كونه واعم لا دخل في الدليل لان العوم  
 كان في الحواض الحلاله

لقد















ثانی

بأنه الحيوان الذي يتولد من نطفة الأخر عرف بالإن مع وهو الحيوان الذي يتولد من نطفة حيوان آخر فان فعل كل من المتضايفين مع الآخر لا يحرك قار فلا يعرف احد المصايف الا من يدرك كل منهما في تعريف الآخر غا ضرب من السلف والايما بيان ذكر ان الكل من المتضايفين كالب والابن مثلا فهو ما وذا تافهموم كل منهما لا يمكن تعقله بخصوصه الامع بعد مفهوم الآخر ولا يمكن تعقله ايضا الا بعد فعله فاذ اراد يدرك مفهوم او داما وحيوان يدرك فيه ذات الاخر محدودة عن الاضافه اما ذكر ذاته فلان بعد ذلك المحدث متوقف عليه واما تحديد الذات عن الاضافة قليلا لا يترك تقدم احد المصايف على الآخر لا التعقل وذكرنا على هذا الوجه ضرب من التلطف ووجوب بيان ذلك في التحديد السبب الذي يجمع احدهما للآخر المتضايفين معا في الفعل بذكر السبب ولهذا هو الايام وان يعترف التحديد قيد الحشية للحيوان بذكر المعروف من حيث انه يدور مع فعله كحد الاب مثلا حيوان يتولد من حيوان آخر من نوعه من حيث يتولد كالحوان الاوردات الاب والحيوان الاخر دار الاب وقد اخذنا عارضية عن الاضافه كيلا يكون تعريف الشيء معاوي في الجلاء وتولدت من نطفة سبب تضائفاها ومن حيث يتولد كالحوان دار الحيوان بالاب من طير وما سمع من الشارح الفاضل منا هو ان معنى اللطف والايما ان يشار به لبيان احد المتضايفين الى لطيفة تعريف منها المتضايف الآخر وهو اراد سبب المصايف بين المصايف فانه من اورد سبب المصايف جعل المسبب في الذم وهو المصايف وعند حصوله حصل المتضايفان وكذا اراد ما صدق عليه المتضايفان مع ذاته كما قال تعريف الاب هو الحيوان الذي يتولد من نطفة حيوان آخر فهو سبب المصايف وهو التولد وما يصدق عليه المتضايف الآخر وهو الحيوان الاخر فيعرف من تعريف الاب صرح كما عرف الاب ضمنا كما اذا سئل احدا الا في فلا يقال في جوابه انه الذي له راجع بل هو الذي ابوه بعينه ابوان آخر فيذكر سبب المتضايف وهو الاخ في الاب ويذكر ايضا ما صدق عليه المتضايف الآخر وهو ان آخر فالمرضي من الجوارح اذا نظر جوارح الحصنة عن الشبهة وبطل ايضا الجوارح الذي زيفه الشيخ في الشفا فالمرضي في الجوارح اختار الشبهة في الجواب بعد ذكر التزييف وهو ان المراد بالنوع في تعريف الجنس المأملة والكيفية فليس ما يقع به في النوع وذكر ان المأملة والكيفية معادتهم يعطيان النوع ويراد به المأملة والكيفية استمالة شيئا اعلم ان المراد بالنوع مهيأ المأملة اعلم من ان يكون حقيقة جنسية او نوعية و المراد بالكيفية مهيأ المأملة سواء كانت موضوعا او غير موضوعا وانما قلنا هذا لان الكيفية المطالب بمراد بها المأملة الموضوع لا المأملة مطلقا وفي الكلمات يراد بها المأملة مطلقا سواء كان موضوعا او لا سيما عاينه ورجع الى على عدد ان يكون المراد بالنوع الكيفية ثم النوع بلا ضلل في معناه كانه قد يكون المراد على كسر من مختلف الكيفية سواء كان الكيفية نوعية او جنسية وسورج الاضافه الاخر في هذا ان النوع في انرا جاعا ما الحصنة فانك اذا قلت مقول على المختلف الكيفية جعلت محله الكيفية ان قد ذكرت فيه ذات المتضايف الاخر عاربه عن الاضافة فلا











































جسمه  
نوع قر  
ترتیب ریاضه  
العالی  
نوع قر  
ترتیب ریاضه  
العالی

11



ف  
الحقايق

in

القسمين  
المجموع

المجلد



والثاني من المضاف من حيث هو مضاف بحسب الطبع فاحد خمسة ليس  
المضاف واما الصغير في

والله اعلم

استعد لقبول الأمر الفاتية وبنو الصها وولوا الأمر ان هذه العترة به لما كان لها من محرم

ازالة

۵۵

البرانس



الوصف الخارج لا يوجب الاختلاف في الماهية وان ارسل منه ولدك يقولون الفصل اعاد ان او عرضي او مفارق فان الصا  
وان وحيث ان يكون مخالفا في صوره كما يلحقها فكر فليس هي صفا كما هو الذي اوقع هذا الخلاف اقول في هذا الصا فكر وعبر الصا فكر  
بالحق ثانيا ان يكون صفا كما حقق ثانيا بعد ذلك في الخلاف في احوال النطق وفسره ان فسر في الفصل في الاشارات بان  
الكل الذي يجرى على الشئ في جواب الشئ هو صوره كما اذا سئل عن الانسان ان شئ في ذاته او ان حيوان هو صوره فان الناطق  
بصلا للجواب عنهما ان عن السوالين ان عن السوال ان شئ هو في ذاته وعن السوال ان حيوان هو في صوره وودوا الابعاد  
وودوا النفس والحكم بصلح لحي عن الاور ان عن السوال الاور ان شئ هو في ذاته فان ان شئ بطلت التميز  
المطلق ان لا يكتفى ان يطلب بالتميز مطلقا ان في الجملة عن المشاركة في معنى ما اضيفت اليه هذه الكلمة وان كان في معنى التميز  
او احص منها ان من الشئ كالمواضع مثلا فاذا سئل عن الانسان فكل من يميز له عن مشاركة في التميز بصلح جوابا  
حتى الخاصة المفارقة مع ان الملائكة والحوادث مشاركة لان في معنى التميز فصل الناطق وودوا الابعاد وودوا النفس  
والحاصل ان يكون جوابا عنه اما اذا طلب التميز عن المشاركة في معنى احص منها التميز كقولنا ان صوان هو في  
صوره فصل الناطق لحي ولا يصح في الابعاد وودوا النفس لان الماهية للان عن احياء في احوال النطق  
الاخر وهو قولنا في صوره كالحاجة لايه الشئ في صوره بل هو عرصة فالطالب الذي شئ ان طلب الدلالة التي هي عن مشاركة  
فالمقولة صوره هو الفصل كما اذا سئل الانسان ان شئ هو في ذاته او في صوره فصل لان في صوره كان او بعد  
بصلح الجواب واذا قيل ان صوان هو في صوره فلا يصح للجواب الا الناطق لانه التميز اذا يتبع عن مشاركة في  
المواضع وفسر ما ذكره قولنا ان صوره وان جسيم هو في ذاته وان طلب العرض التميز فالجواب الخاصة الفصل الاور  
قولنا في جواب ان شئ هو في ذاته الجنس والنوع والعرض العام لان الجنس والنوع في الجواب ما هو والعرض العام لا  
يقال في الجواب اصلا ان لا في صوره ما هو ولا في جواب ان شئ هو في ذاته في الفصل الاور كخلافه الصفة لان التميز  
ان في جواب ان شئ هو في ذاته الجنس والنوع في الجواب ما هو والعرض العام لان الجنس والنوع في الجواب ما هو والعرض العام لا  
له وان كان داخل في السورف بالعلم ان ما هو فصل فسر له وان التميز بالنوع عن البعض فاجتنب ايضا ان لا فصل التميز  
لشئ عن البعض فسر له ان في السورف وودوا النوع بغير الشئ عن البعض فسر له وان التميز بالنوع عن البعض فاجتنب ايضا ان لا فصل التميز  
ما في الجواب ما ليس فيه ولكن ان يحاب عنه بان المراد من المقولة في جواب ان شئ هو في ذاته الجنس والنوع في الجواب ما هو  
ما هو وتقر به اننا اختار الانقضاء بالنوع عن البعض وهو المراد من المقولة في جواب ان شئ هو في ذاته الجنس والنوع في الجواب ما هو  
الجواب ما هو في كمال الجنس عن التمييز وودوا النوع لانه الصفة لسان بل هو اعتبار العرض العام في الجواب ان شئ هو في ذاته  
بصلح التميز في كماله عن بعض المشاركة في التميز او في احص منها وودوا ان المنطقون مصرحون بخلافه قائم  
قالوا العرض العام لا يفارق الجواب احد الامور لانهم لم ينفوا الفصل المعد عن السورف واما احص

العرض في جواب ان شئ ولا يخلو عنه الا بان يقال العرض العام لا يميز شئ من اصلا من حيث علم بقرينة  
اضافة وقدره ان حصر السورف الفصل في الشفاء انما الحكم المعول على النوع في جواب ان شئ هو في ذاته من جنس  
زاد على تعريف الاشارات اذ سئل عن الانسان بان شئ هو في ذاته من الحيوان او ان شئ هو في ذاته من جنس  
والصعد كان الجواب الناطق الاور او الحكم في كماله والنوع الاور ان بعد الاشارات ان شئ هو في ذاته من جنس  
ما في العرض في جواب ان شئ هو في ذاته من جنس بغير الشفاء مع العلم ان في النوع في جواب ان شئ هو  
في جواب من غير علم ان من علم ما يقال على النوع في جواب ان شئ هو في ذاته لا يميز ان يكون مقولا على النوع في جواب  
ان شئ هو في ذاته من جنس كالفصل ما جئت له فان الفصل للشئ الذي لا يميز مع في الجواب الاور وودوا كماله  
جمع العصور سواء كانت فردة او معدة وسواء كانت كماله جنس كماله مع في الجواب الاور وودوا كماله  
في النجاة الفصل هو الحكم الذي يقال على نوع بغير حصره حصر سأل بانه ان شئ منه كان الناطق لان في حصر  
يسأل ان صوره والفرق بين الناطق والان ان الانسان حيوان له والناطق شئ له ما لم يعلم ان شئ هو في ذاته  
والناطق فصل محدود والناطق فصل محدود وهو الفصل المنطوق ولذا فسر من غير الشفاء او من غير الشفاء بطلان  
بطلان حصر الماهية في الجنس الفصل هو ان شئ هو في ذاته من جنس او امور تساويها فكل من هما  
جنس ولا فصل لهما التميز بغير الشفاء اذ لا يميز لهما في الماهية ومعها الحصار الماهية في الجنس الفصل  
ليكون بعضا جنسا وبعضها فصلا او يكون لهما فصلا او هو اي الاصل الحاصل لا يرد على النعم الاور ان شئ هو في ذاته  
لان كلامهما ان من الامور فصل لهما مع ذلك التميز فسر وودوا الماهية في الماهية عما في كماله الوصف  
وان لم يميز لهما وان لم يميز لهما في كماله الاصل بطلان التميز في الماهية في كماله الوصف  
لا يكون لهما مية وراه بعد وادى فسر فان كلامهما ان من الامور فصل لهما في كماله الوصف  
له الفصل الامام بواو ان يعتبر الاصل لان الماهية في كماله الفصل حار ان يكون له فصلان متساويان كالجواب الماهية في كماله  
وهو الحاشي ومن فصلين متساويين كالحاشي والمحمول بالارادة في كماله الفصل حار ان يكون له فصلان متساويان كالجواب الماهية في كماله  
ولم فصل اذ كماله الحاشي الماهية في كماله الفصل حار ان يكون له فصلان متساويان كالجواب الماهية في كماله  
المساواة بين الحاشي والمحمول بالارادة بطلان ان من الحيوانات ما هو حاشي ولمن تحرك بالارادة كالاصل في كماله  
في شرح الاشارات ويمكن ان تتسم المساواة بوجه آخر فان الحاشي مساو للحيوان حله وادى وقولنا من كماله  
ان ارادة في كماله الحاشي الماهية في كماله الفصل حار ان يكون له فصلان متساويان كالجواب الماهية في كماله  
كالقوله والشرار ويطر ايضا ان الاصل المذكور فاعده لهم كما بطلان بعد الامام الفصل وهو اي كماله القاعده ان  
الجنس العالي لا يجوز ان يكون له فصل مضمون طنا منهم ان الصفة لسان لو كان كماله جنس في كماله القاعده ان

ان

نات

انفس







احد الاغراض النسخة التي يذكرها او احد البنية وهي الكم والكيف والاضافة على اختلاف المدللة والملازمة  
ان الاغراض منحصرة في المعولات الثلاث الكم والكيف والاضافة والاضافة من الوضع والمقدور وغيره ماداخلته  
في الاضافة حسب اركان المذكورة فلا يكون تركبها من امرين متساويين فقط بل من الجنس ايضا وان فرضت تلك الملائمة  
جنسا من الاضداد على العالم فالحكومة مثلا وانما والمثلا ان هذا الامر يمكن ان يضاف في باقي المعولات الكيف والكم  
والاضافة وغيره فلو تركت من امرين كان من الممكن ان يكونا معا جوهرا او عرضا لا سيما ان السائل يكون كونه  
من الامرين عرضا والا كان الجوهر عرضا لصدق العرض وحمله على الجوهر بالمواطاة والمحمول بالمواطاة مع  
الموضع في الوصف الخارجي فصار ان يكون الجوهر عرضا والا كان العرض جوهر ارضا ولا ال الا وان والاسرار  
الاولى ولو كان كونه من الامرين جوهرا فاما ان يكون جوهرا مطلقا صار تركب الجوهر عن نفسه وهو لا يستلزم  
لتقديم الشيء على نفسه غير مستلزم لان الجوانب وانما لا يستلزم لان الجوهر المطلق يكون  
جوهرا مطلقا مقدم عليه وهو كونه من الجوهر المطلق مقدم عليه فصار تقدم المطلق على نفسه غير مستلزم وهو  
ضعيف لان الاستدلال المذكور ضعيف لانه لا يمكن ان يكون الجوهر عرضا ولا الجوهر كونه من الجوهر  
الاختصاص الكيفي يقع جنسيتهما ان جنسية المعولات كما تحتها ولا دليل لهم والى ذلك ان على الجوهر ان يكون كونه من الجوهر  
ملازمه للمعولات جنسا لما تحتها من اصعب الاشياء اثباتا لانه يتوقف على كونه من الجوهر ان يكون كونه من الجوهر  
وعلى كونه من الجوهر ان يكون كونه من الجوهر ان يكون كونه من الجوهر ان يكون كونه من الجوهر ان يكون كونه من الجوهر  
يتبين ان هذا القول ان الجوهرا ما مفهوم الجوهر وهو مفهوم العرض واما ان يكون كونه من الجوهر ان يكون كونه من الجوهر  
على العرض فان كان المراد الاو الى المفهوم فلاما ان الجوهر ان يكون كونه من الجوهر ان يكون كونه من الجوهر  
ان مفهوم الجوهرا ما مفهوم الجوهر وهو مفهوم العرض واما ان يكون كونه من الجوهر ان يكون كونه من الجوهر  
على الجوهر فلاما ان الجوهرا ما مفهوم الجوهر وهو مفهوم العرض واما ان يكون كونه من الجوهر ان يكون كونه من الجوهر  
ان يكون كونه من الجوهر ان يكون كونه من الجوهر ان يكون كونه من الجوهر ان يكون كونه من الجوهر ان يكون كونه من الجوهر  
والمعروف من ذلك كونه واساله فان الصدق في العلم ان يكون صدق الذاتي او العرض ولا يلزم من صدق العام وهو الصدق  
وهو الخاص وهو صدق الذاتي او العرض فالان الفصل في قياسه اما قول الفصل في نسبة النسبة الى النوع ونسبة الى  
الجنس الى حصة النوع من الجنس اما نسبة الى نسبة الفصل الى النوع فانه ان بان الفصل مفهوم  
له ان للنوع يقع داخل في قوامه واما نسبة النوع الى الانسان وهو مفهوم للعالي من الانواع مفهوم للساكنين  
والانواع منها الفوقاني وبالقياس الى الامران العالي ما كان فوق الجميع والساكنين ما كان تحت الجميع اذ  
العالي مفهوم له ان الساكنين ان مفهوم العالي من العالي واما ان الساكنين داخل في قوامه

جوهرا لا يكون كونه من الجوهر

اي كونه  
الامر في

الذاتي

مفهوم

مفهوم العالي من الساكنين داخل في قوامه لان الجوهرا هو مفهوم المقوم ولا يمكن ان يكون المقوم  
الساكنين مفهوم للعالي والا ان وان انعكس كليا لم يبق سر العالي وان الساكنين في تمام الالساكنين  
ان على قدره انعكاسا في ساكنين عالين مفهوم الساكنين مفهوم للعالي وهو الذي كان مقوما للعالي في تمام  
نسبة الى نسبة الفصل الى الجنس فانه يعني الفصل مقسم الى ان يحصل قسم الى وان الفصل اذا انقسم الى الجنس  
فصار من الجنس في نوعا كنقسم الناطق الحيوان الى الانسان المراد قسم الفصل الى الجنس في نوع واحد  
في نوعين فانه لو حصل الفصل الى الجنس في نوعين لزم ان يكون الفصل الواحد مقوما لنوعين لان الفصل مستلزم  
للمحصل فلو حصل في نوعين لزم قطعا حصوله لنوعين وذلك لان السائل الى سماعه هو صحيح ذلك ان مفهوم  
قسم الفصل هو حاصل الفصل الى الجنس في نوع واحد في نوعين كما هو مفهوم الجوهرا لان الفصل اذا انقسم الى الجنس  
الحصول في هذه وحصله نوعا كما عرف في غير ولو كان الناطق مثلا مقسما الى الحيوان الى نوعين ومحصله الحيوان  
فيها كان الناطق حاصل في كل من النوعين معوما لهما لان الحصول لساكنين الحصول والمقسم مفهوم ما  
قسم اليه والاشياء في اشياء من المقصور المقوم ما لا يقسم من المقصور المقسم في ظاهر الامر ما لا يقوم  
ولكن الا المقصور السلبية التي ليس بها حقيقة فصولا فاننا اذا قلنا ان الحيوان من ناطق ومنه غير ناطق لم  
يثبت لغير ناطق نوعا محصلا لانه ناطق فقد حصل الناطق فضلا مقسما مقوما وحصل غير الناطق مقسما  
غير مقوم وجعلنا مقسمين الحيوان الى قسمين فكل واحد من قسمين مقسما الى قسمين واحد وطرا هو الاقسام  
الحقيق ومن قال ان الناطق قسم الحيوان الى قسمين اراد ان اعتبر انقياسه اليه وهو اوعدا ما انقسم  
به اليه وكل مقسم لساكنين هو مقسم للعالي لان مع قسم قسم السائل يحصل السائل السائل في النوع  
والعالي واما ان من السائل فصار حصوله من ان حصول العالي في السائل ولا يخفى ان السائل محقق حيث تحقق  
الكل كما مر فاذا تحقق السائل تحقق العالي فيه ولا يمكن ان يكون السائل مقسم العالي مقسم السائل الا ان لو  
انعكس لكان السائل مقسم العالي فلا سائل سائل العالي عاليا لان مقسم المقسم الى الجنس  
العالي يحصل في نوع فلو صدق العاكس كليا لصدق كليا حصول العالي في نوع وهو يحصل السائل ايضا في ذلك النوع  
فلما تحقق العالي تحقق السائل ولا يكون السائل سائلا ولا العالي عاليا بل انعكس جوا ان بعض مقسم العالي  
مقسم لساكنين كما قال لكن قد قسم السائل ما يقسم العالي وهو مقسم السائل بعينه واما نسبة الى نسبة الفصل  
الى الحصة فحصل الامام عن السائل ان الفصل فاعلمه لوجوده ان لوجود الحصة مثلا من الحيوان في الانسان  
حصة ولذا في العكس وغيره وهو لوجود الحيوان في الانسان هو انما لوجود الحيوان في الانسان  
هو الصاملية ويعبر عن ذلك على ان الفصل عليه فاعلمه لوجوده حصة النوع من الجنس ان احد الحكمين الجنس

نوع







۲  
النامی

[illegible]



















الاشارة الى...

سلف من اقسام الحواطة في الكلي...  
بالعكس الى الكلي ما يغايره...  
بأنها الكلي المعول على ما...  
طابع فوق واحد...  
السور في الرسم كما...  
عامة لا بالذات...  
صغر في الرسم...  
ما هو حجة...  
على ما هو السور...  
في رسمها النوع...  
المعنى ما يخص...  
طبعة واحدة...  
الحول النوع...  
منه قد يشار...  
للكمال...  
الذات ما...  
النوع من...  
كان المرد...  
غيره فانه...  
عولاً عرض...  
ناراً الجود...  
موفقاً بالذات...  
النسبة لانه...  
الذي هو قسم...  
للمناطق...

بما...  
بما...

العام

ظواهرها ثانياً...  
الفرق...  
فلان العرض...  
الثالث...  
توطئة...  
بما...  
والماشى...  
موضوعات...  
للماشى...  
العرض...  
افهم...  
بالقول...  
والاخص...  
ان...  
الاخر...  
نقطة...  
كان...  
لان...  
في...  
فهو...  
اسم...  
الجماعة...  
المفارقة...  
فكون...  
من...







[illegible]

از طرف

ما هو  
مثلا

ما هو

دوم

س

صده فی عدم خوف کمال شد  
اعظم فی امید ما بختن  
انوار کرمات و پست  
المنوع و العز العالم  
فی عدم کرمات  
ما بختن مع عدم کرمات  
معتد فی امید کرمات  
همی و مشت کرمات

والخاصة في كونها أبرز للرسم وكونها معاير من الكل واحد من الكل الكمال الثالث لا وقت تشاركه الجنس والعرض العام في كونها  
 واحد منها اعم من النوعين وبما ساء به وقت تشاركه الفصل والنوع في كون لكل واحد منها معاير خارج عن المالكة مع عدم كون  
 اعم من مالكة ما تحتها من اوسع وقت تشاركه الفصل والخاصة في كون كل منهما محصا بسوء واحد وقت تشاركه الفصل والعرض  
 العام في عدم كونها جزئين لما تحتها مع عدم كونها معقولة في جواب ان شئ وقت تشاركه الخاصة والعرض العام في كونها خارجين  
 عن مالكية ما تحتها من الجنس او المالكة منها ان من الكل الكمال كذا تشاركها في كذا تشاركه الفصل والنوع وانها ان في  
 ان الفصل والنوع تقدم على ما ان على السجود الذي من ان الفصل والنوع كانه ان لذلك السجود للشخص في كل نوع  
 وفصل وخبر على الاو فاستدرك من ان الفصل والنوع متقدم على السجود الذي في مالكية ذلك  
 الشخص جزئيا وفصل ونوع وتخصيص الصانع في المشاركة العلمية محصورة ارجا في الفصل وفي مشاركة الجنس والفصل والنوع  
 في عدم كونها خارجة عن مالكية ما تحتها من اوسع وقت تشاركه الفصل والخاصة في كونها اعم من النوعين وقت تشاركه  
 الفصل والعرض العام في عدم كونها تمام مالكية ما تحتها من اوسع مع عدم كونها واقعة في صواب ان شئ في عرضة  
 وقت تشاركه الفصل والخاصة والعرض في عدم كونها تمام مالكية ما تحتها ولا اواسا وبما تمام المالكة وقت تشاركه الفصل  
 الخاصة والعرض العام في عدم كونها مقولة في جواب ما هو وقت تشاركه النوع والخاصة والعرض العام في عدم كونها  
 اجزاء مالكية ما تحتها من اوسع وقت تشاركه النوع والخاصة في عدم كونها اجزاء محصية مالكية ما تحتها من اوسع  
 كونها واقعة في صواب ما هو او في صواب ان شئ وقت تشاركه النوع والخاصة والعرض العام في عدم كونها واقعة في صواب  
 ان شئ وقت تشاركه النوع والفصل والخاصة في عدم كونها اعم من مالكية ما تحتها من اوسع وقت تشاركه النوع والفصل والعرض  
 العام في عدم كونها اجزاء اعم من مالكية ما تحتها من اوسع مع كونها واقعة في صواب ان شئ واما ما عليه ستره  
 كذا تشاركها ان كذا تشاركه الفصل والخاصة والعرض العام في احد الامرين في انه يوجد منها مالكية جنس عاليا او مالكية  
 مساو له ان الفصل العالي اما ان احدهما يوجد من الجنس فلان الفصل العالي في كل واحد من النوعين وان احدهما يوجد  
 من الفصل مساو له الاصل المذكور وهو صواب في كل الفصل العالي من امرين متساويين صلافة لكل واحد منها فضلا فيوجد  
 من الفصل باب اول الفصل العالي فيصير في ان احدهما يوجد من الفصل واما ان احدهما ان الفصل العالي او المساوي له فيوجد  
 من الخاصة والعرض فكلما فصل الفصل اما تساويه كالعالم بالذات فانه خاصة للعرض العالي والعرض العام  
 لما تحتها والسجود والحيوان وعلى المشاركة الواحدة احدهما بين الاربع التي هي غير النوع كذا تشاركه الفصل والخاصة والعرض  
 العام والخاصة في التسليم عام مالكية ما تحتها من اوسع وقت تشاركها بين الاربع التي هي غير الفصل كذا تشاركه الفصل  
 والخاصة والعرض العام والنوع في عدم كونها مقولة في صواب ما هو كذا تشاركه الفصل والخاصة والعرض العام في عدم كونها مقولة في جواب ان شئ في وجوده وبقايتها بين الاربع  
 غير الفصل كذا تشاركه النوع والخاصة والعرض العام في عدم كونها مقولة في جواب ان شئ في وجوده وبقايتها بين الاربع

ہوئی عرفہ

۱۵۴

مردی  
مخضه

عمر بن



























والعصر العربية كنعون الان في الناطق وان لم يكن في الموقف الا في العموم والحد الناطق كالموقف  
بالحيثية والعصر او بالعصر العربي وان كان في الناطق او في الناطق فانها ما والا  
في العموم الا في المفهوم لعدم اعتبار العربية في الناطق وان اعتبرها بالعصر العربي القربة للقطعة والعقلية بكونها  
لا مفردا فيكون الموقف به رسما لان العصر واحد والعربية واحدة والمركز من الداخل والخارج رسم الموقف بالمفرد وهذا الخاف  
دكن الخارج العصر في توار الان في الان لا يستبعد العموم في موقف النظر فكم ان يكون هذا جوابا عن السؤال المقدر وهو ان  
يعال الاجابة الى التعبد بكون الموقف بالمفرد لان الموقف بالعصر لا يمكن الا مع العربية المحصورة فان مفهومه في ذلك كما عرفت  
فهو لا يفيد معنى الشئ الا معها اذ نشأ كذا الهم والهم مفهومه الاصل للموقف فلا بد من قربة كخصص المفرد بالشئ الموقف  
فيغير العربية كليا فلا يكون الموقف بالمفرد في التعبد بكونه الجواب ان يعال لما كان الكلام منها في الموقف بالاطر  
لم يكن اعتبار العربية المحصورة كغيرها من الناطق اذ لا يمكن ان لا يصور حوالا العربية العقلية في تلك الماطة فاصح الى التفسير  
الموقف بالمفرد وانما في الموقف الخارج كان يكون خاصة لارته سه عام ومو الرسم الناطق والبال في الموقف يكون  
كما من الاصل والخارج وان ترك من الجسد والعربية والخاصة هو الرسم التام والا ان لم يكن من الجسد والعربية والخاصة  
والرسم الناطق كاد ترك من الجسد والخاصة ثم لهذا انظر الى الرسم الاول ان هذا المركز من الداخل والخارج قسم الخارج  
قسم منه الى من الخارج والسماع ان يكون الى المركز من الداخل والخارج لا يعال المركز من الداخل والخارج لا يكون  
يكون خارجا والاسم ان يكون خارجا لا يعال حوالا المركز في الشئ بوجه صور طر امه واما رده فلا يوجب في كل رده  
والاعتقاد عند انه اراد بالخارج ما لا يكون هو ولا شئ من اذ ان هذا خلافا لاسماء والمركز من الداخل والخارج غير مقبول الا بعد كونه  
دلالة العام على الخارج لم منه كون المركز من الداخل والخارج داخلا وموقفا لاداخل وطرح والاداخل اما انما او  
بالعصر والخارج ان يكون من الجسد والعربية والخاصة هو الرسم التام والاداخل فافض كان احسن لعلة الاقام والى الصور او الاداخل  
يندفع السؤال الاول والسائل السطر انما افاد الحد العام داخلا في الموقف وما والا في الموقف وفي المفهوم والاداخل ما يترك  
الشئ منه ومن غيره فليس سائرا في الموقف والحدود وهو ما لا يترك السوال ان المساوي للحدود في المفهوم هو الموقف او  
الشئ والاداخل في الموقف لا يكون في الشئ مساوي له في المفهوم لعمدة شئ اعلم ان الشئ في الموقف  
انه وحده الخارج الى في الموقف الذي هو خارج ان يكون خاصة لازمة سه فلا يكون المركز من العرض العام والخاصة مشتركة في ماس  
رسما فافض ان هذا المركز من الجسد والخاصة فان قلت في الموقف من العرض العام والخاصة فليس الا اعتبار للعرض العام في الجسد  
على اعتبار في الموقف اذ لم يعتبر في الموقف الخاصة فاصلا الجواب ان مناط الموقف الجسد في الموقف لا دخل له في الجسد  
فلذا صرح الموقف في الموقف لا بالخاصة وقد في الناطق الرابع ان المركز من العصر والخاصة والمركز من العصر والعرض العام  
رسم ناقص على مذهب تقسيمه بكونه من الجسد والعربية والخاصة هو الرسم التام والاداخل الرسم التام كليا

من الداخل

من الداخل والخارج لكن تركها من الجسد والعربية والخاصة فافض ان هذا المركز من الجسد والعربية والخاصة هو الرسم التام والاداخل  
رسم ناقص على مذهب تقسيمه بكونه من الجسد والعربية والخاصة هو الرسم التام والاداخل الرسم التام كليا  
لذلك ان ما من بعد التعبد بالحد فان فارقا بكونه لا في الجسد والعربية والخاصة هو الرسم التام والاداخل الرسم التام كليا  
يندفع السؤال الاول والسائل السطر انما افاد الحد العام داخلا في الموقف وما والا في الموقف وفي المفهوم والاداخل ما يترك  
كذا المركز من الجسد والعربية والخاصة وان لم يكن من الجسد والعربية والخاصة هو الرسم التام والاداخل الرسم التام كليا  
الرسم الناطق والاداخل قسمي التعبد الناطق انما وقع في الرسم التام لان المعصود من الموقف اما التفسير او الاطلاع  
على الآثار والعرض العام لا بعد شئ من ذلك فلا فائدة في ضم الى ضم العرض مع العصر والخاصة في ضم مع العصر  
والعربية والخاصة من العصر والخاصة لعمدة شئ من ذلك فلا فائدة في ضم الى ضم العرض مع العصر والخاصة في ضم مع العصر  
العرض العام والعصر لان العصر قد افاد كذا في الرسم والاطلاع على الآثار والخاصة الى ضمها الى الجسد والاداخل  
فهم الخاصة الى العصر كذا الاقام الجسد في الموقف ان الجسد وان لم يعال التعبد فافذ الاطلاع  
لذا ان يعال التعبد لعمدة شئ من الجسد وان كان المركز من الجسد والاداخل فافذ الاطلاع على الآثار والعرض العام  
يخبر عن بعض الاغيار الجواب ان يعال الادخل المعصود من الموقف لعمدة شئ من الجسد والاداخل فافذ الاطلاع على الآثار والعرض العام  
او معصية فليس ان لم قلتم بعد اعساره بل الاقام وان كان المركز من الجسد والاداخل فافذ الاطلاع على الآثار والعرض العام  
العام لا بعد التعبد لعمدة شئ من الجسد والاداخل فافذ الاطلاع على الآثار والعرض العام والاداخل فافذ الاطلاع  
مكان الجسد لعمدة شئ من الجسد والاداخل فافذ الاطلاع على الآثار والعرض العام والاداخل فافذ الاطلاع  
مع اخر الى مع خاصة اخرى كما عرفت يعرف الانسان مع صاحبك ففهمها الى ضمن الخاصة مع العصر والاداخل فافذ الاطلاع  
السطر الى ان الموقف بما لم الشئ يفيد صورة بوجه ما لا ترى ان الشكل يختلف اذا اشتهت بالدائرة مثلا وارتد  
عسره عن الداس ففهم ان المثلث سطر مضاع افاد لنا صورة بوجه كما رده عن الداس اذ على سطر مضاع  
مستدبر ودخله بقطعة كل الخطوط المثلثية الخاصة منها المشاورة مع ان المضاع بعم المثلث وغيره من المثلثات  
فان لم يجعلوه الى الموقف بالعام مع فافذ يعرف يعرف الموقف بما يكون بصورة سببا لصور الشئ اعم من ان يكون بوجه  
او ما يخصه كما مر لان هذا العام داخلا في الموقف وان لم يكن من الجسد والاداخل فافذ الاطلاع على الآثار والعرض العام  
ولم يخص في الاقام الاربعة كوجه منها الى كوجه الموقف بالعام من الاقام الاربعة عاماد كوجه والخاصة من الموقف بالعام  
ان صغر من فافذ انما ان ادخلنا لاطلان الشئ المساواة والتاعلم اخذنا الموقف في تلك الاقام الاربعة كوجه وعن ذلك الوجه  
الذي اعتبره لان الاخصار في ماسي على قاعدة المساواة ولعلنا في تلك السد السد الذي ان يعال التعبد لعمدة شئ من الجسد  
ما ذكره وما يكون بصورة سببا لصور الشئ بوجه ما واذ بيان لفساد ما ذكر السد الذي بكونه ان لم يكن  
فقد دلل على ما يميز الشئ عن جميع ما عداه ولا يكون ان يكون الى الموقف اعم لاهل الموقف الشئ عن كل ما عدا ما لا يعال



[illegible]

تاسا  
 راسها  
 فهو رسم تام وخصوصا ان كان الحرف متصلا في العوار السمي في التمشيد بان لا يكون مقدا على الحرف او يكون  
 ولا متصلا به يكون التمشيد على العوار وسمي رسم الحرف فيه اذ كان التمشيد من دون الحرف وان كان اي الحرف  
 على جميع ما عداه مالا اساس فهو حذام هذا عند الظاهر بين من المنطقية ان اساس التمشيد العوار عند الظاهر من المنطقية  
 واما عند المحققين فان اساس العوار على اساس التمشيد من حيث هو هو الحرف والاساس هو العوار عند الظاهر من المنطقية  
 جميع الذاتيات فليس هناك مقصد الاقصى من الحرف بل من التمشيد والاساس هو العوار عند الظاهر من المنطقية  
 باعتبار عند ثم يحصل صوت معقوله مواريه ومطابقة كما في الوصف بوجه الصور ان لو كانت تلك الصور المعقولة  
 موصوفة في الخارج كانت بعينها ما في الوصف ولو كان ما في الوصف حاصلا في الذهن لكان بعينه تلك الصور المعقولة  
 وانما التسمية نابعة له اي للمحصل المذكور هذا الكلام السج وقد بان ان المساواة ليست مشروطة في مطلق التعريف بل مشروطة  
 في التعريف بالاسم وبالمعنى والاسم والاسم هو المفهوم المعروف بالغنى القول المستعمل في العلم منه ان التمشيد ضروري  
 التعريف والتفريق من حصول معنى العوار المحقق حواضه نظم الدرر الطوس في كتابه الموسوم باسائن الاقبليس والعرض من  
 من اسرار كلام الشيخ هو الرد على المعارض في انهم لم يكونوا يعرفون بالاسم واشتراطوا المساواة في مطلق العرف فان كلاما  
 منها صحتها هو ان التعريف بالاسم سماعا منه وقال الانفال الى المقصور الحاشية من الاسماء التي هي على علمه كقول  
 الساطع فاهما علمان فبينما ان حكمة الاسان اذ وصفه في الذهن هو وصف في الوصف بما فيه من العوار التي هي على علمه  
 في ثبوتية كالتوازن البينة وان حصول ما رويها في الذهن هو حصولها في الذهن ومن العوار الحاصلة كالمادة والصور  
 او كالعوار الاربع المشهور سماعا منه ومن العلوات الخارجية كالنور والان والطبع للتعريف او من التسمية كالتسمية بالاسم  
 نحو الرسم كترتيب اعم من المقابيل يعرف السواد بانه ضد البان والكل الاسعالات التي هو المعصور الحقيق من الصور ما يقيد  
 للمعصور بالاسم وهو الاسعالات من الاسعالات من العوار الالهية والعقل الالهية والعقل الحاصلة وهي المادة والصور او  
 الاربعة المشهور وانصهارها ان المعنى هذه الاسعالات ما يكون في الصور كالمسألة وسمي بالاسعالات الظاهر والاسعالات  
 الناقصة وسائر بعضها يقرب الى الكامل وبعضها يفرق الى الناقصة وكيف ما كان ان سوادا ان اسعالاتها او اسعالات  
 ناقصة او من الوسائط فالمادى يقع تنصويه لا بد ان يكون اعرف من الخطا واصل واسبق في السبق بمعنى ان وقوعه  
 في الذهن يكون سبق من وقوع المعرف في الوصف بغيره لعدم وجوب العلة على وجود المعلول فان كان اي المبادى مع  
 ذكر الى مع كونها اعرف واصل والسبق في العرف من المعرف اقدم بالطبع ايضا ان كما اذا عرف بالعلم لا بطله وبالعقل  
 الالهية فالمعريف بها شبيه من سواد الاسم فهو غائب عن برهان يكون الحد الاوسط عليه لسوت الاكثر للناظر في الذهن والخارج  
 لانه يقطع البينة في الذهن والخارج كقولنا هذه الحبيبة مسبوها النار والحرام مسبوها النار ومنه في التسمية كقولنا  
 في كون الاسعالات في واحد من اعمالها المعلول والناظر وان لم يكن المبادى مقدمة عليها بالطبع فهو شبيه برهان الان وهو  
 بيان يكون الحد الاوسط عليه لسوت الاكثر للناظر في الذهن لان الخارج دون البينة لانه بعد البينة الحكم بالخارج دون



































اللهم بارك في العبيد والبلاء اغني في مصالح العباد والمعالي

اللهم بارك في العبيد  
انهم في زكيات وانت وليها وبرها

قوله رب العالمين الرب هو المالك والكوزان يكون مع السوء وفي الاصلاح في ما يكون من حسن وصف  
الشيء بالمصدر للمسالمة بخور جل عدل والعالم اسم لكل موجود سوى الله واصله  
علم مع العلامة ككونه الاعلى صدوة الخيرة المحذرة فاشبع فتحة فصار  
عالمًا وجمع مع انه اسم جنس لا يربطه الانواع والاخراد وجمع بالواو والنون او بالياء  
والنون وان كان مسأولا للفعلاء وعدم للتغليب والتعليل كما يعتد بالان الفاعل  
اصلا ومما لا يسر في هذا

اصور المحذرة العير

استلزام ان ترعى بالارض والارضين  
دعا خلاص الدين  
دعا خلاص الدنيا والاخرة وهم يعطون منها ما يشاء  
تشاء وتغنى منها ما تشاء ارضي بني  
اللهم ابرئ الحسن بن علي بن مطهر  
واعبدك بكنة اقلها لك  
يا منزه عن الاعراض والاشياء  
وما دونها  
طاعة الى الله عز وجل  
فما عاين رسول الله ان  
كثير الفسان مما عاين الله  
وقد علم يومئذ  
اللهم تقبّل مني  
بفضلك وتقبّل عبادك  
وتقبّل مني



